الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

اللجنة الشعبية العامة

بند المتابعة والتقارير

تقرير

أداء اللجنة الشعبية العامة والقطاعات التابعة لها بشأن تنفيذ خطب وأحاديث الأخ/ القائد وقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية للعرض على المؤتمرات الشعبية الأساسية للعام 1374و.ر (2006 مسيحي)

الكانون 1374و.ر(2006 مسيحي)

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

اللجـنة الشعـبية العــــامة

بـنـد المتابـعة والتقارير

تقرير

أداء اللجنة الشعبية العامة والقطاعات التابعة لها بشأن تنفيذ خطب وأحاديث الأخ/ القائد وقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية للعرض على المؤتمرات الشعبية الأساسية للعام 1374و.ر (2006 مسيحي)

الكانون 1374و.ر(2006 مسيحي)

المحتويات

مقدمة

صاغ مؤتمر الشعب العام قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية التي اتخذها في دور انعقادها السنوي للعام 1373و.ر في الفترة من الثاني من شهر الربيع وحتى الخامس منه للعام 1374و.ر (2006 مسيحي) القرارات التالية:

1- الإسراع في تنفيذ توجيهات **الأخ/ القائد** باعتبارها منهاج عمل للمؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية وأساساً لخطط التحول.

2- الاستمرار في منح القروض الإسكانية وتسهيل إجراءاتها.

3- عرض تقارير عن الإجراءات التنفيذية التي اتخذتها اللجنة الشعبية العامة والجهات التابعة لها بشأن توجيهات **الأخ/ القائد**.

4- التأكيد على ضرورة تطبيق الاشتراكية الشعبية.

5- تنفيذ البرنامج الثوري لنقل المجتمع من التخلف إلى التقدم.

وقد شرعت أمانة اللجنة الشعبية العامة والقطاعات التابعة لها في اتخاذ الإجراءات التنفيذية لهذه القرارات ، كما تناولت بالتنفيذ بعض القرارات والملفات الأخرى التي تؤكد المؤتمرات على تنفيذها في قراراتها السابقة ، وما تناوله الأخ/ قائد الثورة من ترشيدات وتوجيهات أثناء لقاءاته بالفعاليات القطاعية والثورية ومجلس التخطيط العام هذا العام وهذا التقرير يوضح الإجراءات التنفيذية المتخذة حيال هذه القرارات.

أما بالنسبة لقرار مؤتمر الشعب العام بشأن تشكيل لجنة برئاسة أمين مجلس التخطيط العام عهد إليها إعداد و وضع مقترح لصياغة قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية للملفات التي ناقشتها ، وذلك في شكل سياسات عامة وبرامج عمل قابلة للتنفيذ واقتراح الوعاء الزمني اللازم لذلك ، فقد تم تناول هذه الملفات في اجتماعات أمانة اللجنة الشعبية العامة والقطاعات التابعة لها وتم صياغتها وإعدادها من خلال لجان مشتركة مع مجلس التخطيط العام ووضعت في صيغتها النهائية في الاجتماع الثاني لمجلس التخطيط العام وأحيلت بموجب كتاب أمين مجلس التخطيط العام رقم (1765) بتاريخ 1374/11/22و.ر تحت عنوان(وثيقة رقم 1-74 معدلة إلى أمانة مؤتمر الشعب العام توطئة لعرضها على مؤتمر الشعب العام لصياغتها.

وإلى الأمام دائماً،،،

أمانة اللجنة الشعبية العامة

قطاع
الإسكان والمرافق

مقدمة

تنفيذاً لتوجيهات الأخ / قائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة ، بشأن توفير السكن والتوسع في برامج الإقراض ، وتأكيداً على ماجاء في لقاءه بالفعاليات الهندسية بالجماهيرية العظمى ،وقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية ، أعدت الخطط والبرامج التي شملت مجالات الإسكان والمياه والصرف الصحي والمجالات الأخرى التي تقع ضمن اختصاصات القطاع .

ويتلخص الموقف التنفيذي في الأتي:

أ- مشروعات الإسكان

تم اعتماد البرنامج السكني الذي يلبي الاحتياج من الوحدات السكنية في كافة شعبيات الجماهيرية العظمى بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (20) لسنة 1373 و.ر بتقرير بعض الأحكام في شأن الإقراض للأغراض السكنية والعقارية ومزاولة الأنشطة الاقتصادية ، وقرار اللجنة الشعبية العامة رقم (20) لسنة 1374 و.ر باعتماد البرنامج التنفيذي للإسكان ، وقرار اللجنة الشعبية العامة رقم (52) لسنة 1374و.ر بتوحيد سقف وشروط الإقراض وقرار اللجنة الشعبية العامة رقم (197) لسنة 1374و.ر بتعديل وإضافة بعض الأحكام للقرار رقم (20) لسنة 1374و.ر باعتماد البرنامج التنفيذي للإسكان .

ويهدف البرنامج إلى تنفيذ ما مجموعه (420) ألف وحدة سكنية ، وشرع في التنفيذ وفقاً للآتي :-

- تم التوسع في برنامج الإقراض السكني بكل الشعبيات ، حيث بلغ عدد القروض الفردية التي منحها مصرف الادخار والاستثمار العقاري ، تنفيذاً لقرار اللجنة الشعبية العامة رقم (20) لسنة 1373و.ر حتى 1374/12/10و.ر (2006 مسيحي) (140785) ألف قرض بقيمة إجمالية بلغت (5,631,400) مليار دينار وقيمة الدفعات المسددة (1,322,376) مليار دينار ، كما بلغ عدد الوحدات السكنية المجمعة التي يقوم المصرف بتنفيذها كإقراض عيني (19950) ألف وحدة سكنية

وهي تحت التنفيذ بنسب متفاوتة وتقوم بتنفيذها شـركات مسـاهمة وتشـاركيات وطنية.

- بلغ عدد القروض السكنية التي منحها المصرف الزراعي تنفيذاً لقـرار اللجنـة الشعبية العامة رقم (20) لسنة 1373 و.ر عدد (12037) قرضاً ، وبقيمة إجمالية قدرها (481,480,000) مليون دينـار ، والـدفعات المصـروفة منهـا بلغـت (325,500) مليون دينار .

- كُلف جهاز تنفيذ مشروعات الإسكان والمرافق بتنفيذ ما مجموعـه(157,963) ألف وحدة سكنية على هيئة مدن جديدة وتجمعات سكنية **والموقف التنفيـذي لهـا كما يلي :-**

- أبرم الجهاز عقدين لتنفيذ (40.000) ألف وحدة سكنية ، منها (20.000) وحدة سكنية بشعبية بنغازي والـ(20.000) الأخرى بشعبية طرابلس .
- يقوم مشروع (25) ألف وحدة سكنية التـابع للجهـاز بتنفيـذ مـا مجموعـه (49.581) وحدة سكنية (إسكان غير مستكمل وجديد) .
- باقي عدد الوحدات السكنية المكلف الجهاز بتنفيذها تحـت إجـراءات التعاقـد وتحديد المواقع لتوطينها .

- كُلف جهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية بتنفيذ ما مجموعه (39700) وحـدة سكنية على هيئة مدن جديدة وتجمعات سكنية ، **والموقف التنفيذي لها ما يلي :-**

- (9500) وحدة سكنية تحت التنفيذ .
- (6300) وحدة سكنية تحت استكمال إجراءات التعاقد .
- (23900) وحدة سكنية تحت إجراءات إعداد التصاميم وإعداد المواقع .

- الجدول المرفق رقم (1) يوضح موقف الإقراض الفردي لمصـرف الادخـار والاستثمار العقاري.

- الجدول المرفق رقم (2) يوضح موقف الإقراض العيني لمصـرف الادخـار والاستثمار العقاري.

- الجدول المرفق رقم (3) يوضح توزيع الوحدات السكنية بالشعبيات.

الجدول رقم (1)
مصرف الادخار والاستثمار العقاري
الموقف التنفيذي لقرار اللجنة الشعبية العامة رقم (20) لسنة 1373و.ر (2005 مسيحي)
حتى تاريخ 1374/12/10و.ر (2006 مسيحي)
(الإقراض الفردي)

الفرع	التاريخ	المستلم	الموافقات	الرسائل	العقود	الدفعات	أولى	ثانية	ثالثة	رابعة	خامسة
طرابلس	2006/10/31	8100	6991	5105	4790	13852	4587	3447	2604	1864	1350
الجفارة	2006/11/30	11007	8101	4985	4975	13471	4544	3166	2646	1963	1152
الزاوية	2006/11/28	3820	3724	2771	2652	9321	2605	2203	1884	1537	1092
صبراته صرمان	2006/11/27	9380	9081	4725	4698	14745	4626	3793	2906	2202	1218
النقاط الخمس	2006/12/10	11204	8303	7209	6763	15266	6763	4470	2441	971	621
المرقب	2006/12/10	13180	12253	7284	6160	14734	5670	3708	2635	1726	995
مصراته	2006/12/04	2240	1943	1441	1440	5213	1368	1223	1090	861	671
سرت	2006/12/03	4427	3999	2495	2274	5677	1794	1360	1058	911	554
اجدابيا	2006/12/07	1154	1052	962	845	2741	820	618	510	449	344
بنغازي والحزام	2006/11/30	7895	7459	3801	3533	10563	3246	2359	1856	1431	1671
المرج	2006/12/04	2373	2041	1852	1799	5967	1779	1391	1160	939	698
البيضاء	2006/12/10	4845	4402	3908	3756	11054	3570	2684	2088	1600	1112
القبة	2006/11/23	4770	3737	3141	3031	7154	3031	1757	1195	750	421
درنة	2006/11/29	1844	1772	1718	1500	3292	1500	643	505	393	251
طبرق	2006/11/30	8291	7861	5700	4448	8543	4173	1810	1235	791	534
ترهونة	2006/11/30	11398	9244	6201	6156	15487	5819	3714	2592	2018	1334
سوف الجين	2006/11/22	11223	10565	5056	4837	11441	4429	3107	2124	1344	437
الجفرة	2006/11/26	2311	1949	1825	1675	4642	1638	1151	863	587	403
غريان	2006/11/27	8123	6424	5260	4818	12509	4792	3244	2249	1379	845
يفرن	2006/11/30	5524	4676	4382	4230	9943	3795	2915	1681	999	553
نالوت	2006/11/09	3930	3532	2915	2871	7904	2864	2128	1552	953	407
غدامس	2006/12/04	616	593	584	508	2008	507	460	419	360	262
سبها	2006/11/19	6715	6206	5650	4815	9671	4236	2775	1729	905	26
الشاطئ	2006/11/23	8590	5500	5385	4254	6558	4254	1621	503	180	0
وادي الحياة	2006/12/09	5092	4025	3612	3307	5525	2318	1401	927	671	208
مرزق	2006/11/30	3521	2914	2537	2319	4723	2133	1210	708	564	108
الكفرة	2006/11/30	2616	2438	2201	1994	4185	1689	1035	727	506	228
		164189	140785	102705	94448	236189	88550	59403	41887	28854	17495

عدد الموافقات	140785
عدد الدفعات	236189
قيمة الموافقات	5,631,400,000.000
قيمة الدفعات	1,889,512,000.000

الجدول رقم (2)

مصرف الادخار والاستثمار العقاري

الموقف التنفيذي لقرار اللجنة الشعبية العامة رقم (20) لسنة 1373و.ر (2005 مسيحي)

(الإقراض العيني)

ر.م	الشعبية	عدد الوحدات السكنية
1	طرابلس	4150
2	تاجوراء والنواحي الأربع	1300
3	سهل الجفارة	3100
4	الزاوية	800
5	صبراته وصرمان	2300
6	النقاط الخمس	1150
7	نالوت	200
8	يفرن	450
9	غريان	750
10	ترهونة ومسلاته	300
11	بني وليد	1050
12	مصراته	600
13	سرت	1500
14	سبها	750
15	الشاطئ	100
16	المرج	400
17	الجبل الأخضر	100
18	القبة	300
19	درنة	250
20	البطنان	400
الإجمـــــــــــــــــــالي		19950

جدول رقم (3)

توزيع الوحدات السكنية

الشعبية	مصرف الادخار والاستثمار العقاري (عيني،فردي)	المصرف الزراعي	جهاز تنفيذ مشروعات الإسكان والمرافق			جهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية	الإجمالي
			مشروع 25 ألف وحدة سكنية	وحدات سكنية جديدة لتغطية العجز القائم	الإجمالي		
البطنان	7,000	165	1,863	0	1,863	0	9,028
درنة	5,450	212	1,164	821	1,985	2,000	9,647
الجبل الأخضر	5,700	346	5,709	431	6,140	4,800	16,986
المرج	5,400	263	153	5,417	5,570	3,500	14,733
بنغازي	7,000	1,009	3,390	36,565	39,955	1,800	49,764
الواحات	1,300	105	5,192	7,943	13,135	0	14,540
الكفرة	2,800	712	123	0	123	0	3,635
سرت	6,100	881	2,004	0	2,004	1,000	9,985
مرزق	4,000	265	669	4,641	5,310	4,000	13,575
سبها	10,850	353	5,194	0	5,194	6,000	22,397
وادي الحياة	3,700	471	650	0	650	0	4,821
مصراته	22,400	1,097	4,154	0	4,154	0	27,651
المرقب	11,500	1,046	2,549	0	2,549	2,000	17,095
طرابلس	12,150	70	9,902	43,628	53,530	2,500	68,250
الجفارة	11,500	1,296	64	0	64	4,500	17,360
الزاوية	10,100	998	581	222	803	0	11,901
النقاط الخمس	11,850	1,504	601	0	601	0	13,955
الجبل الغربي	12,600	854	3,953	0	3,953	0	17,407
نالوت	6,600	186	1,104	5,826	6,930	0	13,716
غات	2,000	204	562	2,888	3,450	0	5,654
	160,000	**12,037**	**49,581**	**108,382**	**157,963**	**# 32,100**	**369,700**

وحدات لم يتم توزيعها	**50,300**
الإجمالي العام	**420,000**

يضاف عدد 7,600 وحدة سكنية جاري تحديد مواقعها

ب- مشروعات المرافق

في إطار الاهتمام بمشروعات البنية الأساسية من خطوط وشبكات وخزانات مياه الشرب ومحطات المعالجة والرفع وشبكات الصرف الصحي فقد كلف جهاز مشروعات الإسكان والمرافق بالاستمرار في استكمال المشروعات المتعاقد عليها(سابقاً) من قبل الشعبيات والتعاقد على مشروعات المرافق المتكاملة الجديدة بالعديد من مدن وقرى الجماهيرية حيث بلغ عدد هذه المشروعات التي تحت التنفيذ وبنسب متفاوتة (3336) مشروعاً كما هي موضحة بالجدول المرفق.

ر.م	الشعبية	عدد المشروعات	القيمة التعاقدية
1	سبها	41	141,559,130.517
2	نالوت	201	86,515,254.720
3	الجبل الغربي	211	261,264,765.000
4	النقاط الخمس	285	212,419,565.000
5	الزاوية	221	126,043,029.200
6	الجفارة	204	181,486,670.000
7	طرابلس	172	480,107,563.912
8	المرقب	407	199,201,736.000
9	مصراته	264	202,046,506.441
10	سرت	83	168,635,691.650
11	الواحات	303	114,671,957.913
12	الكفرة	49	20,278,175.010
13	بنغازى	126	739,886,315.000
14	المرج	80	57,586,815.010
15	الجبل الأخضر	109	138,592,000.400
16	البطنان	135	127,245,228.200
17	مرزق	138	44,016,853.704
18	غات	64	13,859,600.000
19	وادي الحياه	64	12,572,012.020
20	درنة	179	94,115,673.220
	الإجمالي	**3336**	**3,422,104,542.917**

***إجمالي عدد المشروعات = 3336 * إجمالي القيمة التعاقدية = 3,422,104,542.917 دينار**

وهذه المشروعات تحت التنفيذ بنسب متفاوتة بالإضافة إلى ذلك جهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية تبين عدد من المشروعات المرافق

ج - في مجال التخطيط العمراني

يعتبر التخطيط الحضري والعمراني ومخططات المدن والقرى والتجمعات السكنية هي أساس توطين السكان ، والتنمية المكانية ، ومكان إقامة العمران والمباني ذات الاستعمالات المختلفة لكل المناشط ، ومناحي الحياة البشرية ، ومن أجل ذلك صدر قانون التخطيط العمراني رقم (69/3 و.ر) وأعدت اللوائح التخطيطية والفنية ، وتعاقدت مصلحة التخطيط العمراني في نهاية العام 2004 مسيحي مع أربع مكاتب استشارية هندسية عامة ، لأجل إعداد مشروع الجيل الثالث للمخططات والذي يستهدف تقييم لمخططات الحالية ، وإعداد المخططات لكل المدن والقرى والتجمعات السكانية في كل أنحاء الجماهيرية العظمى ، وبمساحة تقدر بـ(174000) هكتار ، لتستوعب ما نسبته (80%) من إجمالي السكان عند سنة الهدف للمشروع ، وهي عام (2025) مسيحي ، مدة إعداد المخططات حسب العقود هي (48 شهراً) وبقيمة تعاقدية تزيد عن (130) مليون دينار والعمل جاري حالياً في إعداد المخططات الجديدة ، والمصلحة تتابع أعمال التنفيذ أولاً بأول.

وعلاوة على ما يهدف إليه قانون التخطيط العمراني وباقي التشريعات التخطيطية فإن مصلحة التخطيط العمراني وضعت ضمن برنامج عملها للفترة القادمة من خلال مباشرتها لإعداد مشروع الجيل الثالث للمخططات ، وتطوير وتحديث كل المخططات الحضرية القائمة ، وهي تزيد عن (300) مخطط ثم تطوير وتحديث المخطط الطبيعي الوطني ، وإعداد أربعة مخططات نطاقية وما يزيد عن (18) نطاق فرعي وإعداد (330) مخطط حضري جديد لمدن وقرى ، ضمن مشروع الجيل الثالث للمخططات الذي يستهدف الفترة الزمنية (2000 - 2025) مسيحي.

د- في مجال الحرس البلدي

أصدرت اللجنة الشعبية العامة بتاريخ 20 من شهر الصيف 1374و.ر القرار رقم (149) لسنة 1374و.ر بإنشاء جهاز الحرس البلدي وحدد القرار مهام ومسؤوليات الجهاز التي تتمثل في تنفيذ التشريعات النافذة في مجال التخطيط العمراني ، والمحافظة على المخططات والطرق وحماية البيئة والنظافة و...........الخ .

قطاع
النفط والغاز

ملخص

لنشاط قطاع النفط والغاز

خلال الفترة من 1/1 إلى 9/30 لعام 1374 و.ر

1 – الاستكشاف

1.1 – المسح السيزمي ثنائي الأبعاد

– المستهدف خلال العام (44213) كيلو مترا طوليا على اليابسة والمغمورة .

– المنفذ حتى 2006/9/30 م (26166) كيلو مترا طوليا على اليابسة بنسبة تنفيذ (53 %) من البرنامج المنقح والبالغ (49444) كم طولي، و(16041) كيلومتر طولي في المغمورة بنسبة (67 %) من البرنامج المنقح والبالغ(23789) كيلومتر طولي .

2.1 – المسح السيزمي ثلاثي الأبعاد

– المستهدف خلال العام (15421) كيلو مترا طوليا على اليابسة والمغمورة .

– المنفذ حتى 2006/9/30 م (8852) كيلو مترا طوليا على اليابسة بنسبة تنفيذ (39 %) من البرنامج المنقح والبالغ (22554) كم طولي ، و(2265) كيلومتر طولي في المغمورة بنسبة (37 %) من البرنامج المنقح والبالغ (6182) كيلومتر طولي .

3.1 – الحفر الاستكشافي

تم حفر واستكمال (35) بئرا استكشافية حتى نهاية شهر الفاتح تشمل الآبار الاستكشافية لحقول وبحيرات جديدة والحفر التحديدي خلال الفترة بالإضافة إلى (18) بئرا استكشافية كانت تحت الحفر بحيث تكون نسبة التنفيذ الإجمالية (50 %) من البرنامج المنقح وهو (106) بئرا .

1.3.1 - الحفر الاستكشافي لحقول وبحيرات جديدة

تم حفر (19) آبار استكشافية لحقول وبحيرات جديدة بالإضافة إلى (7) آبار تحت الحفر في نهاية شهر الفاتح بحيث تكون نسبة التنفيذ (37 %) .

2.3.1 – الحفر التحديدي

تم حفر (16) بئرا تحديدية خلال الفترة بالإضافة إلى (11) آبار كانت تحت الحفر ، بحيث تكون نسبة التنفيذ (75 %) .

2 – إنتاج النفط الخام

بلغ صافي الكميات المنتجة من النفط الخام خلال الفترة حوالي (480) مليون برميل ، وذلك بنسبة (93 %) من المستهدف خلال الفترة والذي حدد بنحو(1.392) مليون برميل في اليوم حتى 2006/8/30 وليصبح(1.500) مليون برميل في اليوم في شهر الفاتح بسبب تحديد سقف الإنتاج تمشيا مع قرارات منظمة (الدومن) .

كما تم خلال الفترة إنتاج (680) بليون قدم مكعب من الغاز منها (379) بليون قدم مكعب غاز حر ، بينما الكمية المتبقية فتمثل الغاز المصاحب لإنتاج النفط ، هذا كما تم إنتاج حوالي (22) مليون برميل من المكثفات الغازية.

3 – الحفر التطويري

استهدف البرنامج لعام 2006 م حفر (139) بئرا، تم القيام حتى 9/30 بحفر (75) بئرا بنسبة تنفيذ (54 %) وكانت (18) آبار تحت الحفر.

4 - صيانة الآبار

استهدف البرنامج لعام 2006 م إجراء (1433) عملية صيانة مختلفة للآبار تم القيام بعدد (1141) عملية صيانة آبار حتى نهاية شهر الفاتح بنسبة (80 %) من البرنامج المعتمد وذلك للمحافظة على إنتاجية وسلامة الآبار .

5 – التكرير والتصنيع

1.5 التكرير

استهدف برنامج العام 2006 م تكرير ما مقداره (16.11) مليون طن متري من النفط الخام، وقد تم تكرير حتى نهاية شهر الفاتح حوالي (12.14) مليون طن

من النفط الخام بمتوسط يومي (45) ألف طن متري أي بنسبة (75 %) من المستهدف .

2.5 تصنيع الغاز

تم حتى نهاية شهر الفاتح 2006 م إنتاج (484) ألف طن من مادة الميثانول بنسبة (76 %) من المستهدف و الذي حدد بـ (641) ألف طن متري ، كما تم انتاج (450) ألف طن من مادة ألامونيا بنسبة (64 %) من المستهدف والذي حدد بـ (709) ألف طن متري ، كما تم إنتاج (616) ألف طن من سماد اليوريا بنسبة (69 %) من المستهدف الذي حدد بنحو (892) ألف طن متري .

3.5 تصنيع النفط

استهدف خلال العام 2006 م إنتاج (276) ألف طن متري من الايثيلين حيث تم إنتاج حتى نهاية 2006/9/30 م (233) ألف طن ، أي بنسبة (84 %) من المستهدف ، كما استهدف المخطط إنتاج (158) ألف طن متري من البروبلين، تم إنتاج خلال الفترة (137) ألف طن ليمثل (87 %) من المستهدف .

كما استهدف خلال العام إنتاج (286) ألف طن متري من الجازولين الحراري وقد تم إنتاج خلال الفترة (244) ألف طن ، أي بنسبة إنتاج (85 %) .

بينما استهدف البرنامج إنتاج (1[illegible]4) ألف طن متري من خليط رباعي الكربون، وقد بلغت الكميات المنتجة من هذ المنتوج خلال الفترة حوالي (95) ألف طن ، أي بنسبة إنتاج قدرها (83 %) من المستهدف .

4.5 إنتاج البولي إيثيلين

استهدف خلال العام 2006 م إنتاج (75) ألف طن متري من البولي إيثيلين مرتفع الكثافة ، تم إنتاج حتى 2006/9/30 م (73) ألف طن متري، أي بنسبة (98 %) من المستهدف ، كما استهدف إنتاج (69) ألف طن متري من البولي إيثيلين منخفض الكثافة حيث أنتج خلال الفترة (42) ألف طن متري أي بنسبة (60 %) من المستهدف .

5.5 إنتاج الإسفلت والزيوت

تم إنتاج حتى نهاية شهر الفاتح (87) ألف طن من مادة الإسفلت وبنسبة (81%) من المستهدف خلال العام والبالغ (106) ألف طن متري و(19) مليون لتر من الزيوت بمختلف أنواعها وفق متطلبات السوق المحلي و بنسبة (45 %) من المستهدف والبالغ (43) مليون لتر .

6.5 إنتاج مصانع الغاز

بلغت كمية الإنتاج بمصنع الغاز بمرسى البريقة لنهاية شهر الفاتح (372) ألف طن متري من الغاز الطبيعي المسال بنسبة(75 %) من المستهدف والبالغ(497) ألف طن متري ، وما يقارب من (53) ألف طن متري من غاز النفط المسال بنسبة (62 %) من المستهدف والبالغ (86) ألف طن متري ، بالإضافة إلى(802) ألف طن متري من منتوج النافتا بنسبة (55 %) من المستهدف البالغ (1464) ألف طن متري .

أما ما تم إنتاجه من مصنع الغاز بالزويتينة لنهاية شهر الفاتح 2006 م فكان على النحو التالي :-

- بروبان (131) ألف طن متري بنسبة (56 %) من المستهدف والبالغ (233) ألف طن متري .
- بيوتان(165) ألف طن متري بنسبة (60 %) من المستهدف والبالغ (275) ألف طن متري .
- نافتا (367) ألف طن متري بنسبة (66 %) من المستهدف والبالغ (556) ألف طن متري .

6 - مجال الصيانة والمشاريع

بلغ عدد المشاريع المعتمدة في مجال الانتاج والتشغيل (597) مشروعا ويستهدف استكمال (239) مشروعا مع نهاية العام استكمل منها حتى نهاية شهر الفاتح عدد (72) مشروعا بنسبة (30 %) من المستهدف .

بينما بلغ عدد المشاريع المعتمدة في مجال التكرير والتصنيع (153) مشروعا ويستهدف استكمال (128) مشروعا استكمل منها (63) مشروعا بنسبة (49 %) من المستهدف .

7 -مجال الاستهلاك

بلغ معدل الاستهلاك المحلي من لمنتجات النفطية حتى نهاية شهر الفاتح 2006 م (7144) ألف طن متري بمتوسط شهري (794) ألف طن متري موزعة على النحو التالي :-

(1844) ألف طن متري من زيت وقود ثقيل بمتوسط شهري (205) ألف طن متري .

(2845) ألف طن متري من الديزل بمتوسط شهري (316) ألف طن متري .

(1822) ألف طن متري من البنزين بنوعيه بمتوسط شهري (202) ألف طن متري.

(214) ألف طن متري من الغاز لمسال بمتوسط شهري (24) ألف طن متري.

(419) ألف طن متري من الكيروسين بنوعيه بمتوسط شهري (47) ألف طن متري .

قطاع التعليم

مقدمـــة

استرشاداً بفكر القائد وعملاً بتوجيهاته التي تؤكد دوماً على العلم والتعليم ، بتفعيل مؤسساته ، وتطوير أدواته وتيسير سبل تحصيله أصـــدرت المـــؤتمرات الشـــعبية الأساسية قرارها بشأن قطاع التعليم باستحداث لجنة شـــعبية عامـــة لـــه ، وذلـــك بموجب قرار مؤتمر الشعب العام رقم (4) لسنة 1374و.ر (2006مسيحي) .

وإدراكاً منا بأن التعليم العنصر الأســـاس فـــي التنميـــة البشـــرية والاجتماعيـــة والاقتصادية بما يهيئه من مواطنة صالحة تعتز بالقيم الإنسانية فيه بكافة مشـــاربه الدينية والخلقية والاجتماعية تلك القيم التي تنمي روح الانتماء آخذين في الاعتبار بأن أهم متطلبات وأهداف وبرامج وإجراءات السياسة التعليمية تنطلق من فلســـفة التعليم التي تركز على توجهات المجتمع الجماهيري والتي أكـــد عليهـــا الكتـــاب الأخضر في فصوله الثلاث ، ويتأتى ذلك من خلال اللوائح التنظيمية التي تشـــتمل على مهام الإدارة المدرسية وعلاقتها بالإدارة التعليمية التي تتسلسل فـــي رتبهـــا ومراتبها بداية من المؤتمر الأساسي إلى مؤتمر الشعبية إلى اللجنة الشعبية العامـــة متضمنة المراحل التعليمية المختلفة ، والهدف الذي ينبغي أن يتحقق بكـــل منهـــا وتحسين القائم بشكل يعيد الثقة لدى جماهير المؤتمرات الشعبية الأساسية .

قامت اللجنة الشعبية العامة للتعليم حال إنشائها بوضع منهاج عمـــل علـــى شـــكل خطط قصيرة وبعيدة الأجل شارك في إعدادها خبراء التعليم بالأمانـــة وبمختلـــف الشعبيات واضعين نصب أعينهم لهدف الأسمى وهو تطـــوير التعلـــيم وتجويـــد مخرجاته لتحقيق جملة من الغايات التي جاءت بها النظرية العالمية الثالثـــة كمـــا يلي:

- تحقيق مقولة المعرفة حق طبيعي لكل إنســـان .
- الدراسة ليست غاية في حد ذاتها إنما الغاية هي خلق الإنســـان النمـــوذجي الجديد .
- بناء الإنسان الجماهيري الجديد .

مسترشدين في هذا كله بما يلي :

- خطب وأحاديث وتوجيهات الأخ قائد الثورة .
- قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسيــــــــــــة .
- التقرير السنوي لمجلس التخطيط العـــــــام .

وتمكنا خلال هذه الفترة الوجيزة من تحقيق جملة من المستهدفات التي تغطي جزء ولو بسيط من طموحاتنا نجمل أهمها في النقاط التالية:

- تم هذا العام في إطار دعم التعليم التشاركي اتخاذ جملة من القرارات شملت :
  - إصدار التشريعات التي تسمح باستغلال المباني المدرسية والانتفاع بالفصول والمعامل المدرسية من قبل التشاركيات التعليمية بأثمان رمزية .
  - إصدار التشريعات الكفيلة بمنح التراخيص لنشاط المعلم الفرد
  - فتح المجال أمام أصحاب التشاركيات التعليمية بتأجير مباني مدرسية كاملـــة (من المدارس المستحدثة)
  - السماح لمعلمي التعليم العام بالتعاون مع التشاركيات التعليمية خارج أوقات دوامهم .
- في إطار التوجه لتنفيذ اليوم الدراسي الكامل تم وضع الخطط الكفيلة بصــيانة عدد 3600 مدرسة خلال فترة لا تتجاوز ثمان سنوات ، وتم فعليا الانتهاء من صيانة 800 مدرسة كما تم وضع خطة خماسية تهدف إلى إنشاء عدد (186) مدرسة جديدة بحيث يتم إضافة (3000) فصل دراسي سنويا .
- تحديد الفترة الزمنية لعمليات الصيانة بحيث لا تتجــاوز فـــي أي حـــال مـــن الأحوال ثلاثة أشهر.
- ولحماية هذه المنشآت من أيدي العابثين تم إصدار قرار بإنشاء جهاز حـــرس المنشآت التعليمية وباشر مهامه
- تم العمل على إحالة غير المؤهلين تربويا من معلمي مرحلتي التعليم الأساسي والمتوسط إلى اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة وذلك لإعادة تنسيبهم وفقــا لمؤهلاتهم وخبراتهم .
- تم بالتنسيق مع اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة إصدار جملة من القرارات التي شملت تعيين عدد من الممكنين المكلفين بالتعليم بجل شعبيات الجماهيرية

- تم الاهتمام برفع كفاءة المعلمين من خلال إعـداد دورات تدريبيـة بصـورة دورية شملت عدد (15000) معلم مع منح الملتحقين بهذه الدورات مكافـآت تشجيعية .
- تم صرف مكافآت لجان الامتحانات كاملة .
- تم إصدار قرار بصرف مكافأة شهرية للمكلفين بإدارة المؤسسات التعليمية .
- في إطار محاربة ظاهرة الغش جاري العمل على تعـديل نظـام الامتحانـات مستخدمين في هذا التقنيات الحديثة والتصحيح الالكتروني لأوراق الإجابة.
- تم تحديد معدلات الأداء وإصدار قرار بها وجاري العمل على تطبيقها.
- تم إصدار قرار اللجنة الشعبية لعامة للتعليم رقم (142) لسنة 2006مسـيحي بشأن تقرير علاوة طبيعة عمل أرجال حراسة المرافق التعليمية .
- إعادة صياغة مقترح البنية التعليمية بما يتلاءم وتوجيهات الأخ/ القائد ويحقـق فكرة الثانويات التخصصية التي صدر بها قرار اللجنة الشعبية العامـة رقـم (165) لسنة 1374و.ر وقلصت تخصصاته مـن (17) تخصـص إلـى (7) تخصصات فقط مراعين في ذلك أن يتم التخصص الدقيق للطالب عند التحاقه بالجامعة وعمم على كافة الشعبيت وجاري العمل به .
- تم تعديل القرارات المتعلقة بمعدلات الأداء بما يكفل تخفيف الجداول الدراسية للمدرسين ومعالجة العجوزات الموجودة في بعض المواد مع مراعاة العدالـة في توزيع الحصص وصدر بهذا قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (140) لسنة 2006مسيحي وعمم على الشعبيت للتنفيذ .
- تمت تسوية المستحقات المالية للمعلمين الممكنين بالعمـل بالشـعبيات خـلال السنوات الماضية والبالغ عددهم (45.000) معلم ومعلمة وتسوية أوضـاعهم القانونية بتعيين ذوي المؤهلات التربوية منهم .
- تفعيل دور التفتيش التربوي وفقاً لقرار الأخ/ أمين اللجنة الشعبية العامة للتعليم رقم (30) لسنة 2006مسيحي .
- تحديد الشعب التخصصية بكل مدرسة من المدارس الثانوية مراعين في ذلـك الكثافة الطلابية والإمكانيات المتوفرة من مبان ووسائل تعليمية ومعلمين .
- جاري العمل على استرجاع المباني التعليمية المستغلة لأغراض إدارية .

- تم خلال هذا العام توزيع (1082) معمل علوم لمرحلة التعليم الأساسي .
- تم خلال هذا العام تركيب (650) معمل حاسوب .
- تفعيل برنامج الخدمة الوطنية للعاملين بالجهاز الإداري بقطاع التعليم لتغطية العجز في بعض التخصصات .
- جاري حصر (الضابط المعلم) للاستفادة منهم في بناء جهاز حراسة المؤسسات التعليمية والاستفادة من بعضهم في إدارات المدارس وتكليف بعضهم بفروع الجهاز .

ونسرد فيما يلي الإجراءات التنفيذية التي تم اتخاذها حول :

أولاً - تدريس اللغات الأفريقية :

تنفيذاً للتوجيهات بشأن تدريس اللغات الأفريقية بمرحلة التعليم الأساسي (الصفوف: السابع، والثامن، والتاسع) ، تم خلال السنوات الفارطة اتخاذ جملة من التدابير والإجراءات التنفيذية التي تهدف إلى البدء فعليا بتدريس هذه اللغات بمرحلة التعليم الأساسي ونجمل أدناه جملة التدابير التي اتخذت والعراقيل التي حالت دون التنفيذ حتى تاريخه :-

- تم إعداد المناهج المطلوبة للغتين الإفريقيتين(الهوسا والسواحيلية) وإعداد الكتب المنفذة للصف السابع وتوزيعها على الشعبيات بتاريخ1370/3/19 و.ر وإدراج تدريس هاتين اللغتين بالخطة الدراسية للعام الدراسي 1369 – 1370 و.ر وذلك بمعدل ساعتين أسبوعياً.
- تم مخاطبة اللجان الشعبية للشعبيات بالبدء في تدريس اللغتين الأفريقيتين المذكورتين بالشعبيات التي يتوفر بها عناصر وطنيه مؤهله قادرة على التدريس كخطوة أولى إلي حين توفير المدرسين المطلوبين إلا أن الشعبيات ردت بتعذر ذلك لعدم توفر المعلمين.
- جرى التنسيق مع جامعة سبها بشأن إعداد دورة تأهيلية لمن يجيدون اللغات الأفريقية بهدف تدريب أكبر عدد ممكن من العناصر الوطنية وتم تعميم ذلك على الشعبيات لترشيح العناصر الموجودة للالتحاق بالدورة التأهيلية إلا أنه لم يلتحق بالدورة إلا عدد محدود.

- جرى مخاطبة اللجنة الشعبية العامة، بشأن توفير عدد (2000) مدرس لتدريس اللغتين المشار إليهما عن طريق التعاقد من الدول الأفريقية وتمت الموافقة على إيفاد لجان للتعاقد.
- مخاطبة اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي بتاريخ 1371/7/29و.ر بشأن التنسيق مع سفراء كل من جمهورية تنزانيا وجمهورية نيجيريا وتم عقد اجتماع مع مندوب من السفارة النيجيرية والذي طلب منحه فرصة من الوقت للتنسيق مع وزارة التعليم بنيجيريا والرد لاحقا. وبمرور الوقت لم يكن هناك رد إيجابي وبالتالي تعذر البدء في تدريس اللغتين خلال العام الدراسي 1371- 1372 و.ر.
- وافقت اللجنة الشعبية العامة على تخصيص مبلغ قدره (19.068.000) تسعة عشرة مليونا وثمانية وستون ألف دينار ليبي بتاريخ 1371/2/4و.ر وقامت اللجنة الشعبية العامة للمالية بمخاطبة محافظ مصرف ليبيا المركزي بتاريخ 1371/5/26 و.ر بطلب التنسيق مع شئون الخدمات بتحويل المبلغ المذكور.
- صدر القرار رقم (1626) لسنة 1371و.ر المؤرخ في 1371/12/24 و.ر بشأن إيفاد لجنتين إلي كل من جمهورية تنزانيا الاتحادية وجمهورية نيجيريا للتعاقد مع المعلمين المطلوبين وعددهم (2000) معلماً وذلك بعد الحصول على الموافقة من الجهات المعنية بجمهورية نيجيريا.
- بعد سفر أعضاء اللجنتين إلي كل من نيجيريا وتنزانيا أفاد أعضائهما بإمكانية توفير العدد المطلوب من المعلمين من كلا الدولتين المذكورتين على أن يتم تحديد موعد الإعلان لقبولهم والتعاقد معهم في وقت مبكر قبل بداية العام الدراسي 1372–373 و.ر وبشرط إعداد نماذج من العقود التي سيتم إبرامها مع هؤلاء المعلمين وتشمل المؤهل العلمي المطلوب لكل معلم، وفترة التعاقد والمعاملة المالية (الراتب)، وتوفير السكن وتذاكر السفر ذهاب وإيابا لبلدانهم وعرضها على الأمانات المختصة بذلك في الدول المعنية.

كما أوصى أعضاء اللجنة بضرورة تشكيل لجنة صحية للتأكد من توفر الشروط الصحية في المعلمين المعارين لوجود مرض نقص المناعة والتهاب الكبد الوبائي بتلك المناطق.

وبناء على ما تقدم فانه يمكن تلخيص الموقف التنفيذي لتدريس لغتي الهوسا والسواحيلية في الآتي:-

الخطوات المنجزة:

أ . إعداد المقررات الدراسية لهاتين اللغتين للصفوف السابع، الثامن، التاسع بمرحلة التعليم الأساسي واعتمادها.

ب . إعداد الكتب المنفذة لمناهج هاتين اللغتين على أقراص مرنه، وطباعة كتاب الصف السابع وتوزيعه على كافة الشعبيات، وعندما يتم البدء في تدريس هاتين اللغتين لطلاب الصف السابع سيتم طباعة كتابي الصفين الثامن والتاسع وذلك حرصا على سلامة تخزين هذه الكتب.

ج تم رصد مبلغ تسعة عشر مليون دينار لتغطية رواتب المعلمين المزمع التعاقد معهم لعام دراسي واحد ولم تصرف حتى الآن بسبب عدم إتمام إجراءات التعاقد.

د. تم الاتصال بعدد من سفارات الدول الأفريقية(نيجيريا ، تنزانيا) الناطقة باللغة السواحيلية والهوسا وذلك لغرض التعاقد مع معلمين ولكن واجهت هذه المشاورات بعض العراقيل أدت إلى فشلها .

الصعوبات التي أدت إلي تأخر تنفيذ تدريس هاتين اللغتين خلال العامين الماضيين:.

أ . صعوبة الحصول على العدد الكافي من المعلمين المؤهلين علميا وتربويا وذلك لان هاتين اللغتين ينطق بهما سكان بعض الدول الأفريقية ولا يتم تدريسهما بمؤسساتها التعليمية.

ب . صعوبة توفير متطلبات إقامة المعلمين الذين سيتم التعاقد معهم في عدد كبير من الشعبيات.

ج. الشروط التي وضعتها دولة نيجريا والخاصة بالمعاملة المالية ((الراتب)) وتوفير السكن وتذاكر السفر ذهاباً وإياباً.

الإجراءات التي اتخذت خلال العام الدراسي 1373/1374 **و.ر:**

- كتاب الأخ / أمين المركز لوطني لتخطيط التعليم (سابقا) رقم (1833) المؤرخ في 2005/11/9 مسيحي والموجه إلى الأخوة أمناء اللجان الشعبية للتعليم بالشعبيات بشأن التأذيد على الكتاب السابق رقم (1420) المؤرخ في 1373/9/3و.ر القاضي بالبدء في تدريس لغتي الهوسا والسواحيلية واتخاذ ما يلزم من إجراءات بشأن تعيين من تتوفر فيهم شروط التدريس وإحالة الأعداد الزائدة عن الحاجة إلى الشعبيات المجاورة لتمكين أكبر عدد من المؤسسات بالبدء في التدريس اعتبارا من العام الدراسي الحالي 2005/2006 مسيدي بمؤسسات التعليم الأساسي بدءاً من الصف السابع، وذلك حسب الإمكانات المتاحة من حيث توفير المدرسين مع التزام المركز الوطني لتخطيط التعليم بتسهيل إجراءات التعيين وتوفير الإمكانيات.
- تم بالفعل البدء في تدريس لغتي الهوسا والسواحيلي بالمؤسسات التعليمية التالية:-

1. مدرسة البخي — المنطقة الإدارية القطرون
2. مدرسة المرحوم أحمد الأمين — المنطقة الإدارية القطرون
3. المعهد العالي للغات والدراسات والبحوث الإفريقية — شعبية وادي الشاطيء
4. مدرسة القاهرة — شعبية سبها
5. مدرسة عمر بن الخطاب — شعبية سبها
6. مدرسة القادسية — شعبية سبها

ثانياً - التعليم التشاركي :

بهدف وضع آلية عمل لتنفيذ توجيهات الأخ القائد بشأن التعليم التشاركي صدرت جملة من التشريعات والقرارات التي تهدف إلى تفعيل التعليم

التشاركي بصورة بناءة بحيث يتم الاستفادة من مزاياه والحد قدر الامكان من عيوبه كما يلي :

- أصدرت اللجنة الشعبية العامة القرار رقم (249) لسنة 1373و.ر (2005مسيحي) بشأن اعتماد لائحة التعليم والتدريب الأهلي ، وعممت على أمناء اللجان الشعبية للتعليم بالشعبيات لاتخاذ ما يلزم من إجراء للتنفيذ
- صدر قرار أمين اللجنة الشعبية العامة للتعليم رقم (131) لسنة 1374 و.ر بشأن الانتفاع بالمباني التعليمية العامة واعتماد أنموذج عقد الانتفاع بالمباني التعليمية لأغراض التعليم التشاركي .
- صدر قرار اللجنة الشعبية العامة للتعليم رقم (169) لسنة 1374 و.ر بشأن منح التراخيص للمعلمين الراغبين في مزاولة نشاط المدرس الخاص بمرحلتي التعليم الأساسي والمتوسط
- صدر قرار أمين اللجنة الشعبية العامة للتعليم رقم(468) لسنة 1374 و.ر بشأن تحديد مقابل الانتفاع بالمباني التعليمية .

هذا وقد كلفت أمانة اللجنة الشعبية العامة للتعليم في اجتماعها العادي الرابع لسنة 2006 مسيحي أمناء اللجان الشعبية للتعليم بالشعبيات و الإدارات المختصة بإعداد مقترحات للخطوات التنفيذية الواجب اتخاذها لتفعيل توجيهات الأخ القائد بالخصوص وتشكيل فرق تربوية على مستوى الشعبيات تتولى الدراسة والحصر للأعداد المستهدفة في شكل أرقام مفصلة وإحصائيات محددة وثابتة وإشراك كل الفعاليات التي لها علاقة بالشأن التعليمي والتربوي .

- تم تخصيص صفحة خاصة بإدارة التعليم التشاركي والخدمة الوطنية على موقع اللجنة الشعبية العامة للتعليم للتعريف بالتعليم التشاركي والخدمة الوطنية ومنزلية التعليم .

ثالثا - المنارات التعليمية :

في عام 1995ف وجه الأخ/ قائد الثورة بضرورة الاهتمام بالمنارات الشرعية وإحياء دورها في نشر الوعي والثقافة الدينية ، وتنفيذاً لذلك أصدر الأخ/ أمين اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي القرار رقم (167) لسنة 1424م بشأن إنشاء منارات للتعليم الديني كما شكل لجنة فنية لزيارة المنارات العلمية

المعروفة مثل منارة الزروق بمصراته ، منارة الدوكالي (مسلاته) ، منارة ميزران (طرابلس) ، منارة السني (مزدة) ، وغيرها من المنارات بالمنطقة الشرقية والجنوبية .

وقامت هذه اللجنة بزيارات ميدانية لهذه المنارات لتقييم احتياجاتها وإعداد برامج لها تتمثل في دعمها لتحفيظ القرآن الكريم ونشر الثقافة الدينية من خلال حلقات النقاش والتعليم الديني المتعارف عليه في الزوايا القديمة سابقاً ، كما تم تشكيل لجان فنية لإعداد مفردات مناهج التعليم النظامي بالمنارات للطلبة الحاصلين على شهادة إتمام مرحلة التعليم الأساسي واشترط لقبولهم حفظ القرآن الكريم أو نصفه على الأقل .

وقد تزامن موضوع الاهتمام بالمنارات الشرعية مع بداية المرحلة الثانية لإعادة هيكلة الثانويات التخصصية .

وفي ضوء ذلك تم استحداث شعبة العلوم الشرعية بثانوية العلوم الاجتماعية تطويراً لمناهج المنارات الشرعية ولكي يكون التعليم الديني التخصصي منسجماً مع بقية التخصصات الأخرى من حيث المدة اللازمة للتخرج وقبول الطلاب بمرحلة التعليم العالي ،وبذلك أصبحت مدة الدراسة أربع سنوات بدلاً من ثلاث سنوات ويدرس الطلاب مقررات عامة كما هو الحال في بقية شعب ثانوية العلوم الاجتماعية بالإضافة إلى المقررات التخصصية في العلوم الشرعية .

وقد أخذ في الاعتبار أيضاً ضرورة الانتشار الأفقي لهذا التخصص لإتاحة الفرصة أمام الطلاب في جميع أنحاء الجماهيرية بدلاً من محدودية تدريسه في المنارات الشرعية والتي كان عددها في عام 1996 لا يتجاوز ست منارات فقط .

وبناء على ذلك حلت مناهج شعبة العلوم الشرعية محل مناهج المنارات الشرعية وتم اعتمادها في الخطة الدراسية .

أما بالنسبة للمنارات فقد تركت لها مهمة التعليم الحر من خلال تحفيظ القرآن الكريم وحلقات النقاش والدروس الدينية التي لا تعتمد على منهج منظم ويمكن لكل من له رغبة في زيادة معارفه الالتحاق بها دون التقيد بعمر محدد .

وكان من المفترض أن يتم إلغاء دور المنارات الشرعية في التعليم النظامي بعد تخرج آخر دفعة منها عام 1998 ف ، ولكن لم يتم التقيد بذلك واستمرت المنارات في قبول الطلاب دون التقيد بشروط القبول أو مدة التخرج ، ودون وجود خطة دراسية معتمدة ، الأمر الذي شكل ازدواجية بين مخرجات المنارات الشرعية وشعبة العلوم الشرعية بثانوية العلوم الاجتماعية مع تفاوت واختلاف مناهجها والمدة اللازمة للتخرج .

والأهم من ذلك أن المنارات الشرعية غير مدرجة بالسلم التعليمي المعتمد بالجماهيرية .

وتغطي الدراسة بالمنارات الشرعية ثلاثة محاور هي:

- تحفيظ القرآن الكريم .
- حلقات التعليم المفتوحة تعليم حر
- تدريس العلوم الشرعية .

تم تشكيل لجنة فنية متخصصة لمراجعة المفردات وتأليف الكتب المنهجية الخاصة بالمنارات الشرعية وذلك بموجب قرار الأخ أمين عام المركز الوطني لتخطيط التعليم (سابقا) رقم (19) لسنة 1347و.ر (2006مسيحي) الصادر بتاريخ 1374.2.12و.ر.

رابعا - الخدمة الوطنية (في مجال التعليم)

برزت فكرة الخدمة الوطنية عام 1996ف وذلك لتحقيق أن التعليم خدمة أساسية يقدمها المجتمع أو يضمنها لأفراده غير قادرين على تحمل تكلفة تلك الخدمة ويضمن تنوع تخصصاتها بقدر الامكان لأعداد الأطر اللازمة ، كما أن هناك من هو قادر من أفراد المجتمع (المنتج الذي يؤدي خدمة وطنية ويضمن له المجتمع حاجاته) ، وهذا يعني أن المنتج يأخذ إنتاجه ويدفع خدماته ، والذي يؤدي خدمة يدفع له المجتمع لإشباع حاجاته التعليمية أو يدفع له مباشرة .

وقد أكد الأخ/ قائد الثورة في خطاباته وتوجيهاته ومناقشاته في مناسبات عديدة أن قضية التعليم هي قضية وطنية يجب أن تعطى لها أولوية مطلقة في التخطيط والتنفيذ من قبل جماهير المؤتمرات الشعبية الأساسية.

وتنفيذاً للتوجيهات الصادرة بخصوص تطبيق الخدمة الوطنية بقطاع التعليم، فقد صدرت قوانين وقرارات وتقارير حول هذا الموضوع، أهمها:

الأسباب التي أدت إلى عرقلة تنفيذ الخدمة الوطنية في مجال التعليم على الوجه الأكمل :-

كل المستهدفين لأداء الخدمة الوطنية في التعليم من خارج القطاع غير مؤهلين تربوياً وبالتالي ينعكس أداؤهم سدباً على العملية التعليمية بالإضافة إلى أن إسناد نفس المقرر في نفس السنة إلى أكثر من شخص يؤثر سلباً على حصيلة الطالب المتلقي

بالرغم من كثرة عدد المؤهلين الذين تنطبق عليهم الشروط ولكن طبيعة أعمالهم بمؤسسات خارج قطاع التعليم وتفرغهم لأداء الخدمة الوطنية يسبب إرباك في أداء أعمالهم الأصلية.

كل ما سبق يضطرنا إلى تطبيق الخدمة الوطنية في مجال التعليم في فئة محدودة وهي فئة المعلمين بالمؤسسات التعليمية والذين ينطبق عليهم أيضاً قانون الخدمة الوطنية العسكرية والجمع الشهري .

وبالرغم من الأسباب المشار إليها أعلاه إلا أن عدداً من الشعبيات خلال السنوات الماضية قامت باتخاذ خطوات لتطبيق قانون الخدمة الوطنية .

الإجراءات التي اتخذت بالخصوص :

قامت اللجنة الشعبية العامة للتعليم بدراسة مشروع تنظيم الخدمة الوطنية في مجال التعليم والصحة المحال إلينا من لإدارة القانونية باللجنة الشعبية العامة وأعيد إحالته إلى اللجنة الشعبية العامة صحبة جملة من الملاحظات ذات العلاقة وصدرت اللائحة المنفذة والعمل جارٍ على تنفيذ فحواها .

خامسا - منزلية التعليم :

تعتبر منزلية التعليم الأساسي نمطاً جديداً من أنماط التعليم الذي يتلقى فيه الطفل تعليمه عبر وسائل الاتصالات المتنوعة وأهمها الإذاعتين المرئية والمسموعة وبمساعدة أحد الوالدين أو من يقوم مقامهما في المنزل، ويأتي هذا البرنامج التعليمي التربوي متزامناً وملبياً لأهداف البرنامج الإقليمي لتعميم التعليم الابتدائي وتجديده ومحو الأمية في الدول العربية وشبكة التجديد التربوي من أجل التنمية، ومبدأ التربية للجميع الذي أعلنه المؤتمر العالمي المنعقد سنة 1990ف.

وبالنظر إلي المساحة الجغرافية الشاسعة للجماهيرية فيمكن لهذا البرنامج أن يسهم إيجابياً في تعميم التعليم الأساسي ومحو الأمية وهو محل تقييم ومتابعة مستمرة من قبل التربويين والمختصين بشؤون التعليم.

ورغم أن وظائف المدرسة لا تقتصر على تلقين المعلومات والدروس فإن أسس التعليم المنزلي لم تغفل هذا الجانب، حيث تتابع المدرسة الطفل في المنزل ويلتقي بتلاميذها من خلال الامتحانات والأنشطة الاجتماعية المختلفة ويرتبط طفل التعليم المنزلي بأنشطة تربوية منزلية ومدرسية مشتركة تمهد له الدخول إلى الحياة الاجتماعية ما بعد المنزل.

هذا وقامت أمانة اللجنة الشعبية العامة للتعليم في اجتماعاتها الدورية بتكليف إدارة الخدمة الوطنية والتعليم التشاركي بإعداد مقترح يفعل منزلية التعليم ويشجع المواطنين الاستفادة منها ومن جملة المقترحات التي صاغتها الإدارة جاري مناقشة منح الحوافز التشجيعية لمنتسبي منزلية التعليم عملا بتوجيهات الأخ القائد(بأن يكون هناك تشجيع ومكافأة لها البرنامج في البداية إلى أن تتعود الناس عليه وتعرف أن هذا الشيء ضروري لحياتهم).

قطاع
المواصلات والنقل

مقدمة

حظي قطاع المواصلات والنقل في ظل ثورة الفاتح العظيم باهتمام كبير حيث تم إنجاز شبكة واسعة من الطرق وإنشاء وتنفيذ سلسلة من المطارات وإنشاء وتجهيز موانئ بحرية ومرافق الصيانة البحرية على طول الساحل وتطوير أسطول النقل البحري والجوي والبري وإنشاء وتجهيز العديد من محطات الرصد الجوي والاهتمام بتدريب وتأهيل العنصر البشري باعتباره أحد العناصر الأساسية في عملية التطوير والتنمية .

ويقوم القطاع من خلال المصالح والأجهزة والإدارات التابعة له بإعداد الدراسات المتعلقة بخدمات المواصلات والاتصالات والنقل ، والإشراف على إدارة مشروعاته ومرافقه .

ويتولى القطاع الإشراف على عدد (10) شركات عامة بالإضافة إلى مصلحة الطيران المدني ومصلحة الطرق والجسور والمركز الوطني للأرصاد الجوية وإدارة النقل البحري والموانئ وإدارة النقل البري وغرفة الملاحة البحرية .

وفيما يلي أهم النشاطات والإنجازات التي تم تحقيقها في مختلف مجالات القطاع:-

في مجال النقل البحري والموانئ والخدمات البحرية

- جاري العمل على تنفيذ أعمال الصيانة والتطوير لعدد من المنشآت البحرية ، كما تم إبرام عدد (17) عقداً خلال العام لتنفيذ أعمال صيانة واستكمال البنية التحتية للموانئ البحرية وطرح العديد من المشروعات في مناقصات عامة .

- تم توريد عدد (8) لواقط لمناولة الحاويات وعدد (13) رافعة للمناولة وعدد (49) رافعة شوكية الحاويات وتوفير معدات سلامة وإطفاء وقطع غيار ، كما تم توريد عدد (8) زوارق ربط وتوزيعها على الموانئ البحرية وقاطرة بحرية مجهزة تم تخصيصها لميناء الخمس .

- تم تحويض وصيانة عدد من القاطرات مختلفة الأحجام بمرافق التحويض بكل من (مصراته – زوارة) .

- بدء العمل في بروتوكول التعاون المشترك في مجال الصيانة و الصناعة البحرية مع أحد الشركات المتخصصة .
- تقديم خدمات التوكيلات الملاحية لرحلات سفن الركاب و البضائع العامة وناقلات النفط .
- إضافة عدد (3) ناقلات نفط إلى الأسطول البحري .

في مجال الطيران المدني

بلغ عدد المشروعات الجاري تنفيذها (12) مشروع ، أما المشروعات التي تم الانتهاء من تنفيذها خلال العام فقد بلغت (20) مشروع .

- تم إقامة أول معرض للطيران بالجماهيرية العظمى .
- تم التعاقد على تنفيذ مشروع التغطية الرادارية بالجماهيرية .

في مجال الطرق والجسور

- جاري العمل على استكمال طريق القذافي الصحراوي(القطرون – التوم) حيث بلغت نسبة الإنجاز إلى متوسط 80 % .
- فيما يتعلق بإيجاد بديل للطريق الساحلي خارج المدن المار بها ، جاري الأعداد للتعاقد مع أحد بيوت الخبرة العالمية على إعداد الدراسات التصميمية للطريق البديل للطريق الساحلي في بعض الأجزاء ورفع مستواه في الأجزاء الأخرى وربطه مع الطريق المغاربي .
- جاري العمل على صيانة بعض القطاعات من الطريق الساحلي والتعاقد على تنفيذ الصيانة للقطاعات الأخرى .
- لتطوير الطريق الساحلي فقد تم التعاقد لتنفيذ ازدواج (طبرق – إمساعد) وجاري العمل على إتمام الإجراءات التعاقدية لتنفيذ ازدواج طريق (الهيشة – سرت) وإعادة طرح كل من ازدواج (الهيشة – مصراته) و (صبراته – رأس إجدير) .
- إعداد الدراسات و التصاميم لإزدواجات الطريق الساحلي (سرت – إجدابيا ، العقورية – الكوف ، مرتوبة – بلفرايس) .

قطاع

التخطيط

- كما تم الإعلان عن إعداد الدراسات، و التصاميم لمداخل بعض المدن وتنفيذ الصيانة للجسور الواقعة على الطريق الساحلي وطلب دراسة لمعالجة زحف الرمال على الطرق العامة .
- تم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ زدواج طريق (العزيزية – بئر عياد – الجوش – نالوت) وفي انتظار الإذن بالتعاقد .
- تم التعاقد على صيانة طريق (بئر مجي – قصر بن غشير) وعدل العقد حتى مدخل صلاح الدين وتم إحالة الأمر التعديلي للمصادقة من جهاز الرقابة .
- جاري التعاقد على وصلة تنجدر بطول 60 كم .
- تم التعاقد على استكمال تنفيذ طريق(ودان– سوكنة – سبها)وطريق (أوباري – سبها) وطريق (جالو – أبوزريق) وإجراء بعض أعمال الصيانة الدورية و الطارئة على الطرق الرئيسية والفرعية والزراعية .

كما أن العمل جاري على تنفيذ عدد من الطرق خلال الفترة القريبة القادمة منها (المرج – الفائدية – مرتوبة) ، (العزيزية – غريان) ، (المقرون – سلوق – بنغازي) ، (ترهونة – الخمس) ، (غريان – مزدة) .

- تنفيذ البرنامج الوطني للطرق والجسور وفق البنود الواردة به .

في مجال الأرصاد الجوية

- فقد تم الانتهاء من تنفيذ مشروع المركز الوطني وتجهيزه بأحدث الأجهزة المتطورة في مجالات الرصد الجوي .

كما تم تركيب عدد (11) محطة أرصاد آلية مختلفة الأغراض بمختلف المحطات وبعض المطارات وتركيب منظومة متطورة خاصة بالرصد الجوي في مجال الملاحة الجوية .

- تم إنشاء وصيانة عدد من محطات الرصد الجوي .
- جاري العمل على تنفيذ أطلس مناخي للجماهيرية العظمى .
- تم التعاقد على تطوير خدمات إدارة استمطار السحب وتزيدها بالمعدات المتطورة .
- توفير الخدمات في مجال الأرصاد الجوية للعديد من القطاعات الخدمية .

مقدمــة

تنفيذاً لقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية وقانون التخطيط رقم (13) لسنة 1430 ميلادية ، وقانون ميزانية التحول رقم (2) لسنة 1374 و.ر وغيرها من التشريعات ذات العلاقة . وتنفيذا لقرار اللجنة الشعبية العامــة رقــم (71) لســنة 1374 و.ر باعتماد توزيع مخصصات الميزانية للبنود المكونة لها ، **قامــت اللجنــــة الشعبيـــة العامـــة للتخطيط والجهـــات التابعـــة لها بالإعمـــال التالية خـــلال العام 2006 مسيحي :**

ـــ استلام كافة ميزانيات القطاعات والجهات العامة ولوحظ عدم مطابقتها للضوابط والنماذج بالخصوص وتم إعادتها لجهاتها لإعادة تصوير ميزانياتها طبقاً للضـــوابط المعتمدة .

ـــ تكليف الإخوة أمناء اللجان الشعبية للتخطيط بالشعبيات بحصـــر المشـــروعات المنتهية الخاصة بالمياه والصرف الصحي والطرق داخل المخططات ومشروعات الإسكان حيث تم استلام مشـــروعات لعـــدد (19) شـــعبية بلـــغ إجمـــالي قيمـــة التزاماتها(113.7) مليون دينار لأغير ، وبعد المراجعة للمشـــروعات المســـتوفية للشروط والضوابط تم إصدار تفويضات مالية بقيمة إجمالية قدرها (4. 64) مليون دينار لأمناء اللجنة الشعبية للتخطيط بالشعبيات لتسديد الالتزامات المشار إليها .

ـــ بلغت قيمة المبالغ المرحلة وتم إيداعها بحساب التحول رقم (1502) ف بمصرف ليبيا المركزي حتى تاريخ 30ـــ11ـــ1374 و.ر **نحو** (7 .1903) مليون دينار وهـــى تمثل نسبة (4 .89%) من إجمالي المبلغ المقدر والبالغ (2130) مليون دينار .

ـــ بلـــغ إجمالي التفويضات الصادرة حتى 12ـــ12ـــ1374 و.ر حوالي (8578) مليون دينار وتمثل نسبة (5 . 75 %) من إجمالي مخصصات الميزانية البالغـــة (11356) مليون دينار .

ـــ بلغـــت إجمالـــي التفويضـــات الصادرة لغـــرض الإقـــــراض لمشروعـــــات التنمية ما قيمته (650) مليون دينار .

ـــ كمـــا بلغت إجمالي التفويضـــات الصـــادرة لغرض الإقـــــراض لمشـــروعات الإسكان قيمة (1049) مليون دينار .

أما فيما يتعلق بالدراسات والبحوث فقد أولت الأمانة اهتماماً كبيرا بهذا الجانب خلال العام 2006 مسيحي حيث أنجزت عدة دراسات وأوراق عمل منها:

- الاتصالات واقع وآفاق .
- أثر التنمية على الواقع الاجتماعي1999-2005مسيحي .
- تقييم هيكلة قطاع الكهرباء ومقترحات بشأن الهيكلة.
- نظام تمويل خدمات الرعاية الصحية.
- توسيع قاعدة الملكية .
- واقع المساواة بين الجنسين.
- تفعيل دور الاستثمار الأهلي في قطاع الثروة البحرية .
- الاستثمار الأجنبي على استثمار مياه مشروع النهر الصناعي العظيم

وهنالك العديد من ورقات العمل المتوقع تقديمها قبل نهاية هذا العام في شتى المجالات التي تُعنى بالتخطيط .

وعقدت اللجنة الشعبية العامة للتخطيط عدد (5) اجتماعات لهذا العام تناولت العديد من الموضوعات ، تتمثل في :

- استعراض القانون رقم (2) لسنة 1374و.ر بشأن ميزانية التحول للعام 2006مسيحي.
- استعراض ضوابط وشروط إصدار التفويضات المالية للمشروعات بميزانية التحول للعام المالي 1374و.ر (2006مسيحي) .
- استعراض الموقف التنفيذي لميزانية التحول للعام 1374و.ر .
- استعراض قرار أمانة اللجنة الشعبية العامة رقم (230) لسنة 1374و.ر باعتماد توزيع بند احتياطي لميزانية التحول للعام 1374و.ر .
- استعراض موقف تقارير المتابعة لميزانية التحول للعام المالي 1374و.ر للقطاعات والجهات العامة
- استعراض موقف حول أرصدة حسابات التحول للقطاعات والشعبيات .
- استعراض موقف حول المشروعات المنتهية للبنية الأساسية .

وفيما يخص نشاط القطاع بالشعبيات :

إن اللجان الشعبية للتخطيط بالشعبيات هي الجهاز الفني لإبداء الرأي الفني في الأمور المتعلقة بميزانية التحول وغيرها من الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة بتنمية وتطوير الشعبيات ، حيث تعقد هذه اللجان اجتماعاتها الدورية حسب التشريعات النافذة ، وتستعرض خلال هذه الاجتماعات البنود التالية :

1- توجيهات الأخ / القائد التي تخص القطاع باعتبارها منهاج عمل .

2- قرارات وتوجيهات المؤتمرات الشعبية الأساسية .

3- ما يرد من اللجنة الشعبية العامة للتخطيط من قرارات وتعليمات تخص القطاع.

ولقد قام القطاع بالشعبيات بالعديد من الأعمال منها :

- الردود على مساءلات المؤتمرات الشعبية الأساسية .
- إعداد تقارير المتابعة لمشروعات التحول للعام المالي 1374و.ر .
- مشاركة القطاع بالشعبيات بلجان جرد موجودات ومنقولات دمج بعض الشعبيات بناء على قرار أمانة اللجنة الشعبية العامة رقم (165) لسنة 1374و.ر وإتمام عملية التسليم والاستلام بين القطاعات بالشعبيات .
- حصر مشروعات قطاع التخطيط وإحالتها إلى اللجنة الشعبية العامة للتخطيط.
- حصر ومراجعة مشروعات البنية الأساسية (المياه والصرف الصحي والطرق داخل المخططات) والمباني الإدارية بالشعبيات .
- متابعة تنسيب الطلاب من حملة شهادة إتمام مرحلة التعليم الأساسي أي الثانويات التخصصية والمراكز التدريبية المتوسطة بناء على قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (218) لسنة 1374و.ر .
- إحالة فائض أرصدة ميزانية التحول للعام 2005مسيحي إلى حساب التحول رقم (1502) بمصرف ليبيا المركزي .
- رعت الأمانة العديد من المؤتمرات والندوات وورش العمل خلال هذا العام 2006 مسيحي.

- ومن خلال لجنة المكاتب الاستشارية تم قيد وتسجيل عدد (141) مكتب وشركة وطنية وأجنبية في مختلف التخصصات وتجديد عدد (6) مكاتب وشركات وطنية وأجنبية

وفي مجال التعاون الفني تم إنجاز عدد من الأعمال وهي :

- إجراء مسوحات وبحوث وإعداد تقارير عن مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية .
- التدريب أثناء العمل وصقل المهارات .
- المشاركة في المناقشات التي تتعلق ببرنامج إعادة الهيكلة الاقتصادية وعضوية ليبيا في منظمة لتجارة العالمية .
- المشاركة في إعداد الدراسات والنقاشات المتعلقة بتوزيع الدخل والفقر وأهداف التنمية الألفية.

أولاً : المركز الوطني للمواصفات والمعايير القياسية

- قام المركز بإعداد الخطة السنوية للعام 2006مسيحي في مجال إصدار المواصفات القياسية الليبية وتضمنت خطة هذه السنة إعداد (127) مواصفة قياسية ليبية ، وتبنى عدد (260) مواصفة دولية كمواصفات وطنية .
- تم استكمال تشكيل اللجان الفنية وبعض اللجان الفرعية وفرق العمل المتخصصة لإعداد المشاريع المبدئية لإصدار المواصفات القياسية الليبية ، بلغ إجمالي عددها (61) فريق ولجنة ، وبلغ عدد أعضاء اللجان خارج المركز (288) عضواً .
- بلغ عدد مشاريع المواصفات المنجزة من الخطة (64) مشروعاً .
- بلغ عدد مشاريع المواصفات الجاهزة للاعتماد (210) مشروعاً .

-نشاط تقييم المطابقة للسلع والمنتجات :

أ- تقييم مطابقة السلع والمنتجات المستوردة :

- بلغ عدد العينات التي خضعت للمطابقة (2291) عينة منها عدد (2254) عينة غير مطابقة و(37) عينة مطابقة .
- يتم مطابقة السلع والمنتجات المصدرة لعدد (183) معاملة .

- بلغ عدد الاستشارات الفنية بخصوص السلع الموردة تم تقديم (11) استشارة فنية .

ب- النشاط الإعلامي :

البدء في بث برامج إعلامية إرشادية خاصة بعلامة الجودة وإعادة طباعة لائحة الترخيص باستعمال علامة الجودة وإجراء سلسلة من المداخلات في الإذاعة المرئية والمسموعة .

ج- نشاط اعتماد هيئات التفتيش :

- تم اعتماد شركة تفتيش واحدة .
- كما تم اعتماد (7) شركات تفتيش بشروط .

د- نشاط القياس والمعايير (المترولوجيا) :

- تم التعاون مع بعض الشعبيات والجهات في هذا المجال .
- قام المركز بتشكيل فريق عمل خاص بالمسح الميداني لأجهزة القياس والمعايرة على المستوى الوطني .

هـ - البرنامج الوطني للنهوض بالجودة :

- في إطار البرنامج الوطني للنهوض بالجودة وضمن اتفاق التعاون المبرم مع المؤسسة الألمانية للتعاون الفني GTZ قام بتنفيذ (19) دورة تدريبية وندوة وزيارة للمؤسسات الألمانية .
- الانضمام للمنتدى الدولي لاعتماد المختبرات (ILAC) . .
- قام المركز بتنفيذ (4) دورات تدريبية وتأهيلية للعاملين بالمركز .
- قام المركز بعقد (4) ندوات ومؤتمرات ولقاءات خلال هذا العام .

و- المشاركة في اللجان الإقليمية والدولية :

- متابعة عمل اللجان الفنية بالمنظمات العربية والدولية .
- المركز عضو بأربعة منظمات عربية ودولية .

<u>ثانياً : مصلحة المساحة</u>

من خلال المهام الموكلة والمناطة بها مصلحة المساحة وفقاً لقانون إنشائها وخطة عملها لهذه السنة 2006 مسيحي ، قامت مصلحة المساحة خلال العام المذكور بالأعمال التالية وبشكل مختصر وموجز :

1-تنفيذ مشروع الربط الجيوديسي ، حيث تم بواسطة أجهزة تحديد المواقع (GPS) رصد عدد (61) نقطة مساحية ، وإعداد حساباتها وضبطها وهذه النقاط موزعة على كامل تراب الجماهيرية العظمى ، والقيام بربطها على شبكة الإحداثيات العالمية .

2-تقديم الخدمات لعدد كبير من الجهات وتتمثل في توفير عدد كبير من الخرائط والصور الجوية ونقاط الضبط الأرضي .

3-تقوم المصلحة وباستمرار تقديم الاستشارات الفنية المتعلقة بالصور الجوية والاستشعار عن بعد وإنتاج الخرائط .

4-القيام برفع ومسح وإعداد وإنتاج خرائط لبعض المناطق المختلفة الممتدة من القره بوللي شرقاً حتى نالوت غرباً ، وذلك بطلب من اللجنة الشعبية العامة ، كما قامت برفع ومسح أراضي بمخططات مدينة سرت لصالح شعبية سرت .

5-قامت المصلحة بمراجعة واعتماد الطبعة النهائية من الخرائط بمقياس رسم 1:500000 .

6-قامت المصلحة بإيفاد عدد (15) عنصراً من فنييها ومهندسيها في دورات تنشيطية من ثلاثة إلى ستة أشهر بمصلحة المساحة المصرية بجمهورية مصر العربية .

7-استضافة المصلحة المؤتمر الثالث لمفوضي المنظمة الإفريقية للخرائط والاستشعار عن بُعد يومي 13-2006/9/14مسيحي ، وقد حضر المؤتمر العديد من الشخصيات الهامة الإفريقية والعربية .

ونظراً للدور الريادي الذي تقوم به الجماهيرية العظمى في القارة الإفريقية تم ترشيح مندوب الجماهيرية العظمى لمنصب الأمين العام للمنظمة .

ثالثاً : معهد التخطيط

خلال العام 2006مسيحي قام المعهد بالأعمال التالية :

1- النـــــــــدوات :

- تم عقد ندوة علمية بتاريخ18-2006/7/19مسيحي بقاعة ذات العماد بطرابلس تحت عنوان (دور ومفهوم التخطيط في ظل إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي) .
- جاري العمل لعقد ندوة علمية أخرى يوم 30-2007/1/31 تحت عنوان (الاقتصاد الليبي ومنظمة التجارة العالمية – الفرص والتحديات) .

2- الدراســـــــــات :

- عقد المعهد اجتماعين مع الفرق البحثية المكلفة بإعداد هذه الدراسات ، كما تعمل إدارة المعهد بالتعاون مع بعض الجهات على تذليل بعض الصعوبات التي تواجه هذه الفرق في إجراء هذه الدراسات خاصة المتعلقة منها بالبيانات والمعلومات.
- عقدت إدارة المعهد اجتماعين تشاورين مع بعض الإخوة من مؤسسة جيتراك وذلك في محاولة لإيجاد صورة تعاون مشترك لوضع نموذج قياسي للاقتصاد الليبي ، ولا يزال التواصل مشترك بينهما على أن يكون هناك لقاء ثالث في القاهرة لوضع هذا التصور موضع التنفيذ .

3- الـــــــــدورات :

- سيقيم المعهد دورة تدريبية تستهدف الإخوة أمناء اللجان الشعبية للتخطيط وأمناء مجالس التخطيط (المبادئ الأساسية لإعداد خطة قصيرة الأجل) .
- كما ينوي المعهد تنفيذ عدة دورات تدريبية في مختلف التخصصات خلال العام 2007مسيحي .

4- مجــلة التخطيط والتنمية :

يجري العمل على إصدار العدد الأول من مجلة (التخطيط والتنمية) ومن المتوقع إصدار هذا العدد قبل نهاية هذا العام أو بداية العام القادم .

كما قام المعهد بإعداد ملف لدى اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي من أجل اعتماد برنامجه للدراسات العليا حيث أن المعهد يقوم بتخريج طلبة من حملة شهادة الإجازة الخاصة في عدة تخصصات في مجال التخطيط.

رابعاً : المكتب الوطني الاستشاري

تضمن نشاط المكتب خلال العام 2006مسيحي القيام بما يلي :

1- بيان بالعروض التي تقدم بها المكتب :

قام المكتب خلال فترة التقرير للعام المذكور بإعداد وتقديم عدد (28) عرضاً بقيمة أتعاب إجمالية قدرها 30,345,480.000 د.ل شملت مجالات العمل المختلفة .

2- بيان بالعقود التي أبرمها المكتب :

قام المكتب خلال فترة التقرير بإعداد وإبرام (8) عقود في صورتها النهائية بقيمة إجمالية قدرها 3,830,082.550 د.ل في مختلف المجالات ، وبذلك يصبح إجمالي عدد العقود المبرمة مع المكتب (92) عقداً .

3- الالتزامات التعاقدية وموقفها لتنفيذي :

أ. الالتزامات التعاقدية :

بلغ عدد العقود القائمة المبرمة مع المكتب والملتزم بتنفيذها وذلك حتى 2006/9/30مسيحي ما مجموعه (92) عقداً ، بقيمة إجمالية قدرها 119,351,923.000 د.ل.

ب. الموقف التنفيذي للمشروعات :

ب-1- مشروعات جارية وعددها (42) مشروعاً ، بقيمة تعاقدية إجمالية قدرها 109,630,326.000 د.ل .

ب-2- مشروعات منتهية فنياً وعليها التزامات مالية وعددها (40) مشروعاً ، بقيمة تعاقدية إجمالية قدرها 12,976,317.000 د.ل .

ب-3- مشروعات متوقفة لأسباب ترجع إلى المالك وعددها (7) مشاريع ، بقيمة تعاقدية إجمالية قدرها 2,435,600.000 د.ل .

ب-4- مشروعات لم تبدأ بعد وعددها (3) مشاريع ، بقيمة تعاقدية إجمالية قدرها 4,309,680.000 د.ل .

وتجدر الإشارة إلى أن عقود المشاريع الإستراتيجية التي تبنتها أمانة التخطيط وتم إبرامها بمعرفتها خلال عامي 2004و2006مسيحي وتبلغ قيمتها

التعاقدية 91,750,099.000د.ل وتمثل نسبة 70% من إجمالي الالتزامات التعاقدية للمكتب تقريباً.

4- نشاط مركز دراسات التربة والأعمال المساحية :

- بلغ إجمالي قيمة الأعمال المتعاقد عليها خلال الفترة ما مجموعه 196,522.144د.ل.

مؤشرات عن الوضع الإداري والمالي بالمكتب :

1. تطور العمالة وبرامج التدريب والتأهيل .

<u>أ- العمالة :</u>

بلغ إجمالي العاملين بالمكتب حتى 2006/9/30مسيحي ما مجموعه (379) عنصراً يمثل العنصر الوطني منهم عدد (334) عنصراً بنسبة 90% .

<u>ب- برامج التدريب خلال العام 2006مسيحي :</u>

قام قسم التدريب خلال فترة التقرير بإقامة عدة دورات تدريبية في الداخل والخارج شملت حوالي (12) عنصراً ، وذلك في مجال التصاميم الإنشائية والهندسية الكهربائية والالكترونية والحاسوب والميكانيكا والتكييف والتنظيم الإداري .

2. اللوائح الصادرة وأدلة العمل المنظمة لمزاولة النشاط :

تم خلال النصف الأول لهذا العام 2006مسيحي إعداد ومراجعة واعتماد دليلي الإشراف الفني والإنتاج الفني بالمكتب ، إضافة إلى تعديل في لائحة مقابل الأداء.

<u>خامسا : المكتب الاستشاري الهندسي للمرافق</u>

قام المكتب خلال العام 2006مسيحي بالأعمال التالية :

- يمارس المكتب نشاطه الفني من خلال عدد (46) عقداً لمشروعات جاري العمل بها وتحت الإشراف الفعلي في مختلف مجالات العمل الاستشاري الهندسي .
- بلغ عدد عقود المشاريع التي ابرمها المكتب (6) عقود وهي :

1. عقد بشأن حماية مشروع قراره القطف من الانجراف .
2. عقد بشأن إعادة تصميم مسار السكة الحديدية (وصلة ميناء الخمس – مصنع العوارض) .

3. عقد بشأن الإشراف على تنفيذ فتحات التغذية تاجوراء – قصر بن غشير .
4. عقد بشأن حصر مشروعات التنمية بالشعبيات خلال الفترة 1999-2005مسيحي .
5. عقد بشأن الإشراف على تنفيذ عدد (5) خزانات زراعية على خط طرابلس – بئر ترفاس للنهر الصناعي العظيم .
6. عقد بشأن إعداد الرسومات التنفيذية لمباني استثمارية لمنطقة الفرناج .

- كما بلغ عدد المشاريع المقدمة خلال الفترة عدد (11) عرض .
- تم المباشرة في إجراءات التعاقد وإعداد مسودات عقود مشاريع وإحالتها إلى جهات الاختصاص منها :

1- الإشراف على تنفيذ عدد (4) خزانات زراعية على طول الشريط الساحلي

2- إعادة تصميم مسار السكة الحديدية رأس جدير – سرت .

كما يقوم المكتب بتقديم الاستشارات الهندسية للجهات ذات العلاقة.

سادساً : <u>مكتب العمارة للاستشارات الهندسية</u>

قام المكتب خلال العام 2006مسيحي بالعديد من الأعمال وذلك حسب العقود المبرمة وهى كالآتي:

➢ **عقود جارية :**

- جاري العمل على تنفيذ (8) عقود تم التعاقد عليها بشأن تنفيذ والإشراف على عديد من المشاريع ، وبيانها كالتالي :

1. عقد بخصوص إعداد الدراسات اللازمة لصيانة الطرق العامة بالجماهيرية العظمى ووضع برنامج لإداراتها (نظام إدارة الرصف) .
2. عقد بخصوص التصميم والإشراف على مشروع بحيرة المدخل الغربي لمدينة بنغازي .
3. عقد خاص بإعداد التصاميم الهندسية لمشروع إنشاء 2000 وحدة سكنية بشعبية بنغازي لعدة مواقع .

4. عقد بخصوص مشروع البرنامج الوطني للمياه والصرف الصحي والأعمال المصاحبة .

5. عقد بخصوص الإشراف على تنفيذ مشاريع البرنامج الوطني للمياه والصرف الصحي .

6. عقد بخصوص إعداد التصاميم الهندسية والإشراف على مشروعات قطاع الصحة والضمان الاجتماعي بشعبية بنغازي .

7. عقد بخصوص إعداد التصاميم الهندسية والإشراف على استكمال مشروع مستشفى الصدرية بالكويفية.

➢ **عقود تحت الإجراء :**

- جاري العمل على إتمام إجراءات التعاقد على (4) عقود ، وبيانها كالتالي :

1- عقد بخصوص الإشراف على تنفيذ المبنى الإضافي بمستشفى الجلاء للجراحة والحوادث .

2- عقد إعداد كراسة المواصفات وجداول الكميات للأجهزة والمعدات الطبية والأثاث الطبي والإشراف على أعمال التركيبات لمستشفى السابع من أبريل (الهواري).

3- عقد إعداد التصاميم الهندسية والرسومات والإشراف الفني لعدد (3) جسور بمداخل مدينة بنغازي .

4- عقد إعداد التصاميم الهندسية والرسومات الخاصة بتطوير وتحديث مستشفى الوحدة درنة .

قطاع

السيـــاحة

مقـــدمـــة

أن السياحة تلعب دوراً كبيراً فى التنمية المستدامة باعتبارهـــا أحـــد المحركـــات الرئيسية لإدارة عجلة الاقتصاد وتحقيق جزء مهم من إجمالي الناتج المحلى فـــى اقتصاديات كثير من الدول.

لقد شهدت الجماهيرية العظمى منذ مطلع السبعينات حركة بنـــاء وتنميـــة واســـعة يتحول بموجبها المجتمع الليبي من خانة التخلف إلى مصاف التقدم وتم الاعتمـــاد فى بلوغ ذلك على عوائد النفط باعتباره المصـــدر الأساســـي للـــدخل القـــومي ، ونجحت الجماهيرية العظمى فى تحقيق إنجازات كبيرة فى هذا الاتجاه .

وانطلاقاً من توجيهات الأخ / القائد وقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية بشأن الاهتمام بالسياحة وضرورة العمل على حسن استغلالها وتوظيفها لتكون مصـــدراً بديلا ومنافساً للنفط يضمن توفير عوائد مالية كبيرة وتوفير فرص عمل لليبيين .

ونظراً لما تتمتع به الجماهيرية العظمى من مواقع جذب سياحي ممتـــازة وبحكـــم موقعها الجغرافي وإمكانياتها السياحية الطبيعية والصناعية فإن ذلك يجعلها مقصداً سياحياً مهماً ومكانا مناسباً للاستثمار إذا ما تم دعم صناعة الســـياحة واســـتكمال البنية التحتية اللازمة لها مما يساعد على تنشيط حركة الاستثمار وزيادة انســـياب السواح وبالتالي يمكن للقطاع أن يسهم فى تنويع مصادر الدخل وإتاحـــة فـــرص عمل جديدة لليبيين وزيادة الدخل القومي .

السياحة فى الجماهيرية (واقع وتقييم)

لعب النفط دورا رئيسا خلال العقود الثلاثة الماضية وذلك بتمويـــل مشـــروعات البنية الأساسية والمشروعات الإنتاجية والخدمية بهدف تنويـــع مصـــادر الـــدخل والتقليل من الاعتماد على النفط غير أن ذلك لم يتحقق بالقدر المطلوب وظل النفط المصدر الرئيسي للدخل القومي ، وأمام العديد من المتغيرات والمعطيات الدولية قامت الجماهيرية العظمى بإتباع سياسات جديدة بهدف زيادة الدخل القومي وتنوع مصادره وعدم الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل .

وعلى هذا الأساس تم استحداث **اللجنة الشعبية العامة للسياحة** تتولى مهام الإشراف والتنمية والتطوير لهذا القطاع وتحقيق المستهدفات المرسومة من خلال قرارات وتوصيات المؤتمرات الشعبية الأساسية في مختلف دورات انعقادها .

وفي إطار ذلك قامت الأمانة بجملة من الإجراءات التنظيمية والبرامج التي من شأنها إن تدفع بعجلة القطاع إلى الإمام توجت بصدور القانون رقم (7) لسنة 1372 و.ر / 2004 مسيحي بشأن السياحة ولائحته التنفيذية ليضاف إلى القانون رقم (5) لسنة 1426 م / 1997 مسيحي بشأن تشجيع رؤوس الاموال الأجنبية وتعديلاته والقانون رقم (21) 1369 و.ر بتقرير بعض الأحكام في شأن مزاولة الأنشطة الاقتصادية .

وكذلك تفعيل أجهزتها و توسيع دورها حيث تم ضم كل من مصلحة الآثار وأجهزة المدن القديمة إلى اللجنة لشعبية العامة للسياحة واستحدث جهاز إدارة المدن التاريخية ومشروع المنتزهات الوطنية بحيث أصبحت هذه الأجهزة من ضمن مكونات القطاع.

مصلحة الآثار :

1-قامت المصلحة بحملة تنظيفات كاملة للمدن الأثرية التاريخية (صبراته ، لبدة ، شحات) وتعاقدت على تسييج مداخل المدن الأثرية (لبدة ، قرزه ، سيلين ، صبراته ، شحات) .

2- انتهت من أعمال الحفريات بالمواقع التالية (قصر لاركو ، الصبيحات ، ابوكماش ، قصر دوغة ، مدينة لبدة الأثرية ، مدينة جنزور الأثرية ، مدينة سلطان الإسلامية ، منطقة آثار قرنارش ، ساحة الاجورا بشحات الأثرية) .

مصلحة التنمية السياحية : -

الاستثمار السياحي :

في إطار الاهتمام بالمناطق الاستثمارية تم تخريط العديد من المواقع الشاطئية ومواقع الجذب السياحي المستهدفة بالاستثمار السياحي بالتنسيق مع الشعبيات ذات العلاقة حيث بلغت المواقع المنجزة (83) موقعاً وهي جاهزة للاستثمار كما تم

تحديد عدد (54) موقع شرع في تخريطها وإعدادها للاستثمار، كما تم تحديث المخطط العام لتنمية السياحة وتم التعاقد على عدد من المشروعات في مجال الاستثمار السياحي مع عدد من الشركات العالمية والعربية والمحلية بلغت في مجملها(21) مشروعاً بقيمة إجمالية (3,598,710,700) مليار دينار ليبي لإقامة عدد من الفنادق والمنتجعات السياحية موزعة على مناطق الجذب السياحي بالجماهيرية العظمى .

المستهدف استحداثه من مرافق الإيواء السياحي :

- صيانة وتطوير عدد (11504) غرفة قائمة .
- إنشاء عدد (7500) غرفة جديدة (بمعدل 1500 غرفة سنوياً) المنجز منه في سنة 2006 مسيحي هو(1200) غرفة .
- إجمالي الغرف القائمة والمطورة والجديدة (20204) غرفة .
- فرص العمل المتاحة (60612) بواقع 3 فرص عمل لكل غرفة .
- التكاليف التقديرية لتطوير الغرف غير المصنفة (186,940,000 د.ل) من القطاع الأهلي .
- التكاليف التقديرية لإنشاء مرافق إيواء جديدة (1,589,640,000 د.ل) تمويل استثمار محلي وأجنبي ومشترك .
- إجمالي عدد السواح الممكن استيعابهم خلال سنة 2010 مسيحي(1,470,851) سائحاً بمعدل إشغال بنسبة 70 % .
- إجمالي الإيرادات المتوقعة خلال سنة 2010 (823,676,560 د.ل)

مصلحة تنمية الصناعات التقليدية :-

- قام القطاع بإنجاز الدراسات المتعلقة بالمسح الشامل للصناعات التقليدية على مستوي الجماهيرية العظمى للتعرف على واقع هذه الصناعات بهدف تقييم الوضع الراهن لهذه الصناعات وتحديد أفاقها المستقبلية واقتراح السياسات والخطط والبرامج التنفيذية التي من شأنها أن تسهم فى تطويرها وتنميتها .
- - قامت مصلحة تنمية الصناعات التقليدية بوضع تصور علمي ومتكامل للخطط والبرامج لتنمية الصناعات التقليدية ويمكن بواسطتها الدفع بتلك الصناعة لتؤدى الدور المنشود منها

جهاز إدارة المدن التاريخية : -

تم استحداث جهاز إدارة وتنظيم المدن ويضم كل من:

- مشروع تنظيم وإدارة مدينة طرابلس القديمة .
- جهاز تنظيم وإدارة مدينة غدامس القديمة .
- جهاز تنظيم وإدارة مدينة بنغازي القديمة .
- أي مدينة تصنف بأنها تاريخية وفق قانون الآثار يتم ضمها للجهاز.

وقام الجهاز بالآتي :

- إنجاز عدد من الدراسات والتقارير المعمارية لعدد من المواقع التاريخية والمساجد بالمدن القديمة .
- إعادة تصميم عدد من المباني التاريخية بالمدن القديمة .
- القيام بتوظيف عدد من المباني التاريخية التي تمت صيانتها لأغراض ثقافية وسياحية .
- التعاقد على مشروع المرافق المتكاملة لمدينة طرابلس القديمة (مياه ، صرف صحي ، كهرباء ، هواتف ....الخ) .
- إعداد قاعدة بيانات (خريطة الأساس) عن المدن التاريخية .
- تنفيذ أعمال النظافة إزالة مخلفات البناء بالمدينة القديمة طرابلس ومنطقة السوق البلدي ببنغازي .
- الانتهاء من أعمال المرحلة الأولى لتأهيل مدينة غدامس القديمة وعين الفرس .
- الانتهاء من أعمال الدراسات المتعلقة بإنشاء المتحف الوطني للمقتنيات .
- إعداد الخريطة السياحية للمدينة القديمة بطرابلس .
- تطوير كفاءة بعض العناصر المتخصصة من خلال إلحاقهم بعدد من الدورات التدريبية المحلية والخارجية .
- إقامة مجموعة من المناشط الثقافية والسياحية على مدار السنة .

مشروع المنتزهات الوطنية : -

في إطار تشجيع السياحة الداخلية تم استحداث مشروع المنتزهات الوطنية بقرار اللجنة الشعبية العامة رقم (183) لسنة 2006 مسيحي بهدف إقامة

وتطوير المنتزهات والمحافظة عليها وإنشاء المرافق الترفيهية بها والمحافظة على البيئة .

في مجال الأعلام والتوثيق السياحي : -

قـــام القطاع بحملات إعلامية مكثفـــة للتعريـــف بالمقومـــات الســـياحية فـــى الجماهيرية العظمى وكذلك إنتاج العديد من المطبوعـــات والنشـــرات والأشـــرطة الوثائقية بالإضافة إلى صدور الدليل السياحي الاقتصادي عن ليبيـــا واســـتقطاب العديد من الإعلاميين السياحيين ووسائل الأعلام المختلفة بهدف إطلاعهـــم علـــى المنتوج السياحي الليبي .

في مجال الترويج والتسويق السياحي :

في إطار قيام القطاع بتسويق المنتوج الســـياحي الليبـــي والتعريـــف بالمقومـــات السياحية تمت المشاركة فى اشهر المعارض والأسواق السياحية الدولية .

كما يعمل القطاع في مجال التسويق والترويج بالأخص وفقـــاً للاســـتراتيجيات الآتية:

1- تهيئة المناخ الملائم والتشجيع على السياحة والتدرج في الاستثمار الســـياحي واستقطاب السياح بما يتلاءم والإمكانيات والخدمات المتوفرة والملائمة .

2- استغلال المقومات والموارد السياحية بما يضمن نشاط سياحي فعال .

3- استضافة المهرجانات والمعارض وتكثيف المشاركات الخارجية في الأحـــداث العالمية .

4- السعي إلى إنشاء مكاتب للتمثيل السياحي في بعض الدول التي تمثل الأسواق السياحية الرئيسية للجماهيرية العظمى .

وفى إطار الاهتمام بالسياحة الصحراوية قامت اللجنة الشـــعبية العامـــة للســـياحة بإصدار القرار رقم (4) لسنة 1373 و.ر بتحديد خطوط سير الرحلات السياحية للمناطق الصحراوية بهدف تنظيم الرحلات السياحية لهذه المناطق والحفاظ علـــى البيئة الطبيعية كما قام القطاع بإنجاز دراسة متكاملة عن السياحة الصحراوية .

ويعمل القطاع على تشجيع إقامة مرافق الإيواء السياحي في هـــذه المنـــاطق مـــن فنادق ومخيمات سياحية التي يحتاجها السائح بالتنسيق مع القطاعات ذات العلاقة .

وحيث أن الجماهيرية العظمى كانت الموقع الأهم لظاهرة كسوف الشمس التي وقعت بتاريخ 29 / 3 / 1374 و.ر / 2006 مسيحي ، حيث اشرف القطاع على هذه الظاهرة العلمية النادرة الحدوث وقام بتكليف عدد من الشركات والتشاركيات السياحية الليبية لإقامة مخيمات وفق مواصفات ومعايير حددتها الأمانة لاستيعاب أعداد كبيرة من السياح والعلماء لاستثمار الحدث وللتعريف بالجماهيرية العظمى ومقوماتها السياحية والإنجازات الحضارية وقد حققت هذه الظاهرة نجاحاً باهراً للجماهيرية .

فى مجال التدريب والتأهيل

- فى إطار تنمية الموارد البشرية والرفع من مستوي كفاءة العاملين بالقطاع والمصالح والأجهزة التابعة له تم تدريب عدد (197) متدرباً بالداخل والخارج خلال سنة 2006 مسيحي .

فى مجال التعاون الدولي :

قام القطاع بتوقيع عدد من الاتفاقيات في مجال السياحة وتأكيد حضور الجماهيرية العظمى في المنظمات والهيئات السياحية العربية والإقليمية والدولية من خلال المشاركة في فعالياتها .

استكمالاً لتحقيق مستهدفات القطاع فقد تم وضع رؤية مستقبلية لسنوات 2006 – 2010 مسيحي تضمنت:

- تطوير البنية الأساسية للمرافق السياحية القائمة (مرافق الإيواء السياحي والمطاعم والمقاهي).
- إنشاء عدد (1500) غرفة سنوياً ليبلغ إجمالي عدد الغرف في نهاية سنة 2010 مسيحي (7500) غرفة بقيمة إجمالية قدرها (2.373.115.000) ملياران وثلاثمائة وثلاثة وسبعون مليون ومائة وخمسة عشر ألف دينار ليبي من خارج الميزانية لإقامة المشروعات الاستثمارية السياحية (استثمار محلي وأجنبي ومشترك) .

- ويتطلب ذلك مساهمة الدولة بمبلغ (1.190.006.500) دينار ليبي يتم إنفاقها من داخل الميزانية العامة لإنشاء مرافق البنية التحتية وبما يمكن من مساهمة القطاع الخاص (الوطني والأجنبي والمشترك) من تنفيذ مشروعاته .

ويتوقع تحقيق عوائد مقدراها (2.299.717.541) ملياران ومائتان وتسعة وتسعون مليون وسبعمائة وسبعة عشر ألف وخمسمائة وواحد وأربعون دينار ليبي بالإضافة إلى عوائد غير مباشرة ومقدارها (689.915.261) ستمائة وتسعة وثمانون مليون وتسعمائة وخمسة عشر ألف ومائتان وواحد وستون دينار ليبي مع الأخذ في الاعتبار ضرورة مساهمة القطاعات الأخرى في تجهيز مرافق البنية التحتية (الطرق – الاتصالات – الموانئ – المطارات – الكهرباء – المياه – الصرف الصحي ... الخ) وتتوقع الرؤية المستقبلية للقطاع انسياب عدد (3.086.404) سائح كإجمالي خلال السنوات الخمس القادمة .

جدول يبين مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص لتنفيذ الرؤية المستقبلية وإجمالي الإيرادات المتوقعة خلال سنوات الخمس القادمة :

مساهمة القطاع العام (داخل الميزانية) د.ل	مساهمة القطاع الخاص (خارج الميزانية)د.ل	الإيرادات المتوقعة د.ل	الدخل المتوقع من الأنشطة (غير المباشر)د.ل
1.190.006.500	**2.373.115.000**	**2.299.717.541**	**689.915.261**

الصعوبات التي تواجه القطاع : -

- تداخل بعض القوانين والتشريعات المباشرة وغير المباشرة المتعلقة بالقطاع والتي قد تتعارض مع قانون السياحة ومنها على سبيل المثال (تشريعات حماية شواطئ البحر – القانون رقم (1) بشأن المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية ولائحته التنفيذية في جانب الاستثمار – الصبغة الزراعية – التخطيط والملكية العقارية ... الخ)
- وجود صعوبات وعراقيل بخصوص الأراضي الواقعة في مناطق الجذب السياحي حيث إن معظمها أملاك خاصة وهو مايعيق الاستثمار السياحي .
- صعوبة الحصول على القروض من المصارف التجارية لتمويل المشاريع السياحية للمستثمر الوطني وذلك لتقييد الاقتراض بشروط صعبة ومعدلات فائدة عالية .

- ضعف البنية الأساسية كأنظمة النقل (البحري والجوي والبرى) والاتصالات والصرف الصحي والكهرباء ومرافق الإيواء في العديد من مناطق الجذب السياحي أو المعروضة للاستثمار السياحي لمواكبة حركة السياحة .
- تلوث البيئة في بعض مناطق الجذب السياحي .
- وحيث أن السياحة ترتبط بمجمل القطاعات فإنه من الضرورة مساهمة كافة القطاعات حتى تصل إلى الغايات المنشودة منها كمنتج أساسي بديل للنفط وكمصدر مهم للدخل القومي و أن يتم الإنفاق المناسب عليها باعتبارها مجالاً اقتصادياً واعداً وبتوفير كافة المتطلبات اللازمة لانطلاقها فأنها ستحقق عوائد كبيرة مباشرة وغير مباشرة تدعم الاقتصاد الوطني وتحقق مستهدفاتها .

<u>الإجراءات اللازمة لتنفيذ البرامج السياحية :</u>

- اعتماد برنامج القطاع (التنفيذي والمالي) لقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية.
- إن مساهمة القطاعات الأخرى في تنفيذ البنية التحتية (المواصلات والاتصالات – الموانى – المطارات – المصارف – الصحة – الجوازات .... الخ) تعتبر ضرورية لضمان نجاح القطاع .
- تأسيس قواعد لسياحة نظيفة ومستدامة تحترم البيئة وعادات وتقاليد المجتمع وتسهم في النهضة الاقتصادية والاجتماعية والبشرية بالجماهيرية .
- إظهار صورة الجماهيرية العظمى وإبراز دورها الريادي على الصعيد العالمي والترويج للإمكانيات والمقدرات والفرص المتاحة بالسوق الليبي لتعزيز برامج الشراكة والتعاون الإقليمي والعالمي .
- تفعيل برامج الاستثمار المحلي والأجنبي وتشجيع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للبلاد .
- تطوير برامج التنمية البشرية وتأهيل وتكوين الكوادر القادرة على المنافسة في سوق العمل المحلي والعالمي .
- التنسيق لتنظيم دخول السياح الأجانب عبر منافذ الجماهيرية العظمى بكل يسر مع القطاعات ذات العلاقة بما لا يخل بأمن المجتمع الليبي .

- معالجة ملكية الأراضي الواقعة في مناطق التنمية السياحية بتقرير نزع الملكية مقابل تعويض عادل .
- ثبات التشريعات المتعلقة بالاستثمار السياحي وإمكانية تطويرها بما يشجع الاستثمار .
- تعديل القانون رقم (3) لسنة 1424 ميلادية بشأن حماية الآثار والمتاحف والمدن القديمة والمباني التاريخية .
- إصدار قانون ينظم الصناعات التقليدية .
- إصدار قانون ينظم نشاط الفنادق والمطاعم والخدمات التي تقدمها ويحدد واجبات كل من أصحاب الفنادق والزبائن .
- للاهتمام بالآثار وإعادة تطوير وتأهيل المواقع والمسارات والمباني التاريخية يتطلب توفير المبالغ اللازمة لها .
- دعم الصناعات التقليدية واستغلال منتجاتها محلياً والتشجيع على تصديرها.
- المحافظة على المنتزهات والمحميات الوطنية وتطويرها واستغلالها بما يخدم برامج السياحة الداخلية .

قطاع
القوى العاملة والتدريب
والتشغيل

مقدمــة

استرشاداً بتوجيهات الأخ القائد في عديد المناسبات بضـــرورة الاهتمـــام بـــالقوى العاملة الوطنية – إعداداً وتدريباً وتأهيلاً وتنظيماً – وإتاحة فرص العمل اللائــق لها ، وحمايتها ، لتمكينها من الاضطلاع بدورها الطبيعي في التنميـــة الوطنيـــة ، وتنفيذاً لقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية في دورات انعقادها المختلفـــة، فقـــد باشر القطاع بمعالجة مشكلة المسجلين كباحثين عن عمل والذين كان يبلغ عددهم مع بداية عام 1372و.ر (2004 مسيحي) (276) ألف عنصـــر ، وقـــد تمكـــن القطاع خلال عامي (2004 و 2005 مسيحي) من تـــوفير (88321) فرصـــة عمل وتدريب عدد (14063) من الباحثين عن العمل غير المـــؤهلين بالشـــركات الوطنية والأجنبية على مهن مطلوبة بسوق العمل، وتدريب عدد (5200) عنصر على مهن البناء والتشييد بالإضافة إلى المتحصلين على قروض التحول للإنتـــاج وبذلك انخفض عدد الباحثين مع نهاية عام 2005 إلى (149) ألـــف عنصـــر ، وكنتيجة للإجراءات التي قام بها القطاع خلال عام 2006 مسيحي انخفض عـــدد الباحثين عن عمل إلى (12093) عنصراً وذلك مع نهاية شهر الحـــرث 2006 مسيحي ، باستثناء المقترح تنسيبهم لقطاع التعليم، كما قام القطاع باستكمال برامج تنمية وتطوير الجهاز الإداري وبرامج التدريب.

وفيما يلي بيان لما تم إنجازه من إجراءات خلال العام 1374و. ر مفصلاً علـــى المحاور الثلاثة :-

- محور التشغيل .
- محور تنمية وتطوير الجهاز الإداري.
- محور التدريب .

أولا - الإجراءات المتخذة بشأن محور التشغيل :-

- شكلت لجان وفرق عمل لحصر العاملين لحساب أنفسهم في مختلف الأنشـــطة ووصلت إلى النتائج التالية :-

أ – في المجالات الخدمية :

عدد الأنشطة التي تم حصرها	93343 نشاطاً
عدد العمالة الوطنية التي تم حصرها	116051 عنصراً
عدد العمالة غير الوطنية التي تم حصرها	77535 عنصراً
عدد العقود المبرمة	40404 عقداً معتمداً
عقود تحت الإجراء	178817 عقداً

ب – في المجالات الإنتاجية :

الأنشطة الزراعية				الأنشطة الرعوية				أنشطة البناء والتشييد			
عــــدد الأنشطة	وطنيون	أجانب	عقود	عــــدد الأنشطة	وطنيون	أجانب	عقود	عــــدد الأنشطة	وطنيون	أجانب	عقود
12774	11995	3687	1265	954	957	264	55	1915	2663	9102	643
إجمـالي العمالة	15682		-	-	1221		-	-	11765		-

وتم دعم أقسام التفتيش والسلامة المهنية بعدد (2188) عنصراً حيث تـم إعـادة تأهيلهم للقيام بهذه المهام.

– تنسيب الباحثين عن عمل :–

حيث أن عدد الباحثين عن عمل من المؤهلين قد بلغ (80175) عنصراً مسجلين بمكاتب القوى العاملة بالشعبيات، كما بلغ عدد فائض العمالة في الشركات المملكة والمنحلة (14415) عنصراً فقد تم تنسيب (25413) عنصراً إلـى القطاعـات والمصالح العامة. كما تم تنسيب (22630) عنصـراً إلـى الشـركات الوطنيـة والأجنبية، وتنسيب عدد (31651) عنصراً إلى شـركات ومؤسسـات القطـاع الأهلي، وتنسيب عدد (13827) عنصراً من فائض العمالة بالوحدات الإنتاجيـة والشركات المنحلة إلى مؤسسات وشركات عامة أو إلى قطـاع الأمـن العـام أو بالإحالة إلى التقاعد أو التحول للإنتاج.

ويلاحظ من خلال المتابعة عدم تمكين المنسبين للعمل ببعض الشركات الوطنية في مجال البناء والتشييد بسبب عدم استلام بعض من هذه الشركات لمواقـع العمـل أحياناً، كما يلاحظ عزوف نسبة كبيرة عن العمل بها لعدم رغبتهم بالعمل الميداني

في البيئة الصحراوية وتفضيلهم للعمل المكتبي أو لاشتغالهم في أعمال أخرى ومما يؤكد أن أعداد المسجلين كباحثين عن عمل ليست واقعية، والبطالة الحقيقية بمعناها الصحيح غير موجودة، وإنما الموجود بطالة انتقائية أو اختيارية، وهو ما يؤكده أيضاً عدد خريجي الجامعات والمراكز المهنية، حيث وصل عدد خريجي الجامعات عام 2006/2005 إلى (15893) خريجاً.

هذا وقد حيث بلغ عدد المنسبين للعمل بالشركات الأجنبية كمثال وفي أحد رفعات التنسيب (5356) عنصراً التحق منهم (950) عنصراً وتم قبولهم، أي بنسبة 17.74%، والبقية لم تلتحق للعمل بنوعه أو موقعه أو رفض المقابل المادي له.

وهذا بالرغم من الإعلان في وسائل الإعلام تكراراً، وبالصحف بما فيها صحيفة التشغيل ودعوة من لديه شكاوى أو ملاحظات على التنسيب للتقدم بها، ومع ذلك لم يتقدم أحد.

يلاحظ أنه لم يتم قبول الأعداد المنسبة للأمن العام بالكامل وتم ترجيع أعداد منهم لمراجعة اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل لإمكانية إعادة تنسيبهم من جديد ويعتبر ذلك مخالفة لما تم الاتفاق عليه مع أمانة اللجنة الشعبية العامة للأمن العام بالخصوص.

– التدريب أثناء العمل :

بلغ عدد الباحثين عن عمل الذين تم تنسيبهم للتدريب بالشركات الوطنية والأجنبية لتأهيلهم للمهن والحرف التي يتطلبها سوق العمل خلال الفترة من 1374/01/01و.ر وحتى 1374/07/31و.ر عدد (3228) عنصراً.

– تنظيم تسجيل الباحثين عن عمل :

في سبيل تنظيم تسجيل الباحثين عن العمل ومنح رقم مركزي لكل باحث ، تم ربط جميع الشعبيات بالمنظومة المركزية بالأمانة وتم وضع آلية لتسجيل الباحثين عن العمل بإحدى طريقتين :

الأولى : حضور الباحث عن العمل إلى مكتب التشغيل بالشعبية أو تقديم ملفه للمؤتمر الشعبي الأساسي المقيم في نطاقه ويتم إدخال البيانات المطلوبة عن المعني للمنظومة بواسطة الموظف المختص بذلك.

الثانية : دخول الباحث عن العمل إلى موقع الأمانة على شبكة المعلومات "الانترنت" وتعبئة استمارة البيانات الموجودة بالموقع وبعدها يقوم بمراجعة مكتب التشغيل المختص بالشعبية لاستلام بطاقة باحث عن العمل.

وقد قام القطاع بصرف منحة شهرية للباحثين عن العمل بواقع (60) ديناراً لكل عنصر عن شهر التمور 1374و.ر ، تم تسليمها إليهم وفقاً لقوائم تم إعدادها لهذا الغرض ، وقد وصل مجموع الباحثين عن العمل في تلك القوائم إلى (8831) باحثاً، واتخذت الإجراءات اللازمة بشأن صرف منحة شهر الحرث 1374و.ر لعدد (12093) باحثاً.

ثانياً - الإجراءات المتخذة بشأن محور تنمية وتطوير الجهاز الإداري :

- تم التعاقد على تنفيذ مشروع تنمية وتطوير الخدمة المدنية وتبلغ مدة تنفيذ هذا المشروع سنة واحدة ونسبة الإنجاز الحالية تبلغ (60%).
- بدأ العمل بمشروع تحديث الإطار العام لوصف الوظائف وسيتم إعداد وصف وظيفي لعدد (4800) وظيفة، وبلغت نسبة الإنجاز (40%).
- تم التعاقد مع أحد بيوت الخبرة الوطنية لتنفيذ مشروع تحديث دليل التصنيف المهني الوطني ومدة تنفيذ المشروع سنة واحدة وقد تم إنجاز الدليل الكامل للمهن المتوفرة في السوق الليبي والتي بلغ عددها 2600 مهنة وجاري العمل على إعداد الوصف الوظيفي لكل مهنة وذلك من خلال خبراء وطنيين يقومون بالمسح الميداني، وبلغت نسبة الإنجاز (40%).
- تم الانتهاء من الدراسة الخاصة بمشروع التعاقد الخارجي (بيع وشراء الخدمة) ويعتبر المشروع قد وصل إلى مرحله النهائية وهو تحت إجراءات الاعتماد.
- في إطار تكوين الأرشيف المركزي للعاملين بالجهاز الإداري للدولة فقد تم تشكيل عدد (20) لجنة و (74) فريق عمل على مستوى الشعبيات ضمت في عضويتها (822) فاحصاً ومراجعاً، تمكنت من فرز (500) ألف ملف حتى 1374/12/07و.ر ، وبذلك تكون نسبة الإنجاز قد بلغت (62.5%)، وقد لوحظ من خلال المراجعة الكثير من المخالفات المتمثلة في تعيين صغار السن أو صرف

مرتبات لمن تجاوزوا سن التقاعد أو الازدواجية في التعيين وتقاضي المرتبات، وقد تم تجميع تلك المخالفات لاتخاذ الإجراءات القانونية حيالها.

- انتهت خلال هذا العام دراسة مشروع مراجعة هيكلة المرتبات وقدمت إلى اللجنة الشعبية العامة، وكلفت لجان أخرى لتدقيق الآثار المصاحبة والمترتبة على المقترحات بالقرار رقم (372) لسنة 1374و.ر ، وانتهت تلك اللجان من أعمالها وباشرت اللجنة الشعبية العامة بإصدار القرارات التنفيذية.

- برنامج تبسيط الإجراءات الإدارية : معظم الشكاوي المقدمة من المواطنين بشأن الأنشطة الإدارية تتمحور حول صعوبة وتعقيد وتطويل الإجراءات المتعلقة بالخدمات التي تقدمها الأجهزة الإدارية لهم ، كتجميع المعاملات والمستندات من اجل الحصول على التراخيص أو الإبلاغ عن التغيرات في الأنشطة الأمر الذي يؤثر عادة على المجالات الاقتصادية الفردية التي تشكل في مجموعها الفعاليات الاقتصادية للمجتمع ،وعلى هذا فقد شكل القطاع لجنة لدراسة كيفية تبسيط الإجراءات الإدارية، حيث أنجزت عدد (423) دليلاً للإجراءات بالشعبيات وعدد (636) دليلاً للإجراءات بالأمانات والهيئات والمؤسسات العامة.

- تم البدء في مشروع مراجعة التشريعات الوطنية، حيث يقوم خبراء في مجال الإدارة والقانون بدراسة القوانين والتشريعات المتعلقة بالوظيفة والموظف.

- يتم وضع دليل لكيفية أعداد الهياكل التنظيمية من خلال لجنة فنية متخصصة، ونسبة الإنجاز في هذا المشروع (40%).

- جاري العمل على إعداد وتطوير دليل إرشادي لكيفية إعداد الملاكات الوظيفية يحتوي على القواعد الفنية والإجرائية والإرشادات الإدارية الواجب الالتزام بها عند إعداد الملاكات الوظيفية وفقاً لحجم العمل وأعداد العاملين والأهداف العامة الموضوعة لجهة العمل وصولاً إلى ضبط عدد العاملين وتخصصاتهم .

- جاري العمل بالتنسيق مع منظمة العمل الدولية والمركز العربي لتنمية الموارد البشرية لدراسة نظام معدلات الأداء ، ويتمثل في اقتراح وحدة لقياس أداء وإنتاجية العاملين بالوحدات الإدارية والفنية والإنتاجية ، ونسبة الإنجاز حتى الآن (10%).

- يقوم القطاع في الوقت الحالي بإعداد مشروع دراسة العمل يهدف إلى تحديث البنية التحتية للعمل وتطويره واستثمار كافة إمكانياته المتاحة .

ثالثاً- الإجراءات المتخذة بشأن محور التدريب :-

- **التجهيز :**

قام القطاع بإتمام الإجراءات التعاقدية مع شركات وطنية وأجنبية لتوفير الورش والمعامل والمواد الخام المطلوبة في مجال التحكم الآلي والاتصالات والورش وميكانيكا السيارات والتبريد والتكييف وورش النجارة، حيث بلغ عددها (314) ورشة.

وجاري حالياً استلام الورش والمعامل والمواد الخام، وقد قام القطاع خلال هذا العام باستلام المواد المتعاقد عليها عام 2005مسيحي، وتم توزيعها وتجهيز المراكز التدريبية بها وعددها (68) مركزاً موزعة على مختلف شعبيات ومناطق الجماهيرية، وهي الخاصة بمجالات : لف المحركات- كهرباء السيارات- ميكانيكا السيارات- تصليح الساعات- البصريات- الآلات الثقيلة- التبريد والتكييف المركزي- النجارة- اللحام- الحياكة.

- **الإنشاء والصيانة والإحلال :**

بناء على قرار اللجنة الشعبية العامة المشار إليه خصص مبلغ (25) مليون دينار لتغطية جزء من الالتزامات المترتبة على تنفيذ مشروعات إنشاء وصيانة وتطوير بعض المراكز التدريبية التي سبق التعاقد عليها من قبل اللجان الشعبية للشعبيات سابقاً والتي تفوق التزاماتها هذا المبلغ، ويبلغ مجموعها (241) مشروع إنشاء و (121) مشروع صيانة، وجاري العمل على مراجعة الملفات التي استلمت من الناحية المالية والفنية ليتم سداد مستحقاتها. ومن ناحية أخرى يقوم مهندسو وفنيو القطاع بزيارات ميدانية للمشاريع بالشعبيات لمتابعة مشاكل التنفيذ، وفي نفس الوقت فقد تم إعداد الرسومات الهندسية لمشاريع إنشاء المراكز التدريبية على ثلاثة نماذج (أ، ب، ج)، كما تم التعاقد على بعض المشاريع كمرحلة أولى لصيانة (23) مؤسسة تدريبية في شعبيات : طرابلس – الجفارة- سبها- البطنان- المرقب- الجبل الأخضر، والعمل ما زال مستمراً لاستكمال بقية الشعبيات حال إتمام تجهيز الوثائق اللازمة.

- **تطوير المراكز المهنية بالحاسوب**

يهدف هذا البرنامج إلى تطوير (35) مركزاً تدريبياً متوسطاً بمنح مخرجاتها شهائد الميكروسوفت الدولية ، وكذلك تطوير (13) مركزاً مهنياً عالياً بمنح مخرجاتها شهائد الميكروسوفت (MSE) ، وتطوير (10) مراكز مهنية في المستوى المتقدم بمنح مخرجاتها شهائد السيسكو في الشبكات ، وجميع هذه الشهائد تؤهل حامليها للعمل محلياً ودولياً ، وقد تم توقيع عقد البرمجيات والدعم الفني مع شركة الميكروسوفت وتمت جدولة توريد البرمجيات ، وبوشر في التنفيذ .

– **إعداد وتطوير المناهج التدريبية :**

قام القطاع بتطوير مقررات المناهج التدريبية بالتعاون مع المنظمة العالمية للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) ، وقد طبقت اعتباراً من الفصل التدريبي ربيع 2006 مسيحي في المراكز المهنية العليا المناهج المطورة في بعض المهن، وسيتم تنفيذ المرحلة الثانية خلال الفصل التدريبي خريف 2006 مسيحي في مهن أخرى، وفي مرحلة التدريب المتوسط تم تطوير المقررات التدريبية لبعض التخصصات المهنية، وسيستمر التطوير محققاً المواءمة بين التقدم العلمي في تلك المهن وبين حاجة سوق العمل للقوى العاملة ذات المستوى الفني المتقدم .

– **إعادة تأهيل الباحثين عن عمل :**

تم تدريب عدد (10) آلاف عنصر في مهن البناء والتشييد ويجري تدريب (2000) عنصراً في مهن الكهرباء والميكانيكا والإلكترونات والتبريد والتكييف بأقل من 10% من المستهدف نظراً لغياب المستهدفين، حيث إتضح أن بعض المسجلين كباحثين عن عمل يعملون فعلاً في جهات أخرى وهو مثبت لدى القطاع، ولذلك شرع في السماح للدفعة الثالثة من المتدربين بحيث يكون قد تم إتاحة الفرصة أمام أكثر من 40 ألف متدرب من الباحثين عن عمل خلال هذا العام، وجاري العمل على تدريب عدد 10,000 عنصر أخر في مجالات البناء والتشييد .

- إعادة تأهيل موظفي الجهاز الإداري الزائدين عن الحاجة، وتأهيل العناصر غير المؤهلة تربوياً في قطاع التعليم :

من أجل معالجة ظاهرة البطالة المقنعة التي كان سببها تضخم الجهاز الإداري بأعداد فائضة عن حاجة العمل، فقد أعد القطاع برنامجاً لإعادة تأهيل الأعداد الزائدة في الجهاز الإداري وكذلك لتأهيل العناصر العاملة في قطاع التعليم من غير المؤهلين تربوياً، وقد تضمن هذا البرنامج مجموعة من المعالجات والحلول وردت بمحور التنمية والتطوير الإداري بملف القوى العاملة ، ثم أعد مقترح بالتنسيق مع أمانة اللجنة الشعبية العامة التي أصدرت القرار رقم (252) لسنة 1374و.ر بشأن الملاكات الوظيفية ومعدلات الأداء الوظيفي بالوحدات الإدارية العامة، والتي ستوضح - بعد العمل بها - الأعداد الضرورية لتقديم الخدمات المطلوبة من الأجهزة الإدارية، وبالتالي ستحدد الأعداد الزائدة التي سيقوم هذا القطاع بتوفير فرص العمل لها بجهات غير ممولة من الخزانة العامة وبتشجيعهم على مباشرة الأنشطة الإنتاجية والخدمية والحرفية بمنحهم القروض اللازمة وبالشروط الميسرة وإعداد البرامج التدريبية الضرورية لهم.

- تطوير ورفع كفاءة العاملين بالجهاز الإداري للقطاع في الداخل والخارج :

من أجل إعادة تأهيل ورفع كفاءة موظفي القطاع في وظائفهم فقد اعتمدت خطة تدريبية لهم بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (102) لسنة 1374و.ر. وتم تدريب عدد (110658) عنصراً ، أي ما نسبته 68% من المستهدف ، أما في الخارج فقد صدرت قرارات بإيفاد عدد (1559) عنصراً أي بنسبة (14.7%) من المستهدف من (56) قطاعاً وجهة عامة. ويرجع السبب في انخفاض النسبة المنفذة إلى التأخر في اعتماد الخطة التدريبية لهذا العام ، والتي اعتمدت بتاريخ 1374/04/23و.ر بسبب استحداث بعض الأمانات وضم بعض الشعبيات والتأخر في ميزانيات القطاعات .

اتفاقيات التدريب :-

يقوم القطاع بدراسة العروض المقدمة من بعض مؤسسات التدريب العالمية المتخصصة، و إبرام الاتفاقيات مع من تثبت جدارتها وقدرتها، وقد بوشر بالاستفادة من بعض تلك الاتفاقيات و إيفاد متدربين إليها.

كما قام القطاع بإيفاد عدد (210) عناصر من المدربين لتأهيلهم ورفع كفاءتهم في المعهد العالي لإعداد المدربين بمالطا، و إيفاد عدد (95) مدرباً ومتدرباً إلى ألمانيا للتدريب على بعض التخصصات في المجالات الكيميائية و الكهربائية و الفندقية.

قطاع
الصناعة والكهرباء والمعادن

مقدمــــــة

أولى قطاع الصناعة والمعادن والكهرباء اهتماما بالغا من أجل وضع أسس وقواعد سليمة وفقا لإستراتيجيات وسياسات محددة يمكن من خلالها تفعيل دور قطاع الصناعة في دعم الاقتصاد الوطني ، وبناء عليه تم دراسة الوضع القائم لقطاع الصناعة وتقييم الخطط والبرامج والمراحل السابقة والسياسات والأهداف التي بنيت عليها وما تم تحقيقه بموجبها وما أفرزته تلك المراحل من سلبيات وإيجابيات ، وتم صياغة جملة من السياسات والإستراتيجيات واعتمدتها أمانة اللجنة الشعبية العامة خلال اجتماعاتها الاستثنائية وأقرها مجلس التخطيط العام وقد انبثقت عنه مجمـــوعة من الإجــراءات و البرامج التنفيذية وفقاً لمايلي:

إجراءات المتابعة

➢ في مجال إعادة التنظيم

- اتخذت الإجراءات لإنشاء أجسام قانونية لعدد (32) مصنع ليس لديها أجسام قانونية وذلك بتأسيس شركات مساهمة لتتمكن من ممارسة أنشطتها وفقاً للأغراض المحددة لها بقرار الإنشاء وتم استكمال تشكيل الجمعيات العمومية لعدد أثنى عشر شركة لا توجد لديها جمعيات عمومية .

-جارى العمل على تقييم اللجان الإدارية للشركات والمصانع وذلك من أجل إعادة النظر في تشكيل لجان إدارية باختيار عناصر مناسبة للشركات التي تعانى من قصور على مستوى الإدارة.

➢في مجال الصيانة والتشغيل

تم تقييم المصانع من الناحية الفنية والإنتاجية وفقاً لمايلي :-

-مصانع وضعها التشغيلي جيد والبعض منها يحتاج إلى تمويـــل بغـــرض الإحـــلال والتطوير.

-مصانع تعمل بشكل متوسط والبعض منها متدني حيث أنها تعانى من مشاكل قـــدم التقنية وتقادم آلات وخطوط الإنتاج وعدم القدرة على المنافســـة بالســـوق المحلـــي وجاري العمل على إعادة تأهيلها .

-مصانع لا جدوى من تأهيلها أو لصرف عليها ويتطلب الأمر التصرف فيها بالبيع أو التخريد .

-في إطار الاستثمار والتشغيل المشترك تم الاتصال بعـــدد (70) شـــركة عالميـــة متخصصة في مجالات صناعة الإطارات والنضائد والغزل والنســيج والصـــناعات الجلدية والالكترونية والغذائية والأثاث وذلك لدعوتها للاستثمار في الوحدات الإنتاجية القائمة وهناك عدد من هذه الشركات تجاوبت وقامت بزيـــارات لـــبعض المصـــانع وجارى نقاشها في كيفية الاستثمار في هذه الصناعات .

البرامج التنفيذية

أ- البرنامج الوطني للصناعات المعدنية الأساسية والهندسية :

خلصت الدراسة الأولية إلى اقتراح تنفيذ عدد (859) مشروعاً جديداً منها عدد (7) مشروعات كبيرة ، وتبلغ التكلفة الاستثمارية لهذه المشروعات مبلغ (439) مليون دينار توفر فرص عمل لنحو (9000) منتج ، ويبلغ متوسط نسبة المدخلات المحلية في حدود (75 %) .. أما مشروعات وبرامج الإحلال والتطوير المقترح تنفيذها فتقدر استثماراتها بنحو (1058) مليون دينار ، وبالتالي يبلغ إجمالي التكلفة الاستثمارية لهـــذا البرنـــامج (1497)مليون دينار ، وتجدر الإشارة إلى أن هذه المشروعات تتضمن بعض المشروعات الجديدة المقترح تنفيذها والواردة ضمن البرنامج الوطني لمواد البناء .

ب- البرنامج الوطني للصناعات الغذائية :

خلصت الدراسة الأولية إلى اقتراح تنفيذ عدد (565) مشروعاً جديداً منها عدد (15) مشروعاً كبيراً ، وتبلغ التكلفة الاستثمارية لهذه المشروعات مبلغ (416) مليون دينار توفر فرص عمل لنحو (6200) منتج ، ويبلغ متوسط نسبة المدخلات المحلية في حدود (35 %) .. أما مشروعات وبرامج الإحلال والتطوير المقترح تنفيذها فتقدر استثماراتها بنحو (96) مليون دينار وبالتالي يبلغ إجمالي التكلفة الاستثمارية لهذا البرنامج (512) مليون دينار .

ج- البرنامج الوطني للصناعات الكيماوية :

خلصت الدراسة الأولية إلى اقتراح تنفيذ عدد (281) مشروعاً جديداً منها عدد(11) مشروعاً كبيراً ، وتبلغ التكلفة الاستثمارية لهذه المشروعات مبلغ (905) مليون

دينار توفر فرص عمل لنحو (2800) منتج ، ويبلغ متوسط نسبة المدخلات المحلية في حدود (78 %) .. أما مشروعات وبرامج الإحلال والتطوير المقترح تنفيذها فتقدر استثماراتها بنحو (415) مليون دينار ، وبالتالي يبلغ إجمالي التكـــلفة الاستثمارية لهذا البرنامج (1320) مليون دينار.

د- البرنامج الوطني لصناعة مواد البناء :

تم إعداد دراسة لهذا البرنامج خلصت إلى اقتراح تنفيذ عدد (1419) مشروعاً جديداً منها عدد (85) مشروعاً كبيراً ، وتبلغ التكلفة الاستثمارية لهذه المشروعات مبلغ (998) مليون دينار توفر فرص عمل لنحو (15300) منتج ،أما مشروعات وبرامج الإحلال والتطوير المقترح تنفيذها فتقدر استثماراتها بنحو (126) مليون دينار ، وبالتالي يبلغ إجمالي التكلفة الاستثمارية لهذا البرنامج (1124) مليون دينار.

➢المناطق الصناعية

تنفيذاً لقرار اللجنة الشعبية العامة رقــم (146) لسنة 1374و.ر " 2006 مسيحي" بإنشاء الهيئة العامة للمناطق الصناعية فقد تم مايلي:

- استكمال الإجراءات الإدارية والتنظيمية للتأسيس.
- استلام المستندات والخرائط الخـــاصة بالمناطق الصنـــــاعية "قصربن غشير ادواو ،بزليتن ، الكراريم ، مصراته ، طبرق ، العزيزيه ، ومباشرة الإجراءات التنفيذية اللازمة للشروع في تنفيذ هذه المناطق .
- جاري استكمال الدراسات التخطيطية والتصميمية للمنطقة الصناعية سبها.
- جاري استكمال تخصيص مناطق صناعية بكل من بنغازي – تاجوراء – صبراته
- غريان .. وغيرها من المناطق توطئة لاستكمال الدراسات اللازمة بتحديد المساحات المثلى والتصاميم والجدوى وفقاً للمعايير التخطيطية والفنية والاقتصادية والاجتماعية .
- جارى التنسيق مع الهيئة العامة للبيئة بشأن المعايير البيئية لأخذها بعين الاعتبار عند التنفيذ وتحديد مواصفات محطات المعالجة للمخلفات الصناعية.
- جاري إعداد اللوائح التنظيمية والأسس التنفيذية وآلية عمل الهيئة بالاستفادة من خبرات بعض الدول المتقدمة في هذا المجال .

الخطة المستقبلية لتصنيع مواد البناء ومتطلبات السياسة الإسكانية والمرافق العامة (2006 – 2010) (القطاع الأهلي).

وفيما يلي ملخص لأهم الإجراءات التنفيذية لهذه الخطط والبرامج :-

– تم تخصيص مبلغ 300 مليون دينار والمخصص ضمن بند الإقراض الإنتاجي بميزانية التنمية لإقامة مشروعات الاسمنت الجديدة وتطوير المصانع القائمة وغيرها من الأنشطة الإنتاجية الأخرى .

– تم تكليف مصرف التنمية وصندوق التشغيل بإنشاء شركات حاضنه لتنفيذ وتوريد معدات المصانع الصغيرة والمتوسطة والتوسع في إقراض القطاع الأهلي لتنفيذ المشروعات المقترحة بالخطة وفق ما أقرته اللجنة الشعبية العامة.

– جاري العمل على إقامة عدد من المشروعات الجديدة وكذلك العمل على التطوير والتوسع لعدد من المصانع القائمة وهذه المشروعات هي :

" أسمنت الجفرة – أسمنت نالوت – أسمنت الجنوب – الاسمنت الأبيض بالفتائح وتوسعات مصانع اسمنت الفتائح والهوارى ولبده وسوق الخميس وتطوير مصانع شركة الاسمنت الليبية والشركة الأهلية للأسمنت والشركة الليبية للحديد والصلب وتنفيد وحدات لإنتاج المواد الصحية ، البلاط الخزفي ، الطوب الرملي الجيري ، الطوب الخفيف ، طوب الجبس وطوب الأجر" .

– ومن المتوقع دخول بعضاً من هذه المشروعات حيز التنفيذ من خلال الشركات الوطنية العاملة في هذه المجالات والشركة الحاضنة لصناعة مواد البناء قريبا .

– تم الشروع في تنفيذ المرحلة الأولى للتطوير والإحلال لكافة الخطوط المتهالكة بشركة الاسمنت الليبية لرفع الطاقة الانتاجيه من 1.5 مليون طن في السنة إلى 2.7 مليون طن في السنة خلال مدة لا تتجاوز سنتان مع معالجة مشكلة الغبار المتصاعد من مصنع اسمنت بنغازي التي يتوقع أن يتم الانتهاء منها بحلول شهر الربيع 2007مسيحى وتقدر قيمة هذه التطويرات بمبلغ 111 مليون د.ل سيتم تمويل جزء منها ذاتياً والباقي تم توقيع اتفاقيه تمويل مع المصارف المحلية تحت إشراف الأمانة ويتوقع زيادة الطاقات الإنتاجية نتجة تنفيذ برامج الإحلال لهذا العام لتصل إلى (1.7) مليون طن ، وإلى (1.9) مليون طن خلال عام 2007 مسيحي، وإلى(2.7)

مليون طن (تصميمي)خلال عام 2008 مسيحي ، مع ملاحظة أن برامج الإحلال والتطوير والصيانة بمصانع الشركة ستظهر تأثيراتها على الطاقات الإنتاجية بنهاية عام 2007 مسيحي .

- تم وضع حجر الأساس لتطوير الخط الثاني والثالث بمصنع أسمنت بنغازي وإنشاء مصنع جديد بالهوارى ومصنع للأسمنت البورتلاندى والاسمنت الأبيض بالفتائح ، ويتوقع استكمال إجراءات التعاقد لتوسعات الفتائح والأسمنت الأبيض ودخول حيز التنفيذ مع نهاية هذا العام .

- تم الشروع في تنفيذ خطة تطوير الشركة الأهلية للاسمنت بكل من سوق الخميس ، لبـــدة زليتن بقيمه إجماليه قدرها 89 مليون د.ل ، وقد وقعت الشركة عدد (11) مشروع لبرامج الصيانة والإحلال بقيمة (32) مليون دينار ، للوصول إلى الطاقة التصميمية من (2.3 - 3.2) مليون طن سنوياً ، ويتوقع الانتهاء من هذه البرامج مع نهاية عام 2007 مسيحي ، وجارى العمل لتنفيذ خط توسعات بمصنع اسمنت زليتن بطاقة مليون طن في السنة ، ويتوقع الانتهاء من التنفيذ مع نهاية عام 2008 مسيحي ، وبالنسبة لتوسعات مصنعي سوق الخميس ولبدة لتحقيق طاقات إنتاجية من مليون إلى مليون ونصف طن في السنة ، فقد تم التعاقد مع استشاري لاستكمال دراسة المواد الخام وإعداد وكراسة المواصفات ، والتي يتوقع الانتهاء منها للمشروعين في حدود ستة أشهر .

- جارى تنفيذ خط جديد لصناعة الاسمنت من قبل شركة الاتحاد العربي للمقاولات بطاقة إنتاجيه فعلية قدرها 1.6 مليون طن في السنة يتوقع الانتهاء منه مع بداية عام 2008 مسيحي.

- تم استكمال تنفيذ مصنع للجبس بطاقة 100 ألف طن في السنة بمنطقة بئر الغنم .

- شرعت الشركة الليبية للحديد والصلب في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطوير المصانع التابعة لها لرفع الطاقات الإنتاجية إلى حوالي 3 مليون طن في السنة من الصلب السائل وحوالي 4 مليون طن في السنة من الحديد الإسفنجي والمقولب وتبلغ إجمالي التكاليف الاستثمارية لتنفيذ الخطة حوالي (943)مليون د.ل وقد بدء العمل في تطوير مصنع الاختزال .

- تم تشكيل لجنة تأسيس وإدارة الشركة الحاضنة لمشروعات صناعة الاسمنت ومواد البناء ، وقد تم الإعلان بالاكتتاب العام في رأسمال الشركة بتاريخ 2006/09/28 ، كما تم دعوة الشركات التابعة للقطاع للاكتتاب ، وسيساهم تنفيذ برنامج المناطق الصناعية في توفير البنية التحتية اللازمة لتنفيذ العديد من مشروعات خطة صناعة مواد البناء .

نشاط الشركات الصناعية

- بلغت قيمة الإنتاج المحقق للشركات و المصانع التابعة للقطاع لهذا العام حتى 30 /2006/9 مسيحي (843.502) مليون دينار ثمانمائة وثلاثة وأربعون مليون وخمسمائة واثنان ألف دينار بنسبة (54%) من قيمة المستهدف خلال الفترة.

- بلغت قيمة إجمالي المبيعات خلال الفترة مبلغ وقدره (1070.976) دينار، مليار وسبعين مليون وتسعمائة وستة وسبعون ألف دينار بنسبة (127%) من قيمة الإنتاج المحقق تمثل المبيعات المحلية منها ما قيمته (782.814) مليون دينار،سبع مائة واثنان وثمانون مليون وثمانمائة وأربعة عشر ألف دينار بنسبة (68%) من الإجمالي وتمثل الصادرات (362.722) مليون دينار، ثلاث مائة واثنان وستون مليون وسبع مائة واثنان وعشرون ألف دينار بنسبة (32%) من الإجمالي.

الكهرباء

مقدمة

استمر قطاع الكهرباء في ممارسة نشاطه خلال العام 2006 إفرنجي لتحقيق المستهدفات السنوية بغرض الرفع من مستوى الخدمات وتحسين الإنتاجية .

أولاً : إنتاج الطاقة الكهربائية وتحلية المياه :

بلغ الإنتاج المحقق من الطاقة الكهربائية حتى تاريخ 2006/11/30 مسيحي (21,630 جيجا وات/ ساعة)، ويتوقع أن يصل نهاية العام إلى (23,830) جيجا وات/ ساعة) كما بلغت كميات المياه المحلاة المنتجة خلال ذات الفترة (33,621,778 متر مكعب)، ويتوقع أن يصل مع نهاية العام إلى (36,000,000 متر مكعب) وبلغ الحمل الأقصى للذروة في الشبكة العامة (3875 ميجاوات) ويتوقع أن يرتفع قبل نهاية العام إلى حدود (4200 ميجاوات) أي بنسبة زيادة بلغت (8.4 %) عن العام الماضي.

ثانياً : تطور المنظومة الكهربائية خلال العام 2006 ف :

1- أهم المشروعات التي دخلت مرحلة التشغيل :

في مجال إنتاج الطاقة الكهربائية :

- تم تشغيل مشروع محطة الجبل الغربي الغازية (الرويس) بعدد (4 × 154 ميجاوات) وبقدرة إجمالية مركبة (624 ميجاوات) .
- تم الانتهاء من تنفيذ محطة تحلية المياه بزوارة وبسعة إنتاجية تصل إلى (40,000 متر مكعب في اليوم) .

في مجال شبكات النقل والتوزيع:

- تم الانتهاء من تنفيذ وتشغيل المرحلة الأولى لشبكة الجهد الفائق (400 ك.ف)(442 كم) بتاريخ 2006/8/30 مسيحي .
- تم تنفيذ وتشغيل عدد(4) محطات 30/220 ك.ف بالمدن الرئيسية، كما تم تنفيذ شبكة كوابل 245 ك. ف بطول حوالي (36 كم) للربط بين عدد من المحطات.
- تم تنفيذ ما طوله (185 كم) خطوط هوائية 220 ك. ف.

- تم تنفيذ وتشغيل عدد(36) محطة تحويل (11/30 ك.ف وعدد (6) محطات تحويل (11/66 ك.ف).
- تم تنفيذ ماطوله (685 كم) كوابل (30 ك.ف) و(45 كم) كوابل (66 ك.ف) بعدة مناطق.
- تم تنفيذ وتشغيل ما طوله (150 كم) خطوط هوائية جهد (66،30 ك.ف).

أما فيما يخص شبكات التوزيع فلقد تم الانتهاء من تنفيذ:

- خطوط هوائية جهد (11 ك.ف) بطول إجمالي يبلغ (1220 كم) .
- خطوط هوائية جهد منخفض (0.4 ك.ف) بطول إجمالي يبلغ (450 كم).
- كوابل أرضية جهد (11 ك.ف) بطول (1300 كم) .
- كوابل أرضية جهد منخفض (0.4 ك.ف) بطول (194 كم) .

كما تم تنفيذ عدد من مشروعات كهربة مشروعات النخيل بمناطق الجنوب والواحات.

2- تقدم تنفيذ بعض المشروعات الاستراتيجية الهامة :

في إطار تنفيذ الخطة المستقبلية للقطاع بما يلبي التغطية الكاملة للطلب على الطاقة الكهربائية فإن القطاع يعمل على تنفيذ مشروعات إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء وفقا للآجال المحددة لها وذلك كما يلي:

أ- إنتاج الطاقة الكهربائية :

يعمل القطاع على دراسة وإتمام إجراءات التعاقد وتنفيذ عدد من مشروعات المخطط في مجال إنتاج الطاقة الكهربائية الذي استهدف خلال السنوات (2003 – 2012 مسيحي) تنفيذ قدرات كهربائية مركبة بـ(7100 ميجاوات)، لمجابهة الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية، وتنفيذا لذلك فقد تم تشغيل كل من محطة الزاوية الغازية ومحطة الجبل الغربي الغازية بطاقة إجمالية (954 ميجاوات) خلال العامين (2005 – 2006 مسيحي)، ويجري تنفيذ مشروعي توسع كل من محطتي الزاوية وشمال بنغازي للدورة المزدوجة بطاقة إجمالية (760 ميجاوات)، وسيتم إدخالهما للخدمة خلال الأشهر القادمة وحتى منتصف عام 1375و.ر(2007 مسيحي).

وجاري استكمال مراحل التعاقد والدراسات لتنفيذ عدد من المشروعات وفقا للمخطط، بقدرة إجمالية تبلغ (5500) ميجاوات.

ب- تحلية المياه :

- جاري تنفيذ مشروع محطة تحلية مياه أبو ترابة بسعة (40,000 متر مكعب يوميا)، ومن المتوقع تشغيل المشروع في بداية العام القادم 2007 إفرنجي.
- جاري تنفيذ وتوسيع محطات تحلية المياه بسعة (200,000 متر مكعب يومياً) بكل من (الزاوية – زوارة – درنة – سوسة) ، وربط كل منها بالمناطق المجاورة لها.
- جاري دراسة تنفيذ عدد من مشاريع إنتاج المياه المحلاة باستخدام تقنية التوليدالمزدوج للطاقة الكهربائية وتحلية المياه (co- generation).

ج- مشروعات شبكات النقل والتوزيع والتحكم :

شبكة الجهد الفائق (400 **ك.ف**):

- جاري العمل على تنفيذ المرحلة الثانية من شبكة الجهد الفائق (400 ك.ف) وتشمل عدد (7) محطات تحويل (220/400 ك.ف) وتنفيذ حوالي (2500 كم) خطوط هوائية للربط بين المناطق بمواقع المحطات .
- ومن المتوقع تشغيل كل من محطتي (بئر الأسطى ميلاد، الزاوية) مع بداية العام 2007 ومحطات (رأس لانوف، سرت، جنوب بنغازي وغرب طرابلس) مع بداية العام 2008، وسيتم الانتهاء من خطوط الربط (400 ك.ف) (الزاوية – غرب طرابلس – بئر الأسطى ميلاد –الخمس – سرت – رأس لانوف) خلال العام 2008.

شبكة الجهد العالي (220 **ك.ف**):

- يجري تنفيذ عدد (13) محطة تحويل جهد (66/220 ، 30/220 ك.ف) بمختلف المناطق ومن المتوقع تشغيلها خلال الفترة القادمة 2007 – 2008 .
- تم التعاقد على تنفيذ عدد (6) محطات تحويل أخرى جهد (66/220 ، 30/220 ك.ف) وسيباشر في تنفيذها مع بداية العام 2007.
- جاري تنفيذ (530 كم) خطوط هوائية جهد (220 ك.ف) بمختلف المناطق.
- جاري التعاقد على تنفيذ مشروع الكوابل الأرضية جهد (275 ك.ف) بطول (256 كم) بمدينتي طرابلس وبنغازي .
- جاري التعاقد على توريد وتركيب خطوط هوائية جهد (220 ك.ف) بطول (1000 كم)

شبكة الجهد المتوسط :

نظرا لأهمية شبكات الجهد المتوسط (66 ، 30 ك.ف) في تغذية المناطق وتقوية مصادر التغذية الكهربائية لشبكات التوزيع فإنه يجري العمل على تطوير هذه الشبكات .

شبكات التوزيع :

سعيا لتحسين أداء شبكات التوزيع والإنارة العامة، وتحقيقا لهدف إيصال التيار الكهربائي لكافة المستهلكين وضمان التزود بالكهرباء وتقديم الخدمات في أفضل الظروف، فقد عمل القطاع على وضع خطة شاملة لتطوير شبكات التوزيع لمختلف المناطق بهدف، العمل على تحسين الخدمات وتقليل الانقطاعات وتذبذب التيار الكهربائي.

مراكز التحكم والمراقبة :

بهدف السيطرة الكاملة على تشغيل كافة مكونات المنظومة الكهربائية وفقا لأحدث الأساليب العلمية وبصورة فنية واقتصادية وتقليل المخاطر الفنية الناتجة عن عمليات التشغيل وسهولة إرجاع التيار الكهربائي وتقليل زمن الانقطاعات، فقد انتهت الشركة خلال الفترة الماضية من تنفيذ وتشغيل مركز تحكم بنغازي الجهوي للمنطقة الشرقية وجاري العمل في تنفيذ:

- مشروع مركز المراقبة والتحكم الوطني بمدينة سرت وتجديد مركز تحكم طرابلس الجهوي وقد بلغت نسبة الانجاز الإجمالية للمشروعين حوالي (90%)، وتم البدء في اختبارات التشغيل ومن المتوقع تشغيل كامل المنظومة مع بداية العام 2007.
- بوشر في تنفيذ عدد (10) مراكز تحكم فرعية للتحكم وتشغيل شبكات الجهد المتوسط والتوزيع بعدد من المناطق .

د- الطاقات المتجددة :

- تم تركيب عدد (288) منظومة خلايا شمسية لأغراض الإنارة وضخ المياه، وجاري العمل على استكمال تركيب عدد (82) منظومة أخرى بمناطق مختلفة.
- باشر القطاع التعاقد على مشروع مزرعة الرياح لإنتاج الكهرباء بمنطقة الفتائح بدرنة بسعة (25 ميجاوات)، ومن المتوقع دخوله مرحلة التشغيل خلال العام 2007.

- تم تركيب عدد (5) محطات لقياس سرعة الرياح بالمنطقة الغربية، وجاري تجميع المعلومات لغرض تحليلها.

هـ- التدريب والتطوير :

التدريب :

تم خلال العام 2006 مسيحي في إطار الخطة التدريبية السنوية للشركة، تدريب عدد (1923) متدربا في دورات إعداد وتأهيل، و (5184) متدربا في دورات رفع كفاءة بتخصصات مختلفة، بالإضافة إلى (705) متدربا في دورات رفع كفاءة متقدمة خارج الجماهيرية وبذلك يكون إجمالي عدد المتدربين (7812) متدربا.

تطوير النظم :

بهدف تطوير النظم الإدارية والمعلوماتية وكذلك نظم الجباية وقراءة العدادات وتطوير نظم التوزيع، فقد تمت دراسة تصورات إعادة التنظيم الإداري وهيكلة الشركة بما يحقق زيادة الكفاءة وخفض التكاليف ، وستشرع الشركة في تطبيق عدد من نتائج هذه الدراسات وذلك لغرض الوصول إلى المستهدفات بشأن خفض تكلفة الإنشاء والتشغيل، وتحسين خدمات المستهلكين وتطوير مجالات إنتاج ونقل الطاقة.

ويعمل القطاع حاليا على تنفيذ عدد من مشروعات تطوير النظم:-

1- **تطوير منظومة خدمات المستهلكين** :

تسعي الشركة إلى إعادة النظر في المنظومة الحالية لخدمات المستهلكين واستبدالها بمنظومة حديثة من خلال ميكنة كافة جراءات المطالبات (قراءات - فواتير) وكذلك التحصيل بأنواعه ، بالإضافة إلى ميكنة أوامر العمل والتعاقدات الجديدة وربط نظام خدمات المستهلكين بالنظام المالي والإداري بالشركة لنقل وتبادل البيانات آليا .

بتاريخ 1374/10/31 (2006مسيحي) صدر قرار اللجنة الشعبية العامة رقم(247) لسنة 1374 (2006 مسيحي) بتحديد أسعار الطاقة الكهربائية للاستهلاك المنزلي، وذلك بهدف تخفيف العبء عن ذوي لدخل المحدود من المستهلكين بهذه الفئة، وقد تم تعديل منظومة خدمات المستهلكين تنفيذا لأحكام هذا القرار وبوشر في إعداد الإصدارات وفقاً لهذا التعديل .

2- مشروع المسح الشامل لبيانات المستهلكين.

3- مشروع نظام المعلومات الجغرافي .

4- مشروع تطوير أنظمة التوزيع ويشمل:

أ- مشروع المواصفات الفنية للمعدات والمواد والملحقات.

ب- مشروع إعداد مواصفات التصاميم

ج- مشروع إعداد معايير التشغيل والصيانة

5- تطوير أنظمة إنتاج وتحلية المياه.

6- تطوير أنظمة تشغيل وصيانة شبكات نقل الطاقة.

ثالثاً : الصيانة والعمرات والخدمات :

في إطار سعي الشركة للمحافظة على معدات الشبكة العامة ولتحقيق الإدامة لوحدات التوليد وغيرها من مكونات الشبكة العامة، فقد قامت الشركة باتخاذ جملة من الإجراءات وذلك على النحو التالي :-

محطات إنتاج الطاقة والتحلية :

- تم الانتهاء من تنفيذ عمرات وصيانة جسيمة وتطوير لعدد من وحدات إنتاج الطاقة الكهربائية بقدرة إجمالية (668 ميجاوات) .
- يجرى حاليا إجراء عمرات وصيانة جسيمة وأعمال تطوير لعدد من الوحدات البخارية والغازية بقدرة إجمالية (533 ميجاوات) .

صيانة شبكات النقل :

- تم تنفيذ واستكمال العمرات الجسيمة لمحطتي 220 ك.ف (الزهراء ، الرويس) .
- تم الانتهاء من تجديد كامل معدات عدد (6) محطات(220 ك.ف) من المحطات الهوائية القديمة.
- تم الانتهاء من تركيب وتشغيل عدد (12) محطة حقن رئيسية (30 ك.ف) بدل المحطات القديمة القائمة.
- تم رفع سعات عدد (7) محطات (30/220 ك.ف) وذلك باستبدال عدد (15) محول قدرة من (63 ميجا فولت أمبير) إلي (100 ميجا فولت أمبير) .
- تم تجديد خطوط النقل (220 ك.ف) القديمة (الموصلات - العوازل) وصيانة قواعد الأبراج لعدد من الخطوط بطول (190 كم) طولي .
- تم استبدال السلك الأرضي بكابل الألياف البصرية بطول (1800 كم) .

صيانة شبكات التوزيع :

تقوم الشركة في إطار سعيها لتحسين مستويات الأداء وجودة الخدمات بإعداد خطة سنوية للصيانة الدورية لشبكات التوزيع حيث تم تنفيذ أعمال الصيانة التالية:

- عدد (6818) محطة توزيع أرضية .
- صيانة عدد (3564) محطة هوائية .
- صيانة (12625 كم) خطوط هوائية.

صيانة عدد (716) محولا معطوبا بورش الشركة وإرجاعها للشبكة .

قطاع العدل

مقدمة

لقد حظي قطاع العدل باهتمام كبير من قبل الأخ **قائد الثورة**،وخصه بعدة لقاءات خلال السنتين الأخيرتين على وجه لم يحظ به قطاع آخر، وتمثل ذلك في لقائه بالمجلس الأعلى للهيئات القضائية ورؤسائها في 2004/4/17 مسيحي ، ثم لقائه برؤساء وأعضاء الهيئات القضائية وهيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا والسنوات المتقدمة بكليات القانون بالمدرج الأخضر بتاريخ 8 التمور 2004 مسيحي، و لقائه برؤساء وأعضاء الهيئات القضائية وأعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا والسنوات المتقدمة بكليات القانون في 31 التمور 2004 مسيحي، ثم لقائه بأعضاء الهيئات القضائية والفعاليات القانونية حول مشروع قانون العقوبات الليبي بالمدرج الاخضر في 19 رمضان 22 التمور 2005 مسيحي، كما خصه الأخ قائد الثورة بجملة من التوجيهات في حديثه في مؤتمر الشعب العام بتاريخ 11 أي النار 2005 مسيحي وفي فعاليات الشعب الليبي بتاريخ2 – الربيع 2005 مسيحي و في لقائه بأمناء المؤتمرات الشعبية الأساسية في شعبيات الجماهيرية العظمى 18 الفاتح 2005 مسيحي، ثم لقائه بالفعاليات القضائية والقانونية والرقابية والضبطية ضمن سلسلة لقاءاته بفعاليات الشعب الليبي وقطاعاته المختلفة، بمناسبة مرور سبعة وثلاثين عاما على قيام ثورة الفاتح العظيم بتاريخ 31 ناصر 2006 مسيحي ، ،وقد أختار **الأخ/قائد** الثورة المجلس الأعلى للهيئات القضائية ورؤسائها وأعضائها لطرح رؤى ذات أهمية بالغة تتعلق بسياسيات التشريع الجنائي في الجماهيرية العظمى ،وترسيخ سيادة القانون ، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان ،وتطوير التشريعات بما يتناسب مع المرحلة القادمة.

وقد كان لهذه اللقاءات الدعم المعنوي الكبير الذي لا يضاهيه دعم ، وشكلت رصيداً معنوياً عظيماً لمنتسبي قطاع العدل ،وعزز ثقة الجميع في مرفق القضاء ، وحتى يكون القطاع عند ذلك التكريم والتشريف الذي حظي به من **الأخ القائد** وعند ثقة الجميع ، فإن اللجنة الشعبية العامة للعدل آلت على نفسها تطوير وتحديث مرفق القضاء، وذلك باتخاذ جملة من التدابير التشريعية والإدارية فضلاً

عن شحذ عزيمة منتسبيه والسعي الدؤوب نحو توفير الظروف المثلى لقيامهم بالرسالة السامية الملقاة على عاتقهم في أكمل صورة الأ وهي إحقاق الحق وإرساء العدالة وترسيخ سيادة القانون.

ويوضح هذا التقرير أهم التدابير والإجراءات التي اتخذتها اللجنة الشعبية العامة للعدل خلال سنة 1374و.ر(2006مسيحي) تنفيذاً لتوجيهات **الأخ /قائد الثورة** وقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية ، وذلك على النحو الآتي :

أولاً:الإجراءات التنفيذية لتوجيهات الأخ قائد الثورة :

1- قانون العقوبات :

تولت لجان فنية من خبراء القطاع ومن غيرهم تنقيح مشروع قانون العقوبات على هدى توجيهات الأخ قائد الثورة سيما في لقائه بأعضاء الهيئات القضائية وأساتذة وطلبة كليات القانون خلال شهر رمضان المبارك في عامي 1372و.ر 1373و.ر، ويقوم المشروع على فلسفة جديدة في العقاب تهدف إلى تضييق نطاق عقوبة الإعدام، بحيث تكون فقط لمن تشكل حياته خطراً أو فساداً للمجتمع، وكذلك تضييق نطاق العقوبات السالبة للحرية بحيث تكون لمن تشكل حريته خطراً أو إفساداً للآخرين، واستحداث بدائل للعقوبة السالبة للحرية .

2- القضاء التخصصي:

تنفيذاً لتوجيهات **الأخ قائد الثورة** بشأن القضاء التخصصي والقاضي المتخصص اتخذت بعض التدابير المتعلقة بالتوجه نحو نظام القضاء التخصصي حيث تضمن القانون رقم (6) لسنة 1374و.ر أحكاماً تعنى بالقضاء التخصصي ،وتوطئة للتحول نحو نظام القاضي المتخصص فقد نص قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (124) لسنة 1374 و.ر بشأن إعادة تنظيم معهد القضاء على تولي المعهد القيام ببرامج التدريب التخصصي للقضاة لتأهيلهم تأهيلاً متخصصاً بحيث يسند إليهم النظر في نوع خاص من القضايا (جنائي _ تجاري_ عمالي _مدني_ أحوال شخصية_إداري _ الخ) وقد حث المجلس الأعلى للهيئات القضائية ورؤسائها في اجتماعهم الذي عقد بمناسبة السنة القضائية الجديدة بتاريخ 2006/10/3 مسيحي الجمعيات العمومية للمحاكم على إبقاء القضاة في دوائرهم وذلك لضمان اكتسابهم الخبرة المتراكمة في أحد أنواع القضاء كأحد التدابير للتوجه نحو نظام القاضي

المتخصص ،كما أعدت خطة تدريبية لمدة أربع سنوات للانتقال نحو نظام القاضي المتخصص سيتم الشروع في تنفيذها اعتباراً من العام القادم

3- قضاء الأحوال الشخصية :

- تنفيذاً لتوجيهات الأخ قائد الثورة بشأن تخصيص مقار لقضاء الأحوال الشخصية منفصلة عن القضاء المدني والجنائي وذلك مراعاة للظروف الاجتماعية للمرأة وعادات وتقاليد المجتمع ،قامت اللجنة الشعبية العامة للعدل ببعض الخطوات التنفيذية خلال العام 2006 مسيحي في الخصوص حيث وضعت خطة بإنشاء عدد (9) مقار لانعقاد دوائر الأحوال الشخصية وقد تم انجاز خمس محاكم وجرى افتتاح بعض منها وهي محكمتي غوط الشعال وأبوسليم للأحوال الشخصية بطرابلس ومحكمة الأحوال الشخصية بسرت، كما تم وضع حجر الأساس لمحكمة وادي الشاطئ للأحوال الشخصية والتي يتوقع افتتاحها قبل نهاية العام الجاري بإذن الله .

- يستهدف تدريب وتأهيل عدد من القاضيات للتخصص في هذا النوع من القضاء كما تم وضع برنامج تأهيلي يستهدف تدريب عدد (150) قاضياً في قضاء الأحوال الشخصية خلال السنة القادمة 2007 .

- في إطار تنفيذ توجيهات الأخ القائد بإعادة النظر في قوانين الأحوال الشخصية تم تشكيل لجنة من عدد من المختصين في قطاع العدل وقطاع الشئون الاجتماعية لدراسة بعض الظواهر المتصلة بقضايا الأحوال الشخصية والإشكاليات التشريعية والتطبيقية في الخصوص لاقتراح سبل معالجتها .

ثانياً: الإجراءات والتدابير التشريعية .

قانون نظام القضاء :

وضعت لجنة فنية من خبراء القطاع مشروع قانون بشأن نظام القضاء ، وقد عرض على المؤتمرات الشعبية الأساسية وقررت إصداره وصاغه مؤتمر الشعب العام تحت رقم (6) لسنة 1373 و.ر، وهو في مرحلة التلاوة في مؤتمر الشعب العام حتى يدخل حيز النفاذ، وتضمن هذا القانون أحكاماً جديدة تهدف إلى تعزيز استقلال ونزاهة القضاء، ودعم أعضاء الهيئات القضائية مادياً ومعنوياً ضمانا

لتوفير الظروف المثلى لقيام رجال القضاء بالمهمة السامية المناطة إليهم على أكمل وجه .

قانون الإجراءات الجنائية :

شكل الأخ أمين اللجنة الشعبية العامة للعدل بقراره رقم 78 لسنة 1373و.ر لجنة لمراجعة قانون الإجراءات الجنائية، وانتهت اللجنة إلى اقتراح تعديل بعض أحكام القانون تعزيزاً لحقوق وضمانات الأفراد في مرحلتي التحقيق والمحاكمة ، ويجرى الترتيب لتشكيل لجنة قانونية لمراجعة القانون وفقاً لأحكام ومبادئ الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان لإعداد مشروع قانون بديلاً عنه .

تطوير العدالة التصالحية :

تعكف اللجنة الشعبية العامة للعدل على مراجعة قانون التوفيق والتحكيم لتعزيز دور الأفراد في إنهاء منازعاتهم صلحاً وتفعيل دور آليات التوفيق والتحكيم في الخصوص، وذلك من شأنه أن يمكن أطراف النزاع من الوصول إلى حلول مرضية لهم، فضلاً عن تخفيف الأعباء عن المحاكم وتقليل الكلفة الباهظة لنفقات التقاضي سواء على مقدرات الأفراد أو الدولة .

ثالثاً: حقوق الإنسان

- أعد القطاع مشروع قانون لإنشاء هيئة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان تعنى بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وقد أحيل لأمانة اللجنة الشعبية العامة وأمانة مؤتمر الشعب العام.
- تولى القطاع تقديم مقترح بإعادة تشكيل لجنة متابعة ومراجعة قضايا حقوق الإنسان وتعديل اختصاصاتها، وقد تمت الموافقة على المقترح وبناءً عليه صدر قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (46) لسنة 1373و.ر بإعادة تشكيل اللجنة وتعديل اختصاصاتها .
- تم إنشاء مكتب لحقوق الإنسان باللجنة الشعبية العامة للعدل بقرار اللجنة الشعبية العامة رقم (44) لسنة 1373 و.ر وقد أنيط إليه النظر في شكاوى المواطنيين فيما يخص مزاعم انتهاك حقوقهم فضلاً عن المشاركة في اقتراح برامج تعزيز وحماية حقوق الإنسان وقد ورد للمكتب (6) شكاوى تم فحصها وإحالتها للجهات ذات العلاقة ولازالت محل متابعة مستمرة .

- شكلت لجان من النيابة العامة تتولى التفتيش المستمر على مراكز الشرطة وجهات الضبط القضائي الأخرى للوقوف على سلامة تطبيق القانون واحترام حقوق الأفراد .
- كما شكلت لجان من النيابة العامة تتولى التفتيش على مؤسسات الإصلاح والتأهيل للتحقق من سلامة أوضاعهم القانونية وحسن معاملتهم وفقاً لمعايير حقوق الإنسان .
- شارك القطاع مع الجهات الأخرى ذات الصلة في الرد على استفسارات وتقارير آليات حقوق الإنسان الدولية المتعلقة بأوضاع حقوق الإنسان في الجماهيرية العظمى وتم البيان لتلك الجهات تدابير تعزيزها وحمايتها في القانون والممارسة.

رابعاً: نشاطات الهيئات القضائية والجهات التابعة للقطاع

أ)- المحاكم :

1- بلغ عدد القضايا المعروضة على المحاكم خلال سنة 2005 مسيحي الآتي :

محاكم الاستئناف :

المعروض	المحكوم	الباقي	نسبة الإنجاز
31549	15615	15934	%49.4

المحاكم الابتدائية

المعروض	المحكوم	الباقي	نسبة الإنجاز
121965	69475	86901	%59.09

فيما بلغ عدد القضايا المعروضة على المحاكم خلال الفترة من 1/1 إلى 2006/6/30 مسيحي الآتي:

محاكم الاستئناف :

المعروض	المحكوم	الباقي	نسبة الإنجاز
56661	10406	46255	%18.3

المحاكم الابتدائية

المعروض	المحكوم	الباقي	نسبة الإنجاز
40102	29849	10253	%74.4

ملاحظـــــة :-

نشير بأن تدني نسبة الإنجاز في أغلب المحاكم يرجع لأسباب فنية وقانونية خارجه عن قدرات واختصاصات القطاع .

ب)- النيـــــــابة العامـــــــة :

- بلغ عدد القضايا المعروضة على النيابة العامة سنة 2005 مسيحي الآتي:

المعروض	المحكوم	الباقي	نسبة الإنجاز
112101	100426	11675	%89.5

فيما بلغ عدد القضايا المعروضة خلال الفترة من 1/1إلى 2006/10/30 مسيحي الآتي :

المرحل من عام 2005	الوارد خلال العشرة أشهر من 2006	المجموع	المتصرف فيه خلال العشرة أشهر	النسبة المئوية للمتصرف فيه	الباقي
11820	84248	96098	83773	87.20 %	12295

ج)-إدارة التفتيش على الهيئات القضائية :

بلغ عدد الشكاوى المقدمة للإدارة من قبل الهيئات والأفراد خلال الفترة مـــن 1/1 حتى 2006/6/30 مسيحي 383 شكوى، وقد تم البت في بعضها ولازال البعض الآخر محل فحص أو تحقيق من قبل مفتشي الإدارة .

د)- إدارة القضايا .

بلغ عدد الدعاوى التي تتولى الإدارة الدفاع فيها نيابة عن الدولة والجهات التابعة لها فيما يرفع منها أو عليها من دعاوى سنة 2005 مسيحي الآتي.

المعروض	المحكوم	الباقي	نسبة الإنجاز
50559	5679	44880	%11.2

ملاحظـــــــــة :-

نشير بأن تدني نسبة الإنجاز يرجع لأسباب خارجه عن القطاع من أهمهـــا عــدم استجابة الجهات الإدارية لطلبات الإدارة المتعلقة بموافاتها بالمستندات والمعلومات اللازمة لإبداء الدفاع عن تلك الجهات .

فيما بلغ عدد الدعاوى خلال الفترة من 1/1 إلى2006/6/30 مسيحي الآتي :

هــ)- إدارة المحاماة الشعبية :

بلغ عدد الإنابات من قبل المواطنين والأجانب لــلإدارة لتمثــيلهم أمــام الهيئــات القضائية خلال سنة 2005 مسيحي وفقاً الآتي :

إدارة المحاماة الشعبية :

المعـــــــروض	المحكـــــــوم	الباقـــــــــــي	نسبـــة الإنجاز
37344	10799	26545	%28.9

فيما بلغ عدد طلبات الإنابة خلال لفترة من 1/1 إلى2006/9/30 مسيحي الآتي :

المعـــــــروض	المنجـــــز	الباقـــــــــي	نسبـــة الإنجاز
28906	6778	22128	%24

ملاحظـــــــــة :-

نشير أن تدني الإنجاز لارتباط عمل الإدارة بنسبة إنجاز المحاكم وأسباب تدينه .

ز)-مركز الخبرة القضائية والبحوث:

- بلغ عدد أعمال الخبرة القضائية وأعمال الترجمة التي قام بها المركـــز خـــلال الفترة من 1/1 إلى2006/12/4 مسيحي الآتي :

المعـــــــــــــــروض	المنجـــــــــــــــــز
46138	40973

ح)-مصلحة التسجيل العقاري الاشتراكي والتوثيق :

تتولى من خلال فروعها وإداراتها أعمال التسجيل العقاري الاشتراكي والتوثيق وإصدار الشهادات العقارية والكتيب السكني، وكتيب الحيازة الزراعية، وإصدار السندات المؤقتة والقطعية للتملك، والإشراف على أعمال محرري العقود، وقد بلغ عدد الأعمال المنجزة عن الفترة من 2006/1/1 مسيحي وحتى 2006/10/31 مسيحي الآتي :

1)-عدد ملفات الإيداع الوقتية 80488 .

2)-عدد الكراسات المصدقة 96206 .

3)-عدد السندات الوقتية 55132 .

4)-عدد السندات القطعية 6290 .

5)-عدد الكتيبات السكنية 2733 .

6)-عدد كتيبات الحيازة الزراعية3026 .

ط)-المعهد العالي للقضاء.

- في إطار التأهيل الإعدادي قام المعهد بتخريج الدفعة الرابعة عشر وعددهم 34 طالباً وطالبة وتم تعيينهم بالهيئات القضائية.

- في إطار التأهيل التخصصي المستمر عقد المعهد الدورات الآتية:

أ)-دورات للتأهيل القضائي التخصصي واستهدفت الفئات التالية :

96 قاضياً 594عضوا بالنيابة العامة 157 محامياً

ب)- دورات التأهيل الفني واستهدفت الفئات التالية :

73 محضراً 164 كاتباً 147 ضابطاً بحرس الجمارك 67 ضابطاً بهيئة الشرطة

وبلغ إجمالي المتدربين بالمعهد العالي للقضاء خلال سنة(2006 مسيحي) 1280 متدرباً.

خامساً الإنشاءات والتجهيزات :

سعياً من اللجنة الشعبية العامة للعدل نحو توفير مقار للهيئات القضائية تتناسب مع هيبة القضاء، وتجهيزها بمتطلبات العمل القضائي، وكذلك إنشاء مؤسسات للإصلاح والتأهيل تتوافر فيها المعايير الدولية لحقوق السجناء فضلاً عن صيانة

القائم من المحاكم والمؤسسات وإنشاء مقار لمرافق القطاع الأخرى لتحقيق ذلك الهدف تم خلال سنوات 2004،2005،2006 التعاقد على 170 مشروعاً وقد تم إنجاز أربع عشر محكمة محاكم ونيابات وست مؤسسات للإصلاح والتأهيل وعشر مراكز لتدريب وتأهيل نزلائها كما تم الانتهاء من صيانة 35 مقراً فضلاً عن إنجاز التحويرات والإضافات لبعض المقار لجعلها مهيأة للعمل القضائي أو العمل الإداري، وقد تم افتتاح بعض تلك المشاريع المنجزة وبوشر ممارسة العمل فيها،وقد تم تجهيز بعض الهيئات القضائية ومؤسسات الإصلاح والتأهيل بالمعدات والمهمات ومستلزمات العمل بلغت قيمتها خلال سنة 2006 مسيحي بمبلغ قدرة 8،798658،253.

مؤسسات الإصلاح والتأهيل :

- فضلاً عن النقلة النوعية التشريعية في مجال تعزيز وحماية حقوق نزلاء مؤسسات الإصلاح والتأهيل التي تحققت بالقانون رقم (5) لسنة 1373 و.ر، وذلك بإخضاع تلك المؤسسات للرقابة القضائية المباشرة ، فقد اتخذت جملة من الإجراءات التي تكفل حقوق النزلاء وتنفيذ برامج وإصلاحهم وتأهيلهم لضمان اندماجهم في المجتمع وذلك على النحو الآتي:

- الشروع في عملية تقسيم وتصنيف النزلاء وفقاً لمدة الحكم والتهمة والعمر والمستوى التعليمي وغيرها من ضوابط التصنيف المحددة في القانون رقم (5) لسنة 1373و.ر في شان مؤسسات الإصلاح والتأهيل ولائحته التنفيذية ،وفي هذا الصدد تم تخصيص مؤسسة الغيران المحلي لقضايا المرور والجرائم الخطيئة والبسيطة وستخصص مؤسسة عين زاره للموقوفين احتياطياً .

-يجري الاهتمام بالرعاية الصحية للنزلاء ، وذلك من خلال إجراء مسح طبي شامل لهم وإعداد ملف طبي لكل نزيل ، وقد جرى إنشاء مصحة نموذجية بمؤسسة الإصلاح والتأهيل سعتها 100 سرير متم التنسيق مع النقابة العامة للمهن الطبية لتعيين أطباء بالمؤسسات فضلاً عن تزويد بعض المؤسسات بمعدات وتجهيزات طبية .

-في إطار إعادة تأهيل النزلاء وإصلاحهم بغية إكسابهم المهارات اللازمة لاندماجهم في المجتمع أعدت بعض البرامج التدريبية وأنشئت ورش العمل

المهنية والحرفية وبرامج تدريب الحاسب الآلي ومعامل حياكة للنساء في بعض مؤسسات الإصلاح والتأهيل ، فضلاً عن إقامة المنتديات الرياضية والثقافية ، وتم بالتعاون مع اللجنة الشعبية العامة للشباب والرياضة تزويد المؤسسات بمعدات رياضية (طاولات تنس- مستطيل أخضر" بلياردو" - رقع شطرنج-) وغيرها .

-يجري العمل على الاهتمام بالرعاية الاجتماعية للنزلاء باعتبارها من الوسائل الهامة في تأهيل وإصلاح النزيل ، وقد جرى الاتفاق مع رابطة الأخصائيين الاجتماعيين على تنسيب عدد (70) أخصائيا اجتماعياً لمؤسسات الإصلاح والتأهيل في كافة أنحاء الجماهيرية العظمى .

-للرفع من قدرات ومنتسبي العاملين بمؤسسات الإصلاح والتأهيل ومواءمة أوضاعها وأوضاع نزلائها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان للسجناء فقد تم تنفيذ برامج في الخصوص مع المراكز الدولي لدراسات السجون بالمملكة المتحدة وقد ثنت السلطات البريطانية والمركز على النقلة النوعية التي تحققت بمؤسسات الإصلاح والتأهيل في مجال حقوق الإنسان والرعاية الصحية والمجالات الأخرى ذات الصلة .

-تم ترحيل (18) محكوماً من رعايا الدول الأخرى إلى دولهم في إطار تنفيذ مبادرة الأخ/ قائد الثورة الإنسانية بنقل المحكومين غير الليبيين إلى وطنهم لقضاء العقوبة بالقرب من أسرهم، ويستهدف ترحيل عدد (1000) خلال الفترة القادمة فور موافقة دولهم.

وفي الختام تود اللجنة الشعبية العامة للعدل الإشارة إلى أنها في سبيل تنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية وضعت جملة من السياسات التي تكفل تطوير الجهاز القضائي وتنمية قدرات منتسبيه وتحسين أوضاعهم ، وتقريب العدالة للمواطنين وتوفير المقار التي تحفظ هيبتها، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وتطوير مؤسسات الإصلاح والتأهيل وتحسين أوضاع نزلائها وتوفير فرص إعادة دمجهم في المجتمع بعد قضاء العقوبات، وإدخال تقنية المعلومات في العمل القضائي، كما وضعت البرامج التنفيذية لتلك السياسات وستعمل بشكل دؤوب وفقا للموارد المالية التي تخصص لتنفيذ تلك السياسات وبرامجها التنفيذية .

قطاع

المـــاليــة

مقدمة

نظراً لأهمية التقارير الدورية في عرض الموقف التنفيذي عن فترة زمنية محددة، ولكونها تتضمن بيانات ومعلومات يعتمد عليها في التقييم والمقارنة والرجوع إليها في مراحل لاحقة وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة، لذا دأبت اللجنة الشعبية العامة للمالية على إعداد التقارير الدورية لبيان ما تم إنجازه من مهام لإطلاع كافة جماهير المؤتمرات الشعبية الأساسية على نشاط الأمانة باعتبارها ووفق التشريعات النافذة الجهة المختصة بالإشراف على إيرادات الدولة ومصروفاتها واقتراح السياسات المالية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، مسترشدةً في ذلك بتوجيهات الأخ قائد الثورة وقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية؛ خاصة ما يتعلق منها بالحفاظ على المال العام وتحقيق العدالة الاجتماعية، ومبدأ الصدق والشفافية.

وبناء على ما أنيط بها من مهام ومسؤوليات بموجب تلك التشريعات والقاضية بالخصوص . أعدت اللجنة الشعبية العامة للمالية تقرير نشاطها بشكل مختصر لعرضه على جماهير المؤتمرات الشعبية والمتعلق بالوحدات الإدارية التابعة للجهاز الإداري للأمانة وكذلك المصالح والمؤسسات التابعة لها.

أولا: نشاط الجهاز الإداري للجنة الشعبية العامة للمالية

1 – اجتماعات أمانة اللجنة الشعبية العامة للمالية :

عقدت أمانة اللجنة الشعبية العامة للمالية خلال الفترة المنقضية عدة اجتماعات تم فيهما تناول عدد من القضايا والموضوعات الهامة ذات العلاقة بتنفيذ السياسات المالية ومتابعة تنفيذ قانون الميزانية التسييرية وباقي القوانين والتشريعات المالية السارية، منها:

– متابعة تنفيذ الميزانية التسييرية للعام الجاري 1374 و.ر ، ومعالجة الاختناقات التي تعترض تنفيذها.

- متابعة تحصيل الإيرادات المقررة بقانون الميزانية التسييرية للعام الجاري 1374 و.ر (2006 م) ، والبحث في أسباب عدم تحقيق الإيرادات المقررة بالميزانية وتحديد طرق معالجتها واقتراح موارد مالية جديدة لتمويل الميزانية.

- متابعة قفل الحسابات الختامية لكافة الشعبيات والجهات العامة، لضمان إقفال المتأخر منها سعياً إلى انتظام قفل الحساب الختامي للدولة في الموعد المحدد لذلك.

- متابعة العديد من الموضوعات الهامة الأخرى ذات العلاقة بأداء قطاع المالية ومن أهمها:

- أداء المراقبين الماليين ودورهم في تنفيذ التشريعات المالية السارية وإحكام الرقابة على المال العام في مختلف الجهات العامة، وكذلك الأسس والضوابط التي يجب مراعاتها عند تكليف المراقبين الماليين.
- برنامج ميكنة قطاع المالية والإجراءات المتخذة لتنفيذ هذا البرنامج في الشعبيات والإطلاع على منظومات الحسابات المعدة من قبل الشعبيات وإمكانية توحيدها لدى كافة الشعبيات.
- متابعة موضوع تسوية الالتزامات المتعلقة بمرتبات المعينين الجدد في الشعبيات وغيرها من الالتزامات الأخرى.

2- **تنفيذ الميزانية التسييرية وميزانية الدفاع والدعم**:

أصدر مؤتمر الشعب العام القانون رقم (1) لسنة 1374و.ر (2006م) بشأن اعتماد الميزانية التسييرية وميزانية الدفاع للسنة المالية 1374و.ر _2006م)، حيث أجاز هذا القانون إنفاق مبلغ وقدره (7,997,099) مليون دينار على أغراض الميزانية التسييرية وميزانية الدفاع والدعم.

ومن خلال متابعة تحصيل الإيرادات ونفقات الميزانية التسييرية وميزانية الدفاع والدعم تنفيذاً للقانون سالف الذكر عن الفترة من 2006/1/1م إلى 2006/9/30م، تبين التالي:

الإيرادات المعتمدة مقارنة بالمحصل فعلياً من 1/1/ إلي 2006/9/30م

البيان	المعتمد	الفعلي	الانحراف
إيرادات قطاع المالية	2,649,806	2,935,312	%11
إيرادات الأجهزة الإدارية والخدمات	174,167	115,401	(%34)
دعم الميزانيات من الإيرادات النفطية	2,423,852	2,423,852	%100
إجمالي الإيرادات	**5,247,825**	**5,474,565**	**%4**

المصروفات المعتمدة مقارنة بالاستخدامات الفعلية من 1/1/ إلي 2006/9/30م

البيان	المعتمد	الفعلي	الانحراف
المرتبات وما في حكمها	3,124,441	2,810,254	%10
المصروفات التسييرية والنفقات الأخرى	873,134	812,666	%7
ميزانية الدفاع	530,250	590,873	(%11)
دعم السلع التموينية	525,000	700,000	(%33)
الأدوية والمستلزمات الطبية	195,000	260,000	(%33)
إجمالي الاستخدامات	5,247,825	5,173,793	%1,4

3- **تسييل تفويضات ميزانية التحول الصادرة عن أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط**:

تنفيذا للقانون رقم (2) لسنة 1374 و.ر 2006 مسيحي الصادر عن مؤتمر الشعب العام في دورته العادية خلال شهر الربيع من العام الجاري، بشأن اعتماد ميزانية التحول للعام المالي 1374 و.ر، بتخصيص مبلغ وقدره (11356) مليون دينار.

ووفقاً للتفويضات الصادرة عن اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، قامت اللجنة الشعبية العامة للمالية منذ صدور قانون ميزانية التحول بتسييل كافة التفويضات الصادرة وفق ما تنص عليه التشريعات النافذة لكل القطاعات المركزية والجامعات وشركات الأشغال العامة والخدمات بالشعبيات والمؤسسة الوطنية للنفط والنهر الصناعي العظيم

وحرصت الأمانة على الإسراع في تسييل كافة المبالغ المخصصة في ميزانية التحول والتي صدرت بها تفويضات من أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط بحيث تكون الفترة الزمنية بين تاريخ استلام التفويض وإصدار إذن الصرف لا تتجاوز بأي حال من الأحوال ثلاثة أيام عمل .

4- **تسوية الالتزامات القائمة على الخزانة العامة**

أولت اللجنة الشعبية العامة للمالية موضوع الالتزامات القائمة على الخزانة العامة اهتماماً بالغاً، نظراً لما له من أهمية على الصعيدين الخارجي والمحلى، إذ إن استمرار التأخر في سداد مستحقات الشركات الأجنبية ولجوء العديد منها إلى مقاضاة الجماهيرية في الداخل والخارج يعد إضراراً بسمعتها، كما يسبب التأخر في السداد للشركات الوطنية إضرارا بتنمية الاقتصاد الوطني.

وفي هذا الشأن فقد تم تخصيص واعتماد مبلغ(650) مليون دينار بميزانية التحول للعام 1374 و.ر، لسداد جزء من هذه الديون صرف منه مبلغ (368,015,292.583 د.ل) أي بما نسبته (56 %) من المبلغ المعتمد لتسديد هذه الالتزامات.

والكشف التالي يوضح ما تم سداده حتى 30-11-2006 مسيحي. لكل من الشركات الوطنية والتشاركيات والأفراد والشركات الأجنبية الأربع (المبرم معها اتفاق) والشركات الأجنبية الأخرى والجهات المختلفة التي تقدمت بتسوية ديونها وفقاً لمعايير التفاوض المحددة في الخصوص والتي استوفت جميع مستندات التسوية.

ما تم تسويته من الالتزامات

القائمة على الخزانة العامة حتى 30-11-1374و.ر. 2006 مسيحي

البيــــــــــــــان	دينار ليبي
التزامات المستثمرين بإفريقيا (بما فيها تسوية الوديعة)	53,061,940.100
شركة الاستثمارات الأفريقية	102,700,000.000
الخطوط الأفريقية	19,565,000.000
جهاز تطوير المراكز الإدارية (قسط القرض)	20,000,000.000
اتفاقية ديون بولندا	28,831,748.000
الشركات الوطنية العامة والأهلية	58,710,292.051
الشركات الأجنبية الأربعة	53,739,144.893
اتفاقية ديون أسبانيا	28,234,626.000
ديون الشعب المسلح	3,172,541.539
الإجمــــــــــــالي	**368,015,292.583**

5- **متابعة تحصيل ديون الجماهيرية العظمى لدى الغير.**

حرصت أمانة اللجنة الشعبية العامة للمالية على تسوية الديون الخارجية والممنوحة لدول شقيقة وصديقة، حيث كثفت الجهود في هذا الصدد، فتوصلت إلى تحصيل جزء منها نقداً وتسوية جزء أخر بمقابل عيني وجاري العمل على إيجاد سبل تسوية ما تبقى من التزام سواء كان متمثل في اصل المبلغ أو الفوائد المترتبة على ذات المبلغ.

فنجد أن ما تم تحصيله فعلياً خلال الفترة من 2004 وحتى نهاية العام 2006 بلغ 517,592,000.000 دينار.حيث شهدت هذه الفترة تحديداً مجهودات جدية ومكثفة لتحصيل ديون الجماهيرية لدى الغير . ولازالت الجهود مستمرة من قبل اللجنة الشعبية العامة للمالية لمتابعة تحصيل وتسوية هذه الديون .

ثانياً: نشاط الجهات التابعة لقطاع المالية

مصلحة الجمارك :

تسعى مصلحة الجمارك جاهدة لتطوير وتحديث أدائها لمواجهة النمو المتزايد لحركة انتقال السلع والخدمات والأشخاص عبر المنافــذ المختلفة ،ضماناً لجباية الإيرادات بالشكل السليم ومكافحـــــــة التهـــــــريب.

حيث بـــــاشرت المصلحـــــــة في تنفيذ جمـــــلة من المشاريع والقرارات خلال الفترة المنقضية من العام الحالي 1374 و.ر (2006 مسيحي) ، في ضوء ما أنيط بها من مسؤوليات وفقاً للقرارات الصادرة عن اللجنة الشعبية العامة، اللجنة الشعبية العامة للمالية، اللجنة الشعبية العامة للسياحة واللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة والاستثمار التي تتعلق بالأعمال الجمركية .

وقد حققت المصلحة إيراداً فاق المعتمد والمطلوب تحصيله ضمن قانون الميزانية تجاوز 13% ، بالإضافة إلى قيامها بعديد الأعمال من تحديث وتجهيز وتطوير في ضوء ما خصص لها من مبالغ في ميزانية التحول لهذا العام.

بيان بإيرادات مصلحة الجمارك

خلال الفترة من 01/01/ إلى 1374/09/30 و.ر (2006 م)

البيان	الإيرادات الفعلية والمقيدة والمقاصة				إجمالي الإيرادات الفعلية	فائض أو عجز	النسبة
	الإيراد المقدر بالميزانية	الإيرادات النقدية	الإيرادات المقيدة	الإيرادات بالمقاصة			
المجموع	495,000,000	389,850,620	167,272,330	960,870	558,083,820	63,083,820	13%

أما عن نشاط المصلحة في مكافحة التهريب فالإحصائية التالية تبين ذلك :

إحصائية القضايا (جنائية – إدارية) عن الفترة

من 01-01 إلى 30-06-1374 و.ر (2006) مسيحي

قضايا جنائية	قضايا إدارية	مـــلاحظـــات
107	1860	وتشمل هذه القضايا على قضايا: المخدرات - العملة – الذهب – الخمور – السلع التموينية والسلع المعمرة - السجائر– الألعاب النارية (خط ولوح)
المجموع 1967 قضيـــــة		

مصلحة الضرائب .

حرصت مصلحة الضرائب خلال الفترة المنقضية من العام 1374و.ر. 2006 مسيحي ، على بذل كل ما في وسعها لأجل خلق نقلة نوعية في مجال عملها بتطوير آليات العمل وتحديث هيكليتها بما يوائم المتغيرات والتطورات التي يشهدها اقتصادنا الوطني ، والمتغيرات الدولية الأخرى المؤثرة فيه، سواءً تلك التي لها صلة مباشرة أو غير مباشرة به، وجاء ذلك استكمالاً لانطلاقة سنوات سابقة، بالاسترشاد بما تفضل به الأخ القائد من توجيهات وما صاغته جماهير المؤتمرات الشعبية من قرارات، حيث زادت الحصيلة الإيرادية لمصلحة الضرائب بواقع يزيد عن 6% تقريباً من المبالغ المطلوب تحصيلها خلال الفترة ، وبذلت جهود حثيثة ومتواصلة لأجل تسجيل وحصر الممولين ومكافحة التزوير والتهرب الضريبي.

إيرادات مصلحة الضرائب من العام 2003 وحتى 2006/9/30م

السنة	المقدر	المحصل	نسبة الفائض
2003	847,000,000	902,000,000	%6
2004 *	1,118,000,000	1,197,000,000	%7
2005	1,087,000,000	1,194,000,000	%10
من 1-1 إلى 2006/9/30	752,561,250	801,410,350	%6

* باشرت المصلحة في تطبيق قوانين الضرائب الجديدة خلال 2004م التي خفضت الضرائب على أثرها بمعدل 46% تقريباً مقارنة بالقوانين السابقة.

مصرف التنمية

شهد نشاط المصرف خلال العام 2006م نمواً ملحوظاً في إقراض مختلف الأنشطة حيث تجلت مؤشراته في حجم وعدد المشاريع التي قام المصرف بتمويلها وإقراضها.

الموقف الإقراضي من 1/1 وحتى 2006/6/30م:

بلغ عدد القروض الإنتاجية والخدمية المنفذة خلال النصف الأول من العام الحالي عدد 650 قرضاً بقيمة (156,736،360) دينار ليبي، وقد زاد عدد القروض المنفذة خلال النصف الأول عما تم اعتماده في النصف الأول من

العام السابق. وبذلك يكون عدد القروض الموافق عليها والمعتمدة من المصرف منذ الإنشاء وحتى نهاية النصف الأول لسنة 2006 م (12,843) قرضاً بقيمة إجمالية تصل (1.143,305.514) دينار ليبي موزعة كالأتي:

- 548,807.053 دينار ليبي من مخصصات المصرف ورأسماله وفق لائحة الإقراض (4609 قرض / 8995 مستفيد).
- 213,799.887 دينار ليبي وفقاً لقرار اللجنة الشعبية العامة رقم (115) لسنة 1369و.ر(2915 قرض/ 13815 مستفيد).
- 380,698.574 دينار ليبي وفقاً لقرار اللجنة الشعبية العامة رقم (20) لسنة 1373و.ر(5319 قرض/ 13807 مستفيد).

المصرف الريفي.

استمر المصرف الريفي في نشاطه خلال هذه السنة المنتهي في 1374و.ر(2006) بسعيه الحثيث لتحقيق أهدافه من خلال خطة الإقراض الريفي لهذا العام التي تهدف إلى إقراض اكبر عدد ممكن من المحتاجين والمساهمة في برنامج إقراض الشباب الباحثين عن عمل والراغبين في الاستفادة من قروض المصرف الريفي من خريجي المعاهد المهنية العليا والمتوسطة والدفع بالمرأة الليبية للمشاركة الفاعلة في تنمية الاقتصاد الوطني بمساعدتها على ارتياد مجال إقامة المشروعات الاقتصادية الإنتاجية التي تتناسب مع ظروفها وقدراتها.

وفيما يلي الموقف التنفيذي للإقراض بالمصرف حتى 31-10-2006:

- بلغ عدد المستفيدين 63221 مستفيد منهم 43991 من الرجال و 19230 من النساء.

- عدد المستفيدين في إطار تحسين مستوى الدخل 54767 والباحثين عن عمل 8454.

- المستفيدين حسب الأنشطة(زراعي 4651، حيواني 30546 ويشمل النحل والدواجن، صناعي 3746، حرفي 7979، خدمي15693 وبحري 606)

- وجاري تنفيذ المتبقي من الخطة لتسع حوالي 15ألف مستفيد، وضمن خطة العام 1375و.ر-2007م من الموقع أن يستفيد منها 42500 مستفيد

المصرف الزراعي

تصنف القروض الممنوحة من حيث مصادر أموالها إلى قروض ممنوحة من الموارد الذاتية للمصرف وقروض ممنوحة بموجب قرارات يكلف بمقتضاها المصرف بتنفيذ برامج معينة، فيما يلي بيانها كلاً على حده كما في 2006/06/30م.

أولاً / القروض الممنوحة من رأس مال المصرف :-

بلغت قيمة القروض الموافق عليها لكافة المناطق والشعبيات خلال الفترة من 01-01 إلى 30-06-1374و.ر. 2006م، نحو (13.7) مليون دينار، تمثلت في الأتي:-

ثانياً: الموقف التنفيذي للقروض الممنوحة وفقاً لقرار اللجنة الشعبية العامة رقم (20) لسنة 1373 و.ر:-

1.القروض الإنتاجية بلغ مجمل ما تمت الموافقة عليه من قروض إنتاجية وفقاً لأحكام القرار (20) حتى تاريخ 2006/06/29 مسيحي، نحو (217) مليون دينار لتمويل (2286) قرض استفاد منها (3611) مستفيد وجهت للاستثمار في شتى الأنشطة الزراعية وتربية المواشي والدواجن وللحصول على مراكب ومستلزمات الصيد البحري بما في ذلك بعض الأنشطة الأخرى المتعلقة بالنشاط البحري ، وكذلك لإنشاء مصانع تعليب وحفظ الأغذية ومصانع الدقيق والأعلاف ومعاصر الزيتون وغيرها وكذلك الحصول على مستلزمات التشغيل والإنتاج .

2. قروض الإسكان الزراعي والرعوي أما عن الشق الإسكاني من ذات القرار فقد تم تضمينه بمذكرة الإسكان المعروضة على المؤتمرات الشعبية الأساسية لهذا العام.

قطاع
الزراعة والثروة الحيوانـية والمائـية

مقدمة

تنفيذاً لقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية بشأن توفير الغذاء ومقاومة التصحر، وتنمية الغطاء النباتي والاهتمام بالثروة الحيوانية والمائية وزيادة الإنتاج اتخذت الإجراءات التنفيذية التالية:

- تم عقد أربعة اجتماعات للجنة الشعبية العامة للقطاع خلال العام 1374و.ر. (2006مسيحي).
- إعادة هيكلة البناء الإداري للمؤسسات والجهات التابعة للقطاع واستحداث الأجهزة اللازمة لتنفيذ مهامه واختصاصاته.
- أعداد البرامج التنفيذية للسنوات 2006 - 2010 شاملة لكافة الجوانب المتعلقة بتنفيذ سياسات وبرامج القطاع ، حيث تم عرضها ومناقشتها باجتماعات اللجنة الشعبية العامة ومجلس التخطيط العام.

وفيما يلي ملخص لأهم البرامج والنشاطات وما تم تحقيقه خلال العام 1374و.ر (2006مسيحي):-

1- **برنامج تنمية الغطاء النباتي.**

- الانتهاء من إعداد البرنامج الوطني لمكافحة التصحر وإيداعه لدى الأمانة التنفيذية للاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر بالأمم المتحدة والشروع في تنفيذه .
- إنتاج(925) ألف شتلة غابات بمشاتل الجبل الأخضر واستزراع(548) ألف شتلة غابات بالإضافة إلى (22) ألف شتلة زيتون .
- تنفيذ (50) ألف متر مكعب من السدود التعويقية وحفر (6) أبار جوفية ،بالإضافة إلى إنشاء (4) خزانات علوية ، (6) صهاريج ، وأربع غرف للتشغيل والخفارة .
- استزراع (230) ألف شتلة غابات بمنطقة الجبل الغربي تركز جزء منها على تشجير جانبي الطريق العام الرابط بين العزيزية – غريان.

- إعداد خطة طموحة لتنفيذ حملة وطنية للتشجير خلال الموسم الزراعي الحالي ، تستهدف غراسه (3) ملايين شتلة غابات وزيتون بالجبلين الأخضر والغربي والمنطقة الممتدة من الهيشة الى أبو نجيم وعدد من الشعبيات والتي شرع في تنفيذها عن طريق متطوعين من مختلف شرائح المجتمع .

2. تنمية المراعي

يستهدف البرنامج تنمية المنطقة التي تقع تحت الخط المطري (200) مم لتأهيلها كمراعي حيث تم تحقيق الآتي

- تنفيذ مسيجات رعوية على مساحة (21) الف هكتار بمناطق جنوب العسة وجنوب العجيلات ، السريف، ساسو ، القحصية ، بالإضافة إلى (26) مسيج رعوي على مساحة (107) ألف هكتار بالمناطق الشرقية و الوسطى والغربية من الجماهيرية.
- تنفيذ ما مجموعه(71500) متر مكعب من السدود التعويقية بتفرعات وادي المقعور ووادي قمرة بشعبية المرج ومنطقة سلوق ووادي الباب.
- حفر عدد (7) أبار بمنطقتي النقاط الخمس ووادي الشاطئ و تنفيذ (25) بئراً رعوياً بالمنطقة الشرقية .
- جاري صيانة الآبار الرعوية بمراعي المنطقة الشرقية وبسعة إجمالية تبلغ (24)ألف متر مكعب ، مع صيانة صهاريج بسعة (40) ألف متر مكعب في كل من شعبيتي المرج وبنغازي.
- تجهيز وتشغيل (28) بئراً رعوياً بمناطق الحمادة الحمراء والوسطى والشرقية.
- جاري حفر قنوات لحفظ المياه السطحية بمنطقة البلط بجنوب الجبل الأخضر بسعة تخزينية (400)الف متر مكعب .
- الانتهاء من تنفيذ (6) وحدات لخدمات المياه والجز بكل من العكروتية وجلدة بوفرطاس، قرارة بلال، إيبولان ، القديدة .
- إنشاء مشتل لإنتاج النباتات والشجيرات الرعوية على مساحة (5) هكتارات بمنطقة جنوب المرج .

- البدء في بذر (4000) كيلو جرام من بذور المراعي بكل من الداوون وغريان وجنوب العجيلات .

3- تنمية بعض الوديان والمناطق

<u>1 .3. مشروع فم اللغاء :</u>

ويتكون المشروع من ثلاثة مراحل تنفيذية تغطي كل منها موسم زراعي كامل ويتلخص ما تم تنفيذه في الاتى:-

- حفر عدد (3) آبار مياه والبدء في حفر بئرين و إنشاء ((10) خزانات علوية وسفلية ،كما تم التعاقد على إنشاء خزان مياه بسعة (500) متر مكعب ،كما تم تنفيذ عدد (4) ممرات مائية .
- حرت مساحة(600) هكتار واستصلاح مساحة (500) هكتار من بوابة فم اللغاء باتجاه ابيار مجي شرقاً،و تسوية (2000) هكتار من الأراضي بهدف استصلاحها ، كما يجري العمل في حفر (150) ألف جورة بنسبة انجاز 80% استعداداً لأعمال الزراعة في الموسم الحالى.
- غراسة (70000) شتلة زيتون بالمساحات المستصلحة والمحروثة ، (40000) شتلات لوز وتين وفسائل نخيل ، بالإضافة إلى غرس (50000)شتلة صنوبر كمصدات للرياح ، وجاري العمل على إنشاء مشتل لإنتاج الشتلات بنسبة انجاز50%.

<u>2.3 . مشروع وادي غبين الزراعي :</u>

- استزراع (78) مزرعة كمرحلة أولى من المشروع بزراعة (32604) شتلة زيتون بواقع (418) شتلة للمزرعة الواحدة،علاوة على غراسة (2964) فسيلة نخيل بواقع(38) فسيلة لكل مزرعة مع ريها ورعايتها، والانتهاء من أعمال تسيج المشروع وغراسة (140000) شتلة غابات لمصدات الرياح.
- تم حفر وتجهيز عدد (5) آبار سطحية بالمشروع بعمق (150) متر لكل منها ، و الانتهاء من تنفيذ (3) خزانات مياه سعة (250) متر مكعب،كما يجرى العمل على استكمال خزانين للمياه بنفس السعة لباقي الآبار التي تم حفرها .

- الانتهاء من تسوية(800 ، هكتار بالمشروع ، والتعاقد على تنفيذ شبكة الإمداد المائي وشبكة للري بالتنقيط .
- الانتهاء من إعمال السياج بالمشروع وتوصيل التيار الكهربائي ، ويجرى العمل حاليا على استكمال مبنى إداري ومبيت عاملين ومخزن بنسبة انجاز %90 .

3 .3. مشروع الويغ الزراعي

- تنفيذ (80) مزرعة بمساحة (10) هكتارات للمزرعة الواحدة تشتمل على (400) فسيلة نخيل، (3) هكتارات برسيم،كما تم صيانة المرافق والاستراحة.
- صيانة (22) بئر وتوصيل التيار الكهربائي وتركيب المضخات والبدء في تنفيذ (5) خزانات للمياه .
- بدء في تنفيذ عدد(5) خزانات مياه .
- تركيب عدد(6) دوائر بمساحة (40) هكتار للدائرة في كل من القطرون وتمسه وزراعتها بمحصول الشعير .
- تم حفر عدد(4) أبار بالقطرون ،و تشجير جوانب طريق القذافي عبر الصحراء الرابط بين القطرون والويغ .

4.3 . مشروع بدر لزراعة النخيل والزيتون.

- تم التعاقد على تنفيذ سياج بطول (14) كيلو متر والمباشرة في التنفيذ حيث تم الانتهاء من الأعمال المساحية وأعمال الحفر للإنشاءات الخرسانية والحديدية ،و صيانة وتجهز المقر الإداري للمشروع.
- الانتهاء من حفر بئرين إنتاجين وجاري العمل للتعاقد على حفر (3) أبار أخرى.
- تم توريد مواد شبكة الري بالتنقيط لعدد (8) مزارع وجاري توريد المواد اللازمة لعدد (8) مزارع خرى،كما تمت المباشرة في تنفيذ عدد (4) خزانات مياه سعة (100) متر مكعب .

- تم الانتهاء من إعداد مخطط شبكة الري بالمزارع وحصر كميات مواد الشبكة وأعمال الحفر وجاري دراستها ومراجعتها لاستكمال إجراء التعاقد على تنفيذها.

4 - **برنامج زراعة القمح** :

- تم زراعة (17664) هكتار بالقمح والشعير نتج عنها (40323) طن قمح ، بالإضافة إلى(21192) طن شعير ، كما تم إنتاج(170) طن من البقوليات بالمشروعات الإنتاجية المختلفة .

المشروع	المساحة المزروعة بالهكتار	الإنتاج المحقق بالطن			ملاحظات
		القمح	الشعير	بقوليات	
السرير	7748	16895	2794	--	بالإضافة إلى نشاط تربية الحيوان
مكنوسة	3662	5474	12800	--	بالإضافة إلى نشاط تربية الحيوان
برجوج	2942	12099	1912	--	بالإضافة إلى نشاط تربية الحيوان
أبوشيبة	775	1249	1065	--	بالإضافة إلى نشاط تربية الحيوان
الدبوات	391	1266	233	--	بالإضافة إلى نشاط تربية الحيوان
الديسة	150	--	497	--	--
الكفرة	1246	3209	250	170	بالإضافة إلى نشاط تربية الحيوان
إيروان	850	176	1641	--	بالإضافة إلى نشاط تربية الحيوان
المجموع	**17664**	**40373**	**21192**	**170**	--

- تم القيام بدراسات التربة لعدد (8) مواقع على مساحة (56343) هكتار بكل من (مكنوسة ، برجوج ، الدبوات ، إيراون ، سرير القطوسة ، وادي النشوع ، العرايس ، الكفرة ، وجنوب حوض مرزق) بالإضافة إلى مساحة (54) ألف هكتار جاري إنجازها وإعداد التقرير النهائي لها .
- تم تحديد نطاق الأعمال الخاص بالمرحلتين الثالثة والرابعة لمشروع زراعة (100) الف هكتار من القمح تحت النظام المروي وجاري طلب عروض

بذلك ، مع دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لهذا المشروع من النــواحي الزراعية وأنظمة الري والدراسات التحليلية المالية والاقتصادية.

- في إطار تشجيع زراعة القمح بمنطقة الجبل الأخضر تم تحديد مســاحة (25) ألف هكتار لزراعتها خلال هــذا الموســم بالمشــاريع الاســتيطانية بالمنطقة وتم تزويد المزارعين بالبذور المحسنة اللازمة لزراعة المســاحة المذكورة بأسعار مدعومة .

5 - إنتاج البذور المحسنة :

- تم زراعة (1459) هكتار بأصناف من الشعير والقمح والشــوفان وبلــغ إجمالي الإنتاج (4894) طن.
- بلغ إجمالي المساحة المحصودة من البقوليات (34.4) هكتــار نتج عنها (46.8) طن من بذور الحمص والفول والبازلاء .
- نفذ برنامج لإكثار بذور الخضروات بالموسم الشتوي على مســاحة (9) هكتار منها (6) هكتار بمواقع مركز إكثار البــذور المحســنة ، وثلاثــة هكتارات عن الطريق التعاقد مع الخواص ، وقد تم إنتــاج (800) كجــم سلك ، (35) كجم بذور قرنبيط ، (143) بذور خس ، بالإضافة إلى (115) بذور بصل ، علاوة على (10) طن أبصال للزراعــة بالموســم القادم .
- تم زراعة (16) هكتار خلال الموسم الزراعي الصيفي بمحاصيل الخضر (بصل ، دلاع ، قلعاوي ، طماطم) . حيث يتوقع إنتاج (40) طن بصل (أبصال للموسم القادم) (600) كجم بــذور دلاع ، (300) كجــم بذور قلعاوي ، بالإضافة لى بذور طماطم ،وجاري حالياً استخلاص وتنقية البذور .
- تم تهجين (38) سلالة لجيل الثامن من بذور الخيار وتقييمهــا مقارنــة بالأصناف المتداولة وهناك نتائج مبشرة للحصول على هجين بمواصــفات جيدة خلال هذا العام ، كما تم اختيار وتقييم عدد (9) سلالات من بــذور الكوسة للجيل السابع وتهجينها والحصول على عدد (2) هجين مبشر .

- تم زراعة (47) سلالة طماطم هجين لغرض الإنتاج والإكثار والتقييم ، بالإضافة إلى إكثار صنفين من بذور الطماطم بهدف الحصول على كميات كافية من بذور الأساس .
- تم إختيار وتقييم عدد (5)أصناف من الباذنجان لغرض الإكثار والحصول على بذور الأساس .
- تم تجربة وتقييم (18) صنف بطاطس وإنتاج (430) تقاوي بطاطس ، منها (265) مطابقة للمواصفات وسيتم تحويل الباقي (165) طن للاستهلاك البشري .
- تم إجراء تجارب التقييم والإكثار لعدد (10) أصناف من القمح الصلب، وتقييم (10) أصناف من القمح الطري ، (5) سلالات وأصناف من الشيقم ، بالإضافة الى تقييم (8) أصناف شعير .
- تم تنفيذ تجربة انتخاب للذرة الصفراء على مساحة (175) هكتار بموقع تساوة ويتم إجراء العمليات الزراعية اللازمة لها بهدف حصر مردود المعاملات .
- يجري حالياً تنفيذ تجارب تنقية وإكثار أصناف من القمح والشعير والشيقم .

6 - **زراعة النخيل والزيتون** :

- فى اطار الاهتمام بزراعة النخيل والزيتون وتنميتها وتوسيع زراعتها بكافة أنحاء الجماهيرية العظمى تم زراعة (1988127) فسيلة نخيل، بالإضافة إلى غراسة (1611372) شتلة زيتون بالمشاريع الإنمائية القائمة خلال الأعوام 2003 الى 2005 مسيحي ، علاوة على زراعة وغراسة (218002) فسيلة نخيل وعدد (501281) شتلة زيتون بالقطاع الاهلى عن طريق الإقراض .
- خلال الموسم الزراعي 1374و.ر 2006 مسيحي تم زراعة (259863) فسيلة نخيل وغراسة (464807) شتلة زيتون وفقا للجدول التالي :

المشروع	النخيل		الزيتون	
	مستهدف	ما تم تنفيذه	مستهدف	ما تم تنفيذه
اللود	50 000	31700	170 000	98000
مشاريع الجنوب	34 000	30000	114000	497
الواحات	30000	4985	50000	1845
الكفرة	30000	5000	50000	20000
عافية	50000	20770	150000	45115
غدامس	20000	12000	50000	25000
غرب سرت	10000	2034	10000	13000
العسة	5000	--	100000	28000
الصحابي	15000	15000	25000	25000
الجفرة الشرقية	50000	93000	100000	76000
شنغودة – بئر الغنم	20000	6374	60000	32350
الجفرة الغربي	50000	50000	100000	100000
الاجمالي	**464000**	**259863**	**844000**	**464807**

7 - **مكافحة الآفات الزراعية** :-

شمل نشاط القطاع في مجال مكافحة الآفات الزراعية تنفيذ حملات مكثفة ومستمرة لمكافحة الآفات الأكثر انتشاراً وكنت كما يلي :

<u>الجراد المحلي</u>

- تم مكافحة الجراد المحلي في مساحة إجمالية بلغت (21581) هكتار على المناطق التي ظهر بها.

<u>الجراد الصحراوي</u>

- تم استكشاف مساحة (65870) هكتار بمنطقة وديان غات حيث عثر على مجموعات صغيرة متناثرة من الجراد الصحراوي الانعزالي ووضعت المنطقة تحت المراقبة بعد أن تمت معالجة مساحة (150) هكتار ظهرت بها مجموعات من الحشرات الكاملة الانعزالية و مساحة (1995) هكتار سجل بها وجود لأعداد من الحشرات الكاملة غير البالغة، كما تم العثور على تجمعات في وديان غدامس والحمادة الحمراء وتم مكافحتها بالكامل .

كما تمت مكافحة آفات حفار الساق، الجعل الأفريقي، ذبابة الرمل، والنمل الأبيض، وذبابة الفاكهة في كل الأشجار والمناطق التي ظهرت بها هذه الآفات وتم القضاء عليها.

8 - **الصحة الحيوانية** :

في إطار مكافحة الأمراض وحماية الثروة الحيوانية قام القطاع بالإجراءات التالية:-

- تشكيل فرق متخصصة من الأطباء البيطريين ومساعديهم في مختلف الشعبيات للقيام بإجراء المسوحات ومتابعة الحالة الصحية لقطعان الثروة الحيوانية وذلك بتجميع العينات دوريا من مختلف الحيوانات لدراسة الحالة الصحية لها ومتابعتها وإرسال العينات إلى المختبر المركزي والمختبرات المرجعية.
- قامت الفرق المشكلة لمتابعة مرض الأنفلونزا في مختلف الشعبيات بجمع عينات من الدواجن الموجودة في الحظائر والمتواجدة في الحقول حيث بلغ ما تم جمعه حتى الآن أكثر من (9000) عينة وتم اختبارها محليا ودوليا وكانت جميعها سالبة .
- تم توفير اللقاحات والتحصينات لمختلف الحيوانات الزراعية خلال عام 2006 مسيحي وهي :-

- الجمرة الخبيثة - التسمم المعوي - التسمم الدموي -الكزاز-الحمى القلاعية

- جدري الأغنام - جدري الإبل - إسهال العجول - الحمى القلاعية ثلاثية

- نتيجة لانتشار مرض أنفلونزا الطيور بدول العالم في عام 2005 – 2006 مسيحي ومن ضمن الإجراءات الاحترازية لهذا الأمر تم توفير أجهزة ومعدات الاختبار السريع وتدريب العناصر الفنية وتجهيز المختبرات المتخصصة.

- إعداد برنامج وطني لمسح مرض الإجهاض المعدي (البروسيلا) في الأغنام والماعز و تم توريد كل المواد البيولوجية اللازمة للكشف عن هذا المرض و تشكيل الفرق المتخصصة في جميع أنحاء الشعبيات للقيام بهذا العمل .

- القيام بتنفيذ البرنامج الوطني في كل الشعبيات لإجراء مسح لأمراض الدواجن الفيروسية والبكتيرية.

- تم تجهيز مختبر بيطري ومغطس كامل بمنفذ أمساعد البرى وذلك كعمل احترازي لمنع دخول الأمراض الحيوانية للجماهيرية العظمى وسيتم تطبيق ذلك على باقي المنافذ الحدودية.

- جارى تجهيز عدد من المستوصفات البيطرية في مختلف الشعبيات وذلك لتقديم الخدمات البيطرية والعلاجية للمربين في تلك الشعبيات .

9- تحسين السلالات الحيوانية

يهدف البرنامج إلى إدخال التقنيات الحديثة في مجال التحسين الوراثي للسلالات المحلية للوصول إلى سلالات نقية ملائمة للظروف السائدة محليا وتعميمها على المربين وفى هذا المجال تم تنفيذ الاتى :

- إقامة مركزين لدراسات الإبل المحلية والعمل على تحسين صفاتها الوراثية والاستفادة من منتجاتها (لحوم- حليب – وبر وجلود) وذلك في كل من وادي بي وسرت .

- توسيع محطة العسة لأبحاث الإبل وتطوير مرافقها الخدمية ويبلغ عدد الإبل في المحطة(800) خف .

- يتم تنفيذ عدد (2) محالب في كل من وادي بي وسرت وجارى العمل على توريد (4) مصانع لبسترة وتعليب حليب الإبل .

- متابعة الوضع الصحي العالمي للأبقار بهدف توريد أعداد من الأبقار العشار خلال العام 2007 مسيحي وذلك لزيادة الكميات المنتجة من الحليب محليا .
- تم استدراج عدد من العروض بهدف توريد عدد (5) الألف رأس من أبقار السانتا وتوزيعها على المربيين وذلك لملائمتها للظروف البيئية السائدة محليا.
- تنفيذ عدد(6) مزارع لتربية النعام بهدف نشر تربية هذا النوع من الطيور وجارى الآن تنفيذ عدد(2) مزارع في كل من (طبرق – بنغازي) ويبلغ اجمالى عدد الطيور المرباة حاليا حوالي(3000) طائر ، ويسعي القطاع إلى نشر تربية طائر النعام من قبل المربيين والاستفادة من منتجاته المختلفة .

1.9 . مشروع تأصيل دجاج اللحم

تم إنشاء مشروع تأصيل دجاج اللحم بغرض إنتاج أجداد وأمهات متأقلمة مع البيئة المحلية وضمان عدم تسرب الأمراض من الدول المصدرة إلى الجماهيرية وتكوين كوادر مؤهلة ، وتم تحقيق إنتاج سنوي على النحو الاتى :

- عدد (20420) كتكوت أصول عمر يوم .
- عدد(12487) كتكوت أبناء أجداد .
- عدد (57111) كتكوت أجداد عمر يوم .
- عدد (200) ألف أم دجاج لحم حتى شهر ناصر 2006 مسيحي .

2.9. الدجاج المحلى :

يهدف هذا البرنامج إلى إكثار الدجاج العربي المحلى المقاوم للأمراض والملائم للظروف البيئية السائدة محليا وتعميم الإنتاج على الفلاحين والمربين ويوجد موقعين لإنتاج الدجاج العربي :

-الأول : محطة الثلاثين بسرت حيث يبلغ اجمالى أمهات الدجاج العربي(15) ألف أم تنتج سنويا حوالي(40) ألف كتكوت .

– الثاني: محمية الهيشة حيث يبلغ اجمالى أمهات الدجاج العربي حوالي (20) ألف أم وتنتج سنويا حوالي(60) إلف كتكوت.

10 - السدود والموارد المائية

- تم البدء في تنفيذ سد ابوشيبة والرمان وسد وادي تلال بقيمة (53) مليون دينار، ويجري العمل على استكمال الإجراءات الخاصة بشان التعاقد على تنفيذ سد وادي النغار الأحمر) بقيمة (29) مليون دينار .
- استكمال الإجراءات لخاصة بطرح عطاء لتنفيذ سد وادي الخروع (الشهوبين – الزغادنة) .
- البدء في تصميم سدود (تالرت – ابو رصف – ام القرب – جناون).
- القيام بالصيانة الدورية للسدود القائمة (زرات – غان– وادي لبدة – كعام – ودكار – درنة ابومنصور – القطارة – الوشكة) .
- تنفيذ عدد من الآبار الاستكشافية الاختيارية وأبار المراقبة بمنطقة تبيستى ، كما يجري تنفيذ و حفر (15) بئر بمنطقة غات .
- تنفيذ عدد (20) خزان مياه أرضي سعة (100) متر مكعب للخزان بالمنطقة الوسطى،
- صيانة عدد(53) بئر بالمنطقة الوسطى – الجنوبية ،كما يجري صيانة (65) بئر بنسب انجاز مختلفة بمنطقة وادي الشاطئ – مرادة .
- الانتهاء من دراسات تجميع مياه وادي درنة المرحلة الثانية والدارسات المائية لحوض الكفرة ، واستكمال التخريط الهيدرولوجي لمناطق الجماهيرية ،مع إعداد أطلس الوديان.
- استكمال دراسات التربة شبه التفصيلية للمنطقة الشمالية الغربية والانتهاء من أعداد خريطة تصنيف التربة بالجماهيرية العظمى ، وانجاز دراسة التربة بالمنطقة الممتدة من وادي كبير حتى الهيشة .
- جارى دراسة الأحواض المائية المشتركة، حيث تم الانتهاء من دراسة الحوض الرملي النوبي المشترك وحوض الصحراء الشمالية وحوض الجفارة المشترك ، كما يجرى دراسة الحجر الرملي النوبي باستخدام النظائر المشعة وإعداد الوثق الخاصة بمشروع دراسة التأثيرات البيئية القائم على استخدام مياه الحوض بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة .
- جارى العمل على دراسة التربة والمياه بمنطقة السارة .

- جارى التعاقد على مشروع دراسة عين الزيانة .
- تم تدريب عدد(100) فني في مجال المياه والتربة منهم (75) في دورات محلية و(25) في دورات خارجية.
- تم التعاقد على استكمال المرحلة الأولى من مشروع ري جنوب الجبل الأخضر بمواقع العزيات ، المخيلى، غرب المخيلى ، سمالوس ، قلولود، الخروبة .

11 - **الثروة البحرية** :

1.11 - مشروعات البنية الأساسية لقطاع الصيد البحري:

* **ميناء سوسة للصيد البحري**: انتهت أعمال تنفيذ ميناء سوسه للصيد البحري وأفتتح بتاريخ 29/6/ 1374و.ر. بطاقة استيعابية تصل إلى 100 قارب و8 جرافات ، وهو مستغل حالياً من قبل الصيادين بالمنطقة.

* **مرفأ الحميدية تاجوراء للصيد البحري :**

- انتهت المرحلة الأولى من الأعمال وتشمل حاجز الأمواج الرئيسي وحفرا لحوض وتنفيذ الأرصفة ورصف ساحات المناولة، وهو مستغل حالياً من قبل الصيادين بالمنطقة.

- يجري تنفيذ المرحلة الثانية بنسبة 95 % وتشمل حاجز الأمواج الثانوي واستطالة الحاجز الرئيسي وتنفيذ المبنى الإداري وغرف الصيادين والحائط الساند وتعميق قناة الدخول.

- تم في 12/04 1374و.ر. التعاقد على تنفيذ أعمال الطرق والحائط الساند الشرقي وغرف الصيادين والمرافق الصحية.

* **ميناء مصراته للصيد البحري :** تجري أعمال صيانة الأرصفة والمرافق الخدمية بالميناء بنسبة حوالي 80%.

* **مرفأ صرمان للصيد البحري** : انتهت المرحلة الأولى من المرفأ وتشمل حفر الحوض وإنشاء حاجزي الأمواج والأرصفة ، ويجري تنفيذ المرحلة الثانية بنسبة إنجاز 80% وتشمل إنشاء حاجز ثانوي وحائط ساند وتنفيذ هامة الرصيف ورصف ساحة المناولة وتعميق الحوض وقناة الدخول وتنفيذ غرف الصيادين .

* **ميناء زواره للصيد البحري** : تجري أعمال صيانة المرافق الخدمية وتنفيذ غرف للصيادين بنسبة 40 % .

* **ميناء القربوللي للصيد البحري** : بدأ العمل بالمشروع وتبلغ نسبة الإنجاز 20 % .

***مرفأ رأس الهلال للصيد البحري** تم وضع حجر الأساس للمشروع بتاريخ 30 / 6 / 1374و.ر وتبلغ نسبة الإنجاز فيه 15 % .

***الدراسات الفنية:**

- تم إعداد الدراسات الفنية لمرافئ الزويتينة والعقيلة (إجدابيا) وديلة (الزاوية).

- يجري إعداد الدراسات الفنية لمرفأ المريسه (بنغازي) بنسبة إنجاز 80 % ولتطوير مرفأ سرت بنسبة إنجاز 95 % وإنشاء رصيفين بخليج طبرق بنسبة إنجاز 85 % .

- تم بتاريخ 11/30 التعاقد على إعداد الدراسات الفنية والتصاميم الهندسية لكل من إنشاء مرفأ مرزوقه (مصراته) وصيانة وتطوير مرفأ القصرية (طرابلس) وصيانة وتطوير مرفأ زليطن.

* **المشروعات الجديدة:**

- تم طرح مشروعي تنفيذ مرفأ ديلة ومرفأ زريق في عطاء عام.

2.11 - البحوث والدراسات البحرية :

يجري تنفيذ عدة مشروعات بحثية يتم بشكل دوري نشر نتائجها والدراسات والتوصيات التي تنتج عنها وتعميمها للاستفادة منها

3.11 - الزراعة المائية :

- في مجال توفير إصبعيات الأسماك البحرية يجري تشغيل مركب فروة لتفريخ وتربية الأسماك البحرية الذي تم الانتهاء من تنفيذ كامل مراحله لإنتاج الإصبعيات محلياً.

- تمت ترسيه أعمال تنفيذ مزرعتين مائيتين إرشاديتين في كل من صبراته وبن جواد في إطار تنفيذ برنامج التوعية والإرشاد للمستثمرين في هذا المجال .

- يجري الخبراء من العناصر الوطنية تجارب تطبيقية لتفريخ بعض أنواع الأسماك البحرية وتربية القشريات .

- القيام بالزيارات الميدانية للمزارع المائية الأهلية لتقييمها وتحديد المشاكل والصعوبات التي تواجهها وتقديم الدعم الفني لها .

- تم إعداد برنامج لمعالجة أوضاع مشروعات الزراعة المائية في عين الزيانة وعين كعام والخمس .

12- البحوث الزراعية والحيوانية

- استكمال المراحل المقررة من تنفيذ (30) بحث ودراسة تركزت حول حل المشاكل التي تواجه زيادة وتحسين الإنتاجية النباتية والحيوانية وتنمية الموارد الطبيعية.
- الانتهاء من مشروع دعم القدرات الوطنية لجمع وتحليل البيانات المزرعية وذلك بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة الدولية ، كما تم الانتهاء من مشروع دراسة الإدارة المتكاملة للموارد الزراعية والرعوية بجنوب الجبل الأخضر بالتعاون مع المركز الدولي للبحوث الزراعية بالمناطق الجافة، والانتهاء من مشروع دراسة استعمالات المياه المالحة والعسرة في الزراعة بالتعاون مع المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة.
- تطوير المصرف الوطني للأصول الوراثية النباتية وزيادة محتواه من الموارد النباتية المحلية من خلال حملات للتجميع استهدفت (25) تركيب وراثي وإكثار وتجديد وإعادة تخزين (33) مادة وراثية.
- ربط مركز البحوث الزراعية بعدد من المراكز والهيئات الدولية والإقليمية المتخصصة بإبرام عدد من اتفاقيات التعاون العلمي والفني ، إضافة إلى مشاركة المركز في عضوية لجنة إدارة المجلس الدولي للبحوث الزراعية في شمال أفريقيا وغرب أسيا .

13- الإرشاد والإعلام الزراعي

- تم الشروع في تحديد مواقع المزارع الإرشادية للإنتاج الحيواني والأصول النباتية المحلية بالشعبيات المستهدفة ، وجاري العمل على إعداد المواصفات والتصاميم الهندسية تمهيدا للبدء في التنفيذ.

- بث إرشادات زراعية مرئية ومسموعة حول آفة حفار الساق ، موسم جني الحمضيات ، الاستعمال الأمثل للمبيدات الزراعية ، الحرث ، التشجير ، وترشيد استهلاك المياه .
- تم إعداد المادة العلمية الإرشادية للدليل الزراعي 2007 مسيحي.

14- الشرطة الزراعية

تفعيلا للقوانين والتشريعات التي تهدف إلى حماية والأراضي الزراعية والموارد الطبيعية وتقنين سبل استخدامها واستغلالها في مختلف الأنشطة والمجالات المرتبطة باستعمال الأراضي الزراعية ومصادر المياه والأشجار المثمرة والغابات والمراعي وتربية الحيوان والحفاظ على البيئة والتنوع الحيوي والحياة البرية ... ولتحقيق لذلك فقد قام القطاع بما يلي:-

- بناء وتنظيم جهاز الشرطة الزراعية بما يكفل له تنفيذ المهام التي أوكلت إليه .
- صيانة وتطوير (8) مراكز وفروع وبناء عدد (3) نقاط للشرطة الزراعية وحظيرتين للإيواء.
- ضبط (1037) حالة مخالفة القوانين والتشريعات النافدة خلال الفترة 1/1 إلى 9/30 / 1374 و.ر 2006 مسيحي منها (376) حالة بناء بدون تراخيص ، (198) حالة اعتداء على الغابات العامة ، (10) حالات حفر أبار بدون تراخيص و (453) حالة مخالفات مختلفة.
- كما يقوم الجهاز بتنظيم الدوريات التفتيشية لمراقبة تداول واستعمال الأدوية البيطرية والمبيدات والبذور وضبط المخالفات والتجاوزات واتخاذ الإجراءات القانونية حيالها.

15 – برنامج الدعم

- تركزت سياسات القطاع على التكامل بين خططه وبرامجه التنفيذية وبين النشاط الأهلي لاسيما في المجالات المتعلقة بتنمية الثروة الحيوانية التي لها دور هام في تحقيق الأمن الغذائي الأمر الذي يستوجب دعم قطاع المربين لتوفير الأعلاف في حالات الجفاف التي تتعرض لها بعض المناطق حيث كلف

المصرف الزراعي بتوفير الأعلاف المصنعة محليا بأسعار مدعومة وتوزيعها على المربين.

- وفي هذا الصدد تم توزيع مليون قنطار من الأعلاف مصـــنعة محليــا علـــى المربيين خلال النصف الأول من السنة الحالية، ويجري العمل حاليــا علـــى تصنيع وتوزيع مليون قنطار أخرى بذات السياسة.

قطاع
الشباب والرياضة

مقدمة

تنفيذاً لتوجيهات الأخ / قائد الثورة و قرارات المـؤتمرات الشـعبية الأساسـية وضعت اللجنة الشعبية العامة للشباب و الرياضة جملة من السياسات على طريـق بناء الإنسان النمُوذجي الجديد ونشر الرياضة الجماهيرية رياضة كل الناس .

حيث تهدف هذه السياسـات إلي توحيد المؤسسات الشـبابية و الرياضية و التنسيق بينها لتحقيق أهداف و غايات القطاع ، و توظيف البنى الأساسية التـي تقوم عليها مناشط القطاع لتفعيل تجربة الرياضة الجماهيريـة ، و إيجاد أسلوب علمي لإعداد و تأهيل الملكات الشبابية و الرياضـية و إعداد البرامج و المناشط الموجهة للشباب .

كمـا تهدف إلي تفعيل الدور التربوي للمؤسسات التعليمية بما يخـدم مناشـط القطاع و تطوير البرامج التعبوية و التثقيفية التـي تسـتهدف شـريحة الشـباب والعمل على تطـوير التشـريعات التـي تـنظم عمـل المؤسسـات الشـبابية والرياضية لتواكب توجهات المجتمـع ، و إعـادة هيكلـة القطـاع بمـا يمكـن من الاستقرار الإداري لكافة الأجهزة التابعة له ، وصولاَ إلى كفاءة الأداء .

البرامج التنفيذية للسياسات العامة لقطاع الشباب والرياضة

أولا: في مجال التدريب و التأهيل

في إطار الاهتمام بشريحة الشباب ، وتفعيلاً للبرامج الشبابية والرياضية ، وتأكيداً لدورها وفاعليتها في بناء الإنسان النموذجي الجديد. فقد وضعت اللجنة الشعبية العامة للشباب والرياضة برنامجا للتأهيل والإعداد القيادي ، إدراكاً منها لأهمية التدريب، باعتباره يصنع التطور والتقدم.

حيث يبدأ هذا البرنامج من المؤتمر الشعبي الأساسي ، إلى الشعبية، ثم الشعبيات المتقاربة ، ثم على مستوى الجماهيرية ، وانتهاء بالزيارات التدريبية والتأهيلية الخارجية .

ويتضمن البرنامج إقامة دورات تدريبية وتأهيلية وتخصصية لمشرفي المناشط الشبابية والرياضية ، واللجان الإدارية للمؤسسات الشبابية والرياضية والتطوعية

والكشفية والأهلية ، كما يشمل لبرنامج إقامة الملتقيات العامة لأعضاء اللجنة الشعبية العامة للشباب والرياضة ، وإقامة الحلقات الدراسية ودورات التنظيم والإدارة الرياضية .

وإدراكـــاً للأهمية الإستراتيجية لبرامج التدريب و التأهيل التي تمكن من إعداد الكوادر و الملكات الفنية المتخصصة في مجال الشباب و الرياضة .

أقيمت دورتان تخصصيتان في مجال إعداد قيادات العمل الشبابي و كانت على النحو الأتـــي :-

أولاً / الدورة الأولى لأمانات المصائف و المخيمات :

وشارك فيها 112 متدرب في مختلف المناشط الشبابية والرياضية .

ثانياً / الدورة الثانية لمشرفي المصائف و المخيمات :

وشارك فيها 322 متدرب في مختلف المناشط الشبابية والرياضية .

حيث أقيمت هذه الدورات على مستوى الجماهيرية العظمى وأشرف عليها أكثـر من (60) مشرفاً و مدرباً .

ثانياً : تطوير البنية الأساسية

نظراً لأن البنية الأساسية للمرافق الرياضية و الشبابية في غاية الأهمية لممارسـة صحية و صحيحـــة للرياضـــة ، و المجتمـــع يكفـــل تمويـــل العـــام منهـــا و إداراته بالطرق الصحيحة التي تضمن استمراره و تمويله ذاتياً بعد إنشائه ، فإن الأمانة شرعـــت في اتخاذ مجموعة من الإجـــراءات المتعلقة بصـــيانة وتطـــوير المرافق الرياضية و الشبابية ، و إنشاء مجموعة من المرافق الأخرى وفق أحـــدث المواصفات ، وأعدت المقايسات و جداول الكميات و تم الإعلان عن تلك المشاريع في وسائل الإعلام المختلفة وفق الجدول الآتي :-

اسم المشروع	العدد	القيمة المالية
صيانة و تطوير مدن رياضة رئيسية	3	50 مليون دينار
صيانة و تطوير مدن رياضية مصغرة	9	45 مليون دينار
صيانة وتطوير ساحات شعبية	42	55 مليون دينار
صيانة وتطوير مصائف شبابية	3	1.5 مليون ونصف
إنشاء مراكز شبابية على مستوى الشعبيات	22	48 مليون دينار
الإجمالي	79	199,500,000

كما تم حصر المشروعات المنفذة و الجاري تنفيذها و المتوقفة على مستوى الشعبيات توطئة لسداد الالتزامات القائمة عليها ، وذلك وفقا للاتي :

المشروعات	العدد	قيمة التعاقد	الالتزام القائم	نسبة الانجاز	
				المالية	الفنية
منفذة	113	23,317,492	5,271,837	%68	%100
جاري تنفيذها	217	64,153,384	46,020,768	%44	%70
متوقفة	131	38,456,850	29,400,670	%21	%50
لم يبدأ تنفيذها	102	31,164,643	31,164,643	%0	%0
الإجمالي	566	157,092,328	111,861,918	%31	%46

ثالثاً : المناشط الشبابية

بما أن المجتمع الليبي يعد من المجتمعات الشابة حيث تمثل فئة الشباب 70% منه و لما للشباب من دور فاعل في النهوض بالمجتمعات فإن الضرورة تقتضى توفر الاحتياجات التي من شأنها إيجاد تنمية بشرية وفق برامج ومناشط شاملة تراعي فيها الجوانب المادية و المعنوية بما يضمن إعداد الشباب للقيام بالدور المطلوب منهم .

وقد تم في ذلك إتخاذ التدابير اللازمة لإقامة المخيمات و المصائف الشبابية وتنفيذ مهرجان الشباب الجماهيري الثاني ، حيث تضمنت مفردات المناهج التي تم إعدادها التركيز على مواجهة آفات العصر مثل الزندقة و المخدرات ، واستثمار أوقات فراغ الشباب و تشجيع المبدعين و احتضانهم و توظيف المناشط المختلفة لذلك .

ونفذت هذه البرامج في تسعة مخيمات مركزية ومحلية على مستوى الجماهيرية شارك فيها أكثر 101.581 ألف مشارك من شباب وفتيات .

وقد تولى مهمة الإشراف على هذه البرامج والمهرجانات عدد (500) مشرفا ومشرفة ..

رابعاً : المناشط الرياضية

حيث إن الرياضة بصورة عامة من أهم الميادين التي تعمل اغلب الدول على الاهتمام بها ، علاوة على أنها بوابة كبيرة للخروج إلي العالم الذي نعيشه اليوم

لطرح رؤانا حول مفهوم الرياضة ، و لما كان للمجتمع الجماهيري رؤيته الخاصة في مجال الرياضة فقد تركزت السياسات و البرامج الرياضية على ترسيخ مفهوم الرياضة الجماهيرية و ممارستها حسب طبيعة كل نشاط من خلال المؤسسات التي تنشأ لهذا الغرض ، وذلك تحقيقا للأهداف الآتية :-

- نشر و تعميق الرياضة الجماهيرية مفهوماً و تطبيقاً كما بشر بها الكتاب الأخضر.
- فتح المجال أمام الشباب لتوسيع قاعدة الممارسة لأنشطة الرياضة الجماهيرية.
- إتاحة الفرصة لهواة رياضة الدراجات للمشاركة مع العمل على تحسين أدائهم و تطويره و نشر هذا النوع من الرياضة بين فئات المجتمع.
- خلق فرص التنافس الشريف و التألق و الإبداع .
- ربط الفرد ببيئته و مجتمعه و غرس روح التعاون في المجتمع .
- نشر الألعاب الشعبية التي تتميز عن كافة الرياضات التقليدية مما يبرز هوية المجتمع الليبي الثقافية .
- إتاحة الفرصة لممارسة الأنشطة الترويحية البحرية و الشاطئية للشباب في صورة مسابقات من اجل كسب الصحة و نشر الوعي بأهمية البحر و استغلال الشاطئ الليبي .
- تصحيح الوضع الراهن للأندية ، و إرساء مفاهيم الرياضة الجماهيرية في مناخ صحي سليم خال من التعصب الأعمى و بعيداً عن الحساسية المفرطة وذلك من خلال إقامة مسابقة النشاط الجماهيري المتكامل للأندية .

و قد شملت البرامج و المناشط التي أقيمت في مجال الرياضة خلال العام 2006 مسيحي (تظاهرات لمختلف الألعاب الرياضية – مهرجانات ومسابقات للألعاب الجماهيرية – مسابقات النشاط الجماهيري المتكامل) بمختلف الشعبيات شارك فيها 141.470 من الفئات الشبابية .

خامساً :العمل التطوعي الشبابي

انطلاقاً من أهمية العمل التطوعي ودوره في تأكيد روح الانتماء وتفعيل بوادر العطاء ،وخلق جيل مرتبط بوطنه وفي لثورته ومتحمل لمسؤوليته بناء المجتمع على كافة الأصعدة وفي شتى الميادين .

فقد نفذت اللجنة الوطنية للعمل التطوعي الشبابي خلال هذا العام وعبر فروعها ولجانها المحلية المختلفة أنشطة وبرامج تطوعية إنسانية وصحية وتعليمية و توعوية وبيئية واجتماعية ، حيث تمت المشاركة في حملات التشجير ، وحملات النظافة ، وحملات السلامة المرورية ، مخيمات العمل التطوعي ، المناشط الرياضية والندوات الثقافية والعلمية ، حملات التوعية الصحية .. الخ .

وبلغ عدد المناطق التي نفذ فيها العمل (440) منطقة ، وكان مجموع المتطوعين في هذه الحملات (39340) ألف متطوع .

كما نفذت اللجنة الوطنية للعمل التطوعي الشبابي عدداً من الزيارات الإنسانية للمراكز الصحية ومراكز العجزة والمسنين ، إلى جانب تقديم الإعانات للأسر محدودة الدخل في عدد من الشعبيات .

سادساً : التعاون الفني

انطلاقا من دور مكتب التعاون الفني في توظيف الاتفاقيات ، وتقديم المقترحات في مجال التعاون الثقافي والاجتماعي والفني والرياضي، والإعداد للزيارات التي تقوم بها الوفود الشبابية والرياضية ، والمشاركة في المؤتمرات المحلية والدولية ، فقد تمت المشاركة في حوالي 23 ندوة وملتقى رياضي في الداخل والخارج شارك فيه حوالي 361 مشاركا .

قطاع
الشؤون الاجتماعية

مقدمة

تنفيذاً لتوجيهات الأخ/القائد وقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية عكفت اللجنة الشعبية العامة لقطاع الشؤون الاجتماعية على وضع جملة من البرامج التنفيذية في مجال العمل الاجتماعي لتحقيق ما يصبوا إليه المجتمع .

في مجال شؤون المرأة ورعاية الأسرة :

- مراجعة التشريعات ذات العلاقة بالمرأة والأسرة وتطويرها .
- إقامة محاكم متخصصة ومنفصلة للنظر في قضايا الأحوال الشخصية والأسرية بالتنسيق مع اللجنة الشعبية العامة للعدل .
- تنظيم إجراءات الحصول على النفقة الشرعية من المنفق إلى المستحق تضمن حصول المستحق على هذه النفقة في مواعيدها .
- إقامة مؤسسات اجتماعية لاستضافة المرأة في حالات الإيقاف المؤقت على ذمة التحقيق.
- استحداث مكاتب توجيه واستشارات أسرية تستهدف معالجة المشكلات القانونية والاجتماعية .
- الاهتمام بمراكز الأمومة والطفولة ، والتأكيد على أهمية إجراء الفحوصات الطبية قبل الزواج .
- معالجة الأسباب والدوافع والنتائج المترتبة على تأخير الزواج وتمكين القادمين عليه من الحصول على المساكن والتسهيلات اللازمة للحصول على القروض والسلف الاجتماعية .
- القيام بالدراسات والبحوث التي تهتم بقضايا الأسرة ومشاكلها ومعالجة الظواهر الاجتماعية السلبية التي تواجهها .
- إنشاء لجنة وطنية تعنى بالنهوض بالمرأة تضم كافة الجهات ذات العلاقة والإعداد لعشرية النهوض بالمرأة (2007، 2017) مسيحي .
- تهيئة الظروف الاجتماعية والاقتصادية الداعمة لمشاركة المرأة في كافة مناشط الحياة والاهتمام بالأسرة المنتجة ودعمها .

في مجال رعاية الطفل وصون حقوقه :

- ضمان تيسير وتوفير ما تحتاجه الأم الحامل من غذاء وإرشاد صحي ، عن طريق مراكز صحية اجتماعية متخصصة .
- الاكتشاف المبكر لأي عاهات خلقية في الطفل ، والعمل على علاج مسبباتها .
- حماية الطفولة من الجور والعسف بتأمين علاقات إنسانية سوية للطفل داخل إطاره الاجتماعي في الأسرة والمؤسسة التعليمية والمجتمع .
- اعتماد نظام مراكز الرعاية والتوعية الاجتماعية ومكاتب الاستشارة الأسرية .
- توفير متطلبات التنشئة الاجتماعية بالمؤسسات التعليمية والأندية ومؤسسات الطفولة كافة .
- دعم الأسر الكبيرة مادياً ومعنوياً وتوفير المتطلبات اللازمة لرعاية أبنائها .
- الحق في نزع الولاية لمبررات إنسانية واجتماعية من الولي أو المولى ، وذلك في حالة قصوره عن أداء واجبه تجاه الطفل المناط به أو عند إلحاق ضرر مادي أو معنوي به وفق ما تقرره المحكمة المختصة .
- اعتماد برامج الكفالة والاستضافة ، ونظام المرضعة بالنسبة لأطفال مؤسسات الرعاية الاجتماعية .
- التقليل من الاعتماد على أجهزة الضبط الرسمي في معالجة قضايا المخالفات والجنح للأطفال .
- إيجاد مصادر تمويل ذاتية ودائمة لمؤسسات الرعاية الاجتماعية وبرامج الطفولة عن طريق الاستثمارات ومنح التسهيلات لها .
- الاهتمام بثقافة وإعلام الطفل والنشر ، بما يحقق رسالة إعلامية وثقافية ذات مضمون يساهم في إعداد النشء وإتاحة الفرصة أمامه للتألق .
- أن تشمل مخططات المدن والقرى ساحات وملاعب وحدائق ومرافق خدمات خاصة بالأطفال .

في مجال الرعاية الاجتماعية والتضامن الاجتماعي :

- مراجعة التشريعات النافذة وتطويرها وإصدار اللوائح اللازمة لتنظيم منافع التعليم والصحة والسكن .

- تدبير الموارد المالية اللازمة لتغطية العجز القائم في تمويل المعاشات الأساسية وخاصة بعد إلغاء الرسوم الجمركية على السلع .
- الاهتمام بقطاع الشؤون الاجتماعية ، وذلك بتغطية احتياجاته لتنفيذ واستكمال البنية الأساسية للقطاع حتى يتسنى تنفيذ المشروعات اللازمة للرعاية الاجتماعية .
- التركيز على التوعية والتثقيف الاجتماعي ورصد المبالغ اللازمة لذلك .
- الاهتمام بشريحة المعاقين والعمل على الحد من الإعاقة من خلال الاكتشاف المبكر لها والإعداد الجيد لمعلمي ومدربي ذوى الاحتياجات الخاصة .
- المسح الميداني للأسر الفقيرة والمحرومين من الثروة وإعادة تقييم المعاش الأساسي .

في مجال الضمان الاجتماعي :

- مراجعة وتقييم التشريعات النافذة والعمل على تطويرها .
- ضرورة إيفاء الخزانة العامة والجهات الأخرى بتسديد ما عليها من التزامات .
- على اعتبار أن الصندوق مؤسسة ترعى أموال المضمونين فإن الأمر يقتضي أن تكون هذه المؤسسة بمنأى عن التغيرات الإدارية .
- إعادة هيكلة استثمارات الصندوق بما يؤدى إلى تحقيق الهدف الذي نبتغيه بمخاطرة أقل وعائد أكثر .
- حماية أموال وأملاك الصندوق وتسجيل عقاراته وإعادة ماتم الاستحواذ عليه من جهات أخرى .

في مجال الجمعيات والنشاط الأهلي :

- مراجعة التشريعات المنظمة للجمعيات بمختلف مجالاتها وبما يؤدى إلى تفعيل دورها بالمشاركة الفعالة في التنمية الاجتماعية .
- تشجيع الجمعيات الأهلية المساهمة في على نشر الوعي الاجتماعي .
- التشجيع على إشهار الجمعيات الأهلية والخيرية التي تهتم بشؤون وقضايا الأسرة والمرأة والطفل .
- إنشاء منتديات اجتماعية لقضاء أوقات فراغ كبار السن، وربط اللحمة الاجتماعية داخل الأحياء والقرى والأرياف .

- تشجيع البرامج الاجتماعية الجماعية ، وذلك لمعالجة ظواهر التخلف والانحراف الاجتماعي .

في مجال التنمية البشرية والبحوث والدراسات:

- إنشاء مركز بحثي متخصص للدراسات الاجتماعية والنفسية والقانونية يساهم في دراسة الظواهر السلبية المختلفة في المجتمع والعمل على إيجاد الحلول الملائمة لها .
- إنشاء مؤسسة تتولى رعاية الأسر الفقيرة وأصحاب المعاشات والمعاقين والأرامل والمطلقات وأبناء دور لرعاية ، وذلك بتسهيل مهمة إقراضهم وإعداد الدراسات للمشروعات التي ترفع من مستوى معيشتهم وإعداد الحاضنات اللازمة لذلك .

المشروعات التنموية:

يحتاج قطاع الشؤون الاجتماعية لتنفيذ هذه البرامج إنجاز بنية أساسية للقطاع يمكن تحديد معالمها في الأتي :-

المستهدفات :-

- رعاية المعاقين وتمكينهم من المشاركة في العمل والإنتاج داخل المجتمع .
- دعم الأسرة الكبير والمحتاجة من محدودي الدخل وإعانتهم في مجالات الحياة المختلفة وتوفير المؤسسات الخدمية .
- تفعيل برامج العمل الاجتماعي لتشمل كافة الشرائح الاجتماعية المستهدفة بمنظومة الشؤون الاجتماعية والاهتمام بمراكز التنمية الاجتماعية وإنشاء المنتديات الثقافية .
- سد المتطلبات للمؤسسات الاجتماعية الإيوائية ولفترات زمنية طويلة باستكمال إنشاء هذه المؤسسات خلال الفترة التنموية .
- توفير السكن المناسب للشرائح المستهدفة .

أولويات التنفيذ :-

- صيانة واستكمال المرافق والمؤسسات القائمة وتزويدها بما تحتاج إليه لضمان استمرار تقديم الخدمات بالصورة لجيدة .
- إنشاء المراكز الإيوائية بالمناطق التي لا تتوفر بها مثل هذه الخدمات .

- إنشاء المؤسسات الاجتماعية وفقاً للدراسات الهندسية الحديثة وتوظيفها على أكمل وجه.
- إنشاء مراكز الحد من الإعاقة والمراكز الطبية الحديثة وغير المتوفرة حالياً لتقديم أفضل الخدمات للمشمولين بالرعاية الاجتماعية .

المشاريع المدرجة في البرنامج الإنمائي:-

البنية الأساسية :

مجال الرعاية الاجتماعية :-

- إنشاء مشروع دار رعاية الطفل بغوط الشعال .
- إنشاء مجمع الرعاية الاجتماعية الشامة بنغازي .
- استكمال إنشاء مسرح الطفل بنغازي .
- إنشاء البيت الاجتماعي بطرابلس .
- إنشاء مراكز استقبال الحالات الطارئة بمختلف الشعبيات .
- إنشاء دور وتوجيه الأحداث – إناث + ذكور .
- إنشاء مجمع الرعاية الاجتماعية الشاملة فزان .

مجال رعاية المعاقين :

- إنشاء عدد (3) مراكز للاكتشاف المبكر للإعاقة .
- إنشاء مؤسسة شاملة لذوى الاحتياجات الخاصة بمصراتة .
- إنشاء مركز لرعاية وتأهيل متعددي الإعاقة بنغازي .
- تطوير عيادات السمعيات .
- إنشاء مركز لعلاج حالات التوحد .
- مشروع استكمال وتجهيز مصحة السواني لتكون مؤسسة علاجية للمعاقين .

برنامج إنشاء وصيانة وتجهيز مقرات لقطاع الشؤون الاجتماعية :

- إنشاء مباني إدارية في مختلف الشعبيات .
- إنشاء مكاتب خدمية بالمناطق .
- إنشاء مخازن للطورائ .

- صيانة المباني والمؤسسات والمراكز القائمة .
- إنشاء المنتديات الاجتماعية .
- إنشاء عدد (3) مراكز إعداد مدربي ومعلمي ذوى الاحتياجات الخاصة .
- تجهيز المراكز والمؤسسات الإيوائية .

برنامج الخدمات الإسكانية :

- مشروع إنشاء صندوق التنمية الاجتماعية .
- إنشاء وحدات سكنية جديدة .
- مشروع منفعة السكن للفئات المشمولة بالرعاية الاجتماعية .

البحوث والدراسات والتثقيف الاجتماعي :-

- إنشاء مركز البحوث الاجتماعية والنفسية والقانونية .
- المؤتمرات والندوات حول المرأة والأسرة .
- ندوات علمية حول مكافحة الأمراض والظواهر الاجتماعية السلبية .
- المسابقة حول التأليف للطفل - القصة - المسرح - الغناء .
- مشروع مكتبة الطفل موزع على الشعبيات .
- إنشاء قناة فضائية للأسرة والطفل .
- إنشاء وتجهيز مركز التوثيق والمعلومات القطاعي .
- مشروع المسح الميداني للأسر المحتاجة للسكن - جميع الشعبيات .

صندوق الضمان الاجتماعي:

1- يقوم صندوق الضمان الاجتماعي بتسجيل المشتركين في نظام الضمان الاجتماعي وتحصيل الاشتراكات منهم والتفتيش على الجهات المسددة لهذه الاشتراكات .

2- دفع مرتبات المواطنين والأجانب الذين أحيلوا على التقاعد بموجب:

قانون التأمين الاجتماعي .

التقاعد المدني .

الضمان الاجتماعي رقم(13) لسنة 1980 مسيحي .

التقاعد العسكري .

القانون رقم (8) ، التقاعد الاختياري .

3- يحث الصندوق العاملين لحساب أنفسهم على ربط اشتراكهم بالصندوق لما فيه صالحهم وصالح أسرهم.

4- يدير الاستثمارات التابعة للصندوق سواء كانت شركات فندقيـــة أو شـــركات خدمية أو مساكن وغيرها وتحصيل العائد لصالح المضمونين .

5- جاري العمل على تقييم أداء الصندوق بما يـــؤدي إلـــى تفعيـــل دوره وإدارة استثماراته بما يحقق عائد على المضمونين.

6- جاري دراسة تحسين أوضاع المضمونين الذين يعولون وتقل مرتبـــاتهم عـــن (200) دينار شهرياً ضمن برنامج المحرومين من الثروة، من خلال فرق البحـــث الاجتماعي والاقتصادي الميداني الشامل التابع لصندوق التضامن الاجتماعي.

صندوق التضامن الاجتماعي :

في إطار الاهتمام بذوي الدخل المحدود وتحسين دخولهم صدرت قرارات اللجنـــة الشعبية العامة الآتية:

1- صدر قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (277) لسنة 1374و.ر بشأن زيـــادة قيمة المعاشات الأساسية بحيث تصبح على النحو الأتي:

- (130) دينار للمستحقين الذين لا يعولون.
- (180) دينار للمستحقين من الأسر المكونة من شخصين.
- (220) دينار للمستحقين من الأسر المكونة من ثلاث أشخاص فأكثر.

وسيتم تنفيذ القرار اعتباراً من تاريخ 1374/12/01**و.ر** (2006 **مسيحي**).

2- صدر قرار اللجنة الشعبية العامـــة رقـــم (207) لســـنة 1374و.ر (2006 مسيحي) بضم فئة الأطفال الصم وضعاف السمع دون سن الثامنة عشرة لأصحاب المعاشات الأساسية.

3- صدر قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (281) لسنة 1374و.ر بالموافقة على إصدار لائحة تنظيم بعض المنافع المقررة للمعاقين بموجب أحكام القانون رقم (5) لسنة 1987 مسيحي بشأن المعاقين وكلفت كل القطاعات بتنفيذها كل فيما يخصه.

4- صدر قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (385) لسنة 1374و.ر بشـــأن مـــنح مكافأة مالية مقطوعة بقيمة (230) دينار لأصحاب المعاش الأساسي بمناسبة أعياد الفاتح العظيم وشهر رمضان المبارك.

5- تم توزيع عدد(78) وحدة سكنية على بعض الأسر المستحقة للمعاش الأساسي مجاناً وبدون مقابل، وجاري حصر بقية الأسر وسيتم توفير سكن لها ضمن برنامج المحرومين من الثروة.

6- تم توزيع عدد من المساكن على أبناء الرعاية الاجتماعية المقدمين على الزواج.

7- تم إقامة أعراس جماعية لأبناء مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

8- عمل الصندوق على تنفيذ المبادرة الإنسانية النبيلة للأخ/ قائد الثورة بشأن توزيع الثروة على المحرومين منها وذلك من خلال لجان المسح الميداني الاجتماعي والاقتصادي على مستوى المؤتمرات الشعبية الأساسية.

ويقوم الصندوق بالمهام التالية:

-القيام بكل ما يخص الرعية الاجتماعية من حيث إدارة المؤسسات الاجتماعية بمختلف أنواعها مثل دور رعاية الطفل والمسنين والمرأة والإحداث الجانحين .

- كل ما يخص المعاقين بإدارة مراكز المعاقين ودور الرعاية المختلفة لمتعددي الإعاقة وتنمية القدرات الذهنية وغيرها .

- الإشراف الكامل على مدارس تعليم الصم وضعاف السمع .

- إدارة المعاش الأساسي وصرفه لمستحقيه .

- تقديم المساعدات والإعانات الاجتماعية سواء كانت مادية أو عينية .

- تقديم التعويضات العينية والمادية في حالات الكوارث والنكبات الطبيعية .

- تقديم منفعة السكن لمحدودي الدخل وأبناء دور الرعاية .

- توفير الوسائل المعينة للمعاقين من دراجات نارية وعادية وكراسي متحركة وغيرها .

- إجراء البحوث والدراسات للظواهر الاجتماعية المختلفة .

- صرف المعاشات الاستثنائية لمستحقيها .

- كل القوانين واللوائح التي تتعلق بالكفالة والاستضافة لمجهولي النسب من الأطفال.

ويأمل الصندوق في دعم ومساندة المؤتمرات الشعبية الأساسية لتمكينه من الرعاية والاهتمام بالشرائح الاجتماعية التي يرعاها الصندوق وبما يحقق العدالة الاجتماعية.

قطاع
الصحة والبيـئة

مقدمـــة

لقد شهد قطاع الصحة خلال العقود الثلاثة الماضية تقدماً ملحوظاً، فقد تم تنفيـذ المرافق الصحية بمختلف أنواعـه وكافة مستوياتها المتمثلة في (1253)عيـادة ومركز ووحدة رعاية صحيـة أولية و (85) مستشفى بسعة سـريرية بلغـت (19499) سرير، كما نفـذ عدد كبير من مرافـق الـدعم المتمثلـة بالمعاهـد الصحية ، ومخازن الإمداد الطبي بمختلف أحجامها ، وقد تحقق بـذلك معـدلات كمية ونوعية متقدمة ،تتلخص في الأتي :

تحقيق معدلات مرضية لكل عشرة آلاف مواطن للعنصر الطبي والطبي المساعد على النحو التالي :

- طبيب بشري 12.5
- طبيب أسنان 2.5
- صيـدلـي 2
- ممرضة قابلة 48

ولقد تحقق بفضل البرنامج الوطني للتحصين والحملات المتلاحقة لغرض تعزيز المناعة لدى الأجيال القادمة تحقيق معدلات مرتفعة تفـوق { 90 % } للتغطيـة بالتطعيمات حيث أصبحت الجماهيرية **خالية من بعض الأمراض المعدية وهي:**

1. **الجدري.**
2. **الكزاز الوليدي.**
3. **شلل الأطفال.**
4. **الجذام.**

ولقد شرعت اللجنة الشعبية العامة للصحة والبيئة منذ إعادة بناءها خـلال شـهر الربيع 1374 و.ر 2006 مسيحي في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنظيم الجهاز الإداري للجنة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ قـرارات المـؤتمرات الشـعبية الأساسية حيث عقدت { 4 } اجتماعات لهذا الغرض وقد تم بعون الله الشـروع في الإجراءات التنفيذية لما أقرته المؤتمرات الشعبية الأساسية وفقاً للأتي:

أولا : **خطة تنفيذ السياسات الصحية وفقاً لتوجيهات الأخ / قائد الثورة وقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية** .

إعداد ورقة فنية لتنفيذ السياسات التي أقرتها المؤتمرات الشعبية الأساسية خلال مناقشتها لملف الصحة بدورة انعقادها الثانية خلال العام 1373 و.ر 2005 مسيحي حيث عرضت على مجلس التخطيط العام خلال جلسته المنعقدة شهر الحرث 2006 مسيحي كما تم إعداد البرامج التنفيذية لتنفيذ هذه السياسات وقد تضمن وثيقة الخطة البرامج التالية :

1- تطوير الرعاية الصحية الأولية ونظام الإحالة

2- إعادة تأهيل المرافق الصحية القائمة .

3- مكافحة الأمراض المعدية وغير المعدية.

4- تحسين أداء النظام الصحي.

5- تنمية الموارد البشرية.

6- البرامج الصحية الوطنية (القلب والأوعية الدموية- الأورام- زراعة الأعضاء) .

7- البرنامج الوطني للبيئة.

وقد تضمن قرار اللجنة الشعبية العامة رقم { 57 } لسنة 1374 و.ر 2006 مسيحي بشأن تنظيم أمانة اللجنة الشعبية العامة للصحة والبيئة استحداث مركز للمعلومات والتوثيق وتم اعتماد خطة لتطوير نظام المعلومات الصحي ، كما تم استكمال موقع قطاع الصحة والبيئة على شبكة المعلومات الدولية وتنفيذ عدد من الدورات التدريبية في مجال المعلومات .

ثانياً : **مجال خدمات الرعاية الصحية الأولية** :

في إطار تفعيل دور مراكز ووحدات الرعاية الصحية الأولية وتقييمها والوقوف على المشاكل والصعوبات التي تواجه هذه الوحدات سعياً للنهوض بخدماتها والرفع من مستواها لتكون الواجهة الأمامية لتقديم الخدمات العلاجية والوثائق للمجتمع العربي الليبي ،فقد تم اتخاذ جملة من الإجراءات تتلخص في الأتي :-

1- تنفيذ دورة حول الولادة الطبيعية والتشخيص المبكر ومضاعفاتها بمشاركة عدد من العناصر الوطنية في مجال القبالة وذلك بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية .

2- تنفيذ دورة تدريبية حول العلاج المتكامل لأمراض الطفولة والذي يستهدف تأهيل عناصر طبية وطنية في مجال معالجة مشاكل الأطفال وذلك بالتعاون مع منظمة اليونسيف للطفولة .

3- تعزيز البرنامج الوطني للصحة المدرسية من خلال توفير التجهيزات الطبية ووسائل النقل اللازمة لتنفيذ البرنامج وفقاً لما هو معتمد .

4- تنفيذ الحملة الوطنية الثانية للتطعيمات بإشراف المركز الوطني للوقاية من الأمراض السارية والمتوطنة ومكافحتها بقصد تعزيز المناعة لدى بعض الفئات من الشباب ضد مرض التهاب الكبد البائي وضمان خلو الجماهيرية من شلل الأطفال .

5- اعتماد الخطة الوطنية للتوعية والتثقيف الصحي للسنوات 2006 – 2010 مسيحي ، كما يجري الاستعداد لافتتاح قناة الجماهيرية الصحية الفضائية وهي قناة تعليمية وتثقيفية في مجال الصحة .

ثالثاً : الموارد البشرية

تشكل الموارد البشرية بقطاع الصحة المورد الأهم لهذا القطاع حيث يبلغ إجمالي عدد العاملين بالقطاع{82816 }عنصراً طبي وطبي مساعد وإداري وخدمي ، موزعة على النحو التالي :

1. العناصر الطبية { أطباء بشريون ، أطباء أسنان ، صيادلة } { 10571 } عنصر
2. التمريض والقابلات { 31624 } عنصر .
3. الفنيين الصحيين { 13652 } عنصر .
4. العناصر الإدارية والخدمية { 26969 } عنصر .

وقد شرعت أمانة اللجنة الشعبية العامة للصحة والبيئة في تنفيذ عدد كبير من الدورات التدريبية لرفع كفاءة هذه العناصر من خلال دورات محلية وخارجية.

كما يتولى مجلس التخصصات الطبية تأهيل العناصر الطبية الوطنية في مختلف التخصصات الطبية من خلال برامجه التدريبية وقد التحق به 3471 طبيب تحصل منهم عدد 327 طبيب على شهادة التخصص في 11 تخصص مختلف .

رابعاً : بمجال خدمات الإسعاف :

يجري تقديم خدمات الإسعاف البري من خلال مكاتب الإسعاف الموزعة بجميع شعبيات الجماهيرية العظمى كما يتم توفير خدمات الإسعاف الطائر للحالات التي تستلزم ذلك ، وقد تم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطوير خدمات الإسعاف من خلال توريد عدد 194 سيارة إسعاف ونقل المرضى يتوقع توريدها قريباً .

وفي مجال الإغاثة فقد تولت الهيئة الليبية للإغاثة والمساعدات الإنسانية تقديم المساعدات لبعض الدول العربية والأفريقية لتخفيف عبئ الكوارث وبما يليق بمكانة الجماهيرية العظمى .

خامساً : مجال الإمداد الطبي :

تم توفير أصناف الأدوية والمستلزمات الطبية للعام 1374و.ر 2006 مسيحي وفقاً لما خصص لهذا البند خلال العام1374 و.ر2006 مسيحي وهو مبلغ(260) مليون دينار ليبي ، و وقد تولت المستشفيات توفير أصناف الأدوية الخاصة بها من خلال شركات توريد الأدوية والوكالات المتخصصة في هذا المجال كما تم تشكيل اللجان الفنية لضمان توفير الأدوية والمستلزمات الطبية للعام 1375 و.ر2007 مسيحي ، وستتولى المستشفيات المستقلة مالياً و إدارياً توريد مخصصاتها من أصناف الإمداد الطبي ، في حين تتولى الشركة الوطنية للأدوية والمستلزمات الطبية توريد أصناف الأدوية المتخصصة وفقاً للتشريعات النافذة بالخصوص .

وفي مجال توريد التجهيزات والمعدات الطبية تم اتخاذ الإجراءات لتجهيز بعض الأقسام المتخصصة في عدد من مستشفيات الجماهيرية العظمى على النحو التالي :

1- أقسام الإسعاف والحوادث والاستقبال وعددها ((58)) .
2- أقسام النساء والتوليد وعددها ((42)) .
3- أقسام حديثي الولادة وعددها ((42)) .

4- أقسام القلب والعناية وعددها ((19)) .

5- غرف العمليات بالمستشفيات المركزية وعددها ((11)) .

6 - تجهيز المركز الوطني لتشخيص وعلاج العقم بطرابلس

وقد بلغت القيمة الإجمالية لهذه التجهيزات ((42,385,145.015 د.ل))

سادساً : الخدمات الطبية :

- قامت عدد من المستشفيات والمراكز المتخصصة بتنفيذ برنامج الأساتذة الزوار من خلال ترتيب زيارات عدد من المستشارين في مختلف التخصصات لعلاج عدد من الحالات المستعصية بالداخل وتدريب العناصر الوطنية في مجال تخصصهم كما تم في هذا الصدد عقد عدد من اتفاقيات التوأمة بين هذه المراكز والمستشفيات المناظرة لها ببعض الدول الأوربية .

- تم تشكيل استحداث برنامج لعمل الأطباء الوطنيين بمناطق الجنوب بهدف تحسين وتطوير الخدمات بالمناطق النائية بالعناصر الوطنيين ويجرى العمل على توأمة مستشفيات الشمال مستشفيات الجنوب وتمت تؤمة مستشفى مصراتة المركزي مع مستشفى غات ،كما يجرى العمل الآن على توفير العناصر الطبية والطبية المساعدة لسد النقص الفعلي في المرافق الصحية المختلف الشعبيات

- تولى البرنامج الوطني لزراعة الأعضاء توفير خدمات طبية متقدمة في مجال زراعة الكلى حيث تم تنفيذ 94 عملية زراعة كلى من خلال البرنامج .

- إعداد مقترح بمعدلات الأداء للقطاع وهو الآن قيد المراجعة باللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل لغرض الاعتماد ، كما تم تشكيل لجنة لإعداد تصور لاستحداث نظام الاعتماد والجودة للخدمات الصحية وكذلك نظام للحسابات الصحية الوطنية وباشرت اللجنة أعمالها بالخصوص.

سابعاً : النشاط الطبي التشاركي والخدمة الوطنية :

تنفيذاً للقانون رقم (5) لسنة 1430 ميلادية بشأن الخدمة الوطنية ، تولت أمانة اللجنة الشعبية العامة للصحة والبيئة اتخاذ الترتيبات اللازمة لتنظيم مزاولة المهن الطبية و نشاط التشاركي في قطاع الصحة و ذلك بإعداد الأسس الخاصة بتنظيم مزاولة هذه المهن و الإجراءات العملية لتنفيذ برنامج الخدمة الوطنية من خلال

آلية مناسبة تضمن الاستفادة من خدمات العناصر الوطنية في مجال الخدمة الوطنية في المجالات التالية : -

- العمل في الرعاية الصحية الأولية و أقسام الإسعاف و الطوارئ والمستشفيات والعيادات والمرافق الصحية العامة و الصيدليات و المعامل .
- برنامج إمداد الجنوب و المناطق النائية .
- المشاركة في أعمال الإغاثة الطبية الداخلية والخارجية .
- برنامج الفريق الطبي الزائر المحلي للشعبيات المحتاجة .
- المساهمة في برامج التثقيف الصحي .

كما يجري تنظيم القطاع التشاركي والخاص في مجال الخدمات الصحية من خلال إعداد الضوابط والمعايير لضمان جودة الخدمات التي يقدمها القطاع الأهلي بما يساهم في تكامل الخدمات مع المرافق الصحية العامة .

ثامناً : المشروعات :

1- حجم التعاقدات السابقة بالشعبيات

المشروعات المتعاقد عليها في السابق من خلال الشعبيات تبلغ قيمتها الإجمالية (256,360,977 د.ل) **وهي مشروعات يجري تنفيذها .**

2- التعاقدات الجديدة

قامت اللجنة الشعبية العامة للصحة والبيئة بالتعاقد على عدد (6) مشاريع وهي حسب الأتي :-

ر.م	اسم المشروع	قيمة العقد د.ل
1	استكمال صيانة وتطوير وتجديد مستشفى زوارة المركزي	21,000,000
2	استكمال صيانة وتطوير وتجديد مستشفى الخمس	27,000,000
3	صيانة وتطوير مستشفى الجلاء للحوادث بنغازي	19,300,000
4	صيانة مستشفى القلب بنغازي	1,265,000
5	توريد وتركيب الأجهزة والمعدات الخاصة بالبرنامج الوطني لزراعة القرنية	2,928,000
6	صيانة مركز الصرع بنغازي	978,840
	الإجمالي	**72,471,840.000 د.ل**

3- مشروعات جديدة مكلف بها جهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية

المشروعات المكلف بها جهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية بناءً علـــى قـــرار اللجنة الشعبية العامة عددها (7) مشاريع وبقيمة تقديرية (**100**) مائة مليون دينار والمشاريع هي :-

1- صيانة وتطوير مستشفى الفاتح بالمرج.

2- صيانة وتطوير مستشفى الوحدة بدرنة.

3- صيانة وتطوير مستشفى شحات للأمراض الصدرية.

4- صيانة وتطوير مستشفى عمر المختار القروي بالبيضاء.

5- صيانة وتطوير مستشفى سوسة القروي.

6- صيانة وتطوير قسم الباطنة بمستشفى طرابلس المركزي .

7- صيانة وتطوير قسم المسالك البولية بمستشفى طرابلس المركزي.

4- مشروعات الصيانة

قام القطـــــــاع بالتعاقد على صيانة عدد (31) مرفق صـــحي بقيمـــة إجماليـــة وقدرها (**11,500,000**) **د.ل**

تاسعاً: التعاون الدولي :

في إطار تطوير الخدمات الصحية بالجماهيرية العظمى والاســتفادة مــن أحــدث التقنيات في مجال الخدمات الطبية تم خلال العام 1374 و.ر 2006 مســيحي ، توقيع عدد من اتفاقيات ومحاضر التعاون المشترك بيين الجماهيرية العظمى وعدد من دول العالم .

قطاع
التعليم العالي

مقدمـــة

حظي قطاع التعليم منذ قيام ثورة الفاتح العظيم باهتمام كبير من أجـل إعـداد كوادر علمية مؤهلة تستطيع القيام بدورها في تنفيذ خطط التنمية ونقل المجتمع من التخلف إلى التقدم وشهدت مرحلة التعليم العالي، خصوصاً، توسعاً ملحوظاً في عدد المؤسسات حيث ارتفع العدد من جامعة واحدة (الجامعة الليبيـة) فـي العام الجامعي (70/69) تضم (13417) طالباً وطالبة، إلى أكثر مـن سـبعة وعشرين جامعة عامة في سنة (2004/2003مسيحي)، تمت إعادة هيكلتها في اثنتي عشر جامعة تشمل كل التخصصات في منظومة التعليم العـالي، ومنهـا ثلاث جامعات ذات طبيعة خاصة، بالإضافة إلى عدد (33) معهداً عاليـاً فـي التخصصات التقنية والطبية المختلفة.

كما يشرف قطاع التعليم العالي حالياً على عدد من مؤسسات التعليم الأهلـي، وتضم الجامعات العامة أكثر من ألف قسم علمي متخصص، بالإضافة إلى مـا تحتويه مؤسسات التعليم التشاركي من تخصصات ، وقد جاءت إعادة هيكلـة الجامعات من أجل الحفاظ على جودة التعليم العالي وزيادة التركيز على نوعية مخرجاته.

وقد ركزت اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي، منذ تشكيلها، على جودة التعليم العالي، والارتقاء بمستواه، وتصحيح مواطن الضعف والتأكيد على الايجابيـات المتمحورة حول التوسع في قاعدة التعليم العالي ومؤسساته المنتشرة في كافـة الشعبيات.

التوجهات المستقبلية للقطاع:

- إتاحة فرص التعليم العالي للقدرين عليه ذهنياً وبما يتلاءم مـع الإمكانيـات المتاحة ومخططات التنمية.

- جودة التعليم العالي ونوعينه هما الإطار الـذي يحـدد توزيـع مؤسسـاته وانتشارها أفقياً.

- تقديم برامج التعليم العالي وفقاً للمنهج العلمي السليم، وبما يسهم في خدمة المجتمع، وتلبية متطلباته التنموية، وتطويره علمياً وتقنياً.

- الاهتمام ببرامج الدراسات العليا بالداخل والخارج ودعمها باعتبارها القاعدة الرئيسية للبحث العلمي .

- تشجيع البحث العلمي وتوجيهه لدراسة مشاكل المجتمع الثقافية والاجتماعية وربط مؤسساته بغيرها من مؤسسات المجتمع العامة والخاصة، والعمل على أن تكون الجامعات هي الرائدة في مجالات البحث العلمي المتقدم.

- تشجيع القطاع الأهلي على المساهمة في تمويل التعليم العالي وتوفير تخصصات جديدة في منظومة التعليم العالي بما لا يخل بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية أو بمستوى مخرجات التعليم العالي.

- تطوير نظم وبرامج وتقنيات التعليم المفتوح والمستمر، والتعلم عن بُعد، وابتكار أنماط جديدة من التعليم العالي.

- العمل على توفير سبل للإقراض الطلابي تتولى منح قروض لجميع الطلاب تمكنهم من مواصلة دراستهم الجامعية والعليا دون تحميل أسرهم مشقة توفير مصاريفهم الدراسية.

1- **إعادة هيكلة مؤسسات التعليم العالي**:

حفاظاً على المكتسبات التي تحققت في هذا القطاع وللارتقاء بمخرجات التعليم العالي، وللحفاظ على الجودة والنوعية، تم العمل بتوسع على انتشار مؤسسات التعليم العالي على المستوى الأفقي مع التركيز على توحيد الإمكانيات والقدرات الإدارية والبشرية لهذه المؤسسات.

إن خريطة التعليم العالي في الجماهيرية، وفقاً لهذا الانتشار، تعتبر نموذجية مقارنة بالمعايير العالمية والتي تحدد جامعة لكل مليون نسمة، في حين يوجد في الجماهيرية جامعة لكل (400) ألف نسمة.

2- **متابعة مؤسسات التعليم العالي التشاركي**:

من أجل الوقوف على أوضاع مؤسسات التعليم العالي الأهلي (التشاركي)، أصدرت اللجنة الشعبية العامة لائحة التعليم والتدريب الأهلي بموجب قرارها رقم (249) لسنة 1373 و.ر، والتي تتضمن النواحي الفنية والإجرائية لإنشاء واعتماد مؤسسات التعليم العالي الأهلي (التشاركي) بما يتمشى والقوانين والقرارات الصادرة بشأن التعليم التشاركي ، وتم تشكيل لجنة اعتماد مؤسسات

التعليم العالي والتي تتولى دراسة ملفات مؤسسات التعليم العالي التشاركي، والتي أنجزتها اللجان الفنية بالجامعات العامة وتقديم توصياتها بشأن اعتماد هذه المؤسسات.

كما قامت اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي بتقديم مشروع قانون بهدف تنظيم إجراءات تأسيس واعتماد مؤسسات التعليم العالي التشاركي وهو كفيل -في حالة إقراره من جماهير المؤتمرات الشعبية الأساسية- بالتغلب على كافة الإشكاليات التي صاحبت مسيرة التعليم العالي التشاركي خلال السنوات الماضية.

3- **تطوير مناهج الجامعات بما يتلاءم ومخرجات الثانويات التخصصية**:

شكلت أمانة اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي لجان فنية لتطوير المناهج في الكليات المختلفة تتكون من أمناء الأقسام والكليات المتناظرة وتحتضن كل جامعة لجنة موزعة حسب التخصصات.

وهي لجان علمية متخصصة، تعمل سنوياً على تطوير هذه المناهج كواجب وطني لكي تعمل على جانبين هامين هما: مواءمة البنية التعليمية الجديدة، ومواكبة التطور العلمي بجامعات العالم، ويأتي هذا الاهتمام في سبيل خلق كوادر مؤهلة وفق الأنماط العالمية المعتمدة.

4- **الدراسات العليا بالداخل والخارج**:

يصل عدد طلاب الدراسات العليا بالداخل لعام (1375/1374و.ر) إلى (23000) طالباً وطالبة موزعين على أكثر من (37) كلية ومعهداً عالياً في العديد من التخصصات. وتمنح برامج الدراسات العليا بالداخل درجتي الإجازة العالية والدقيقة.

- وبصدور لائحة الدراسات لعليا بالداخل رقم 119 لسنة 1374 و.ر، والتي ساهمت في التوسع وتنظيم برمج الدراسات العليا بالداخل، فقد تم مضاعفة ميزانية للدراسات العليا بالداخل لتصل إلى (40) مليون دينار للعام 1374و.ر، وسيتم مضاعفتها العام القادم لتصل إلى (80) مليون دينار من أجل تطوير برامج الدراسات العليا لتحل محل البعثات الدراسية بالخارج تدريجياً.

- كذلك أصدرت أمانة اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي قرارات لعدد (506) طالباً وطالبة للدراسة العليا بالداخل.

أما فيما يتعلق ببرامج البعثات الدراسية في الخارج والتي ستقتصر على التخصصات النادرة مستقبلاً، فقد تم تخصيص مبلغ وقدره (180) مليون دينار لهذا العام، حيث يتم صرفها على عدد (3080) طالباً وطالبة موزعين على (53) دولة.

5- **جودة التعليم العالي**:

سعت اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي لإصدار قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 164 لسنة 1374 و.ر بشأن إنشاء "مركز ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي"، الذي يهدف إلى تصميم وتطوير وتطبيق نظام شامل للتقويم وضمان الجودة والاعتماد بمؤسسات التعليم العالي الوطنية في القطاعين العام والأهلي من أجل تطوير العملية التعليمية والارتقاء بمستوى مخرجاتها، لتحقيق أهداف التنمية، والمنافسة في أسواق العمل المحلية والدولية.

6- **إدارة مؤسسات التعليم العالي**:

بناء على توجيهات الأخ/ قائد الثورة في لقاءه بالطلاب وأعضاء هيئة التدريس والعاملين بمؤسسات التعليم العالي بشأن إعادة النظر في هيكلة الجامعات والمؤسسات التعليمية بما يتمشى وطموحات مجتمعنا وتوجهاتنا نحو بناء مؤسسات تعليم عالٍ تبنى على السلطة الشعبية المباشرة، من خلال مشاركة كل من: القيادات الشعبية، وأولياء الأمور، ومجلس التخطيط بالشعبية، وأعضاء هيئة التدريس، والطلاب، والإداريين في إدارة مؤسسات التعليم العالي.

تم تشكيل لجنة من الخبراء والفنيين تعمل على دراسة وإعادة صياغة الهيكل التنظيمي للجامعات، بحيث يتضمن المقترح استحداث بعض الوظائف والمهام كوظيفة الأمين المساعد للدراسات العليا، ومكتب مراقبة الجودة، ومكتب الاستشارات والبحوث، إلى غير ذلك من المهام المقترحة بمشروع الهيكل التنظيمي للجامعات.

7-المشروع الوطني لاستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات في قطاع التعليم العالي:-

حرصاً على مواكبة التطورات العلمية في مجال الحاسوب وتقنيات المعلومات والاتصالات، ودورها في تطوير وتحسين العملية التعليمة، قامت اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي بتوقيع اتفاقية تفاهم مع المنظمة الدولية للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) لإعداد وثيقة المشروع الوطني لاستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات في قطاع التعليم العالي. وذلك لتنفيذ مكونات المشروع التالية: الشبكة الوطنية التي تربط الجامعات، والشبكة المحلية داخل كل جامعة، ومراكز المعلومات بالجامعات، وقاعات التعليم الالكتروني والتعلم عن بُعد، والتطبيقات الأساسية والمنظومات، والمكتبة الالكترونية.

إن قطاع التعليم العالي هو الإطار النهائي في تكوين الكوادر المؤهلة للدفع بالتنمية في كل المجتمعات، وبالتالي فإن الاهتمام بالموارد البشرية بشكل عام، والتعليم العالي بشكل خاص ضرورة تفرضها متطلبات العصر. ومن ثم تتطلع اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي إلى المؤتمرات الشعبية الأساسية لإقرار الدعم المالي والمعنوي الكفيلين بدفع بهذا القطاع خطوات إلى الأمام.

8- **في مجال الخدمة الوطنية**:

ناقشت اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي في الاجتماع العادي الأول للعام 1374و.ر، تنفيذ أعضاء هيئة التدريس بالجامعات والمعاهد العليا التابعة للقطاع للقانون رقم (5) لسنة 1430م ولائحته التنفيذية بشأن الخدمة الوطنية وأقرت تنفيذهم لها داخل مؤسساتهم نتيجة للنقص في أعضاء هيئة التدريس وبواقع ساعتين سبوعياً خارج نطاق العمل الرسمي والتأكيد على أمناء اللجان الشعبية للجامعات وأمناء اللجان الإدارية للمعاهد العليا بمتابعة تنفيذ ذلك.

قطاع

الأمـــن العـــام

مقدمة

تلتزم اللجنة الشعبية العامة للأمن العام بإحداث الفعل الذي يستجيب لتحقيق متطلبات المستقبل الواعد ويلبي احتياجات الجماهير التي أصدرت بشأنها العديد من القرارات والتوصيات خلال مناقشتها لبند الأمن العام عبر جلساتها في المؤتمرات الشعبية الأساسية .

ويأتي هذا الالتزام من واقع حرصها الدائم والمستمر على تنفيذ هذه القرارات والارتقاء تجاه تحقيق نقلات تنموية طموحة على طريق تنفيذ توجيهات الأخ/ قائد الثورة بشأن تطوير وتحديث قطاع الأمن العام حتى يكون قادراً على مواجهة التحديات والمستجدات الأمنية وهو ما يتناغم مع التأكيد على الأداء الأمني الجاد في إطار المشروعية واحترام كرامة الإنسان وآدميته وفقاً للمضامين الواردة في الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان والتشريعات النافذة ، وكذلك اعتماد التقنية الحديثة في الإدارة الأمنية والاستفادة مما يقدمه العلم في هذا المجال لمواكبة تطور الجريمة وأنماطها وأساليبها تحقيقاً لتنمية مستدامة تعزز الانطلاق خطوات متقدمه إلى الأمام من خلال الآتي :-

الأمن الشعبي المحلي:

أسلوب حضاري متميز ارسي قواعده مجتمع الجماهيرية العظمي ليكون توجهاً نحو دعم فعالية الجماهير في تحقيق أمنها وهو نقله نوعية تعزز دور التسلط الشعبي الواعي على كافة الأجهزة وخاصة الأمنية لتشكل إنتاجاً واعداً بالأمن للوطن والآمان للمواطن .

وقد انحازت اللجنة الشعبية العامة للأمن العام لهذا التوجه ووضعته ضمن أولويات مهامها استناداً إلى الأسس التي تم استيفاؤها من توجيهات الأخ/ القائد وهي :-

1- الأمن الشعبي ليس فكرة بل وليداً شرعياً لسلطة الشعب وضماناً لاستمرارها.

2- الأمن الشعبي واجب نحو القيم والمبادئ وليس اختياراً أن يؤدى أو لا يؤدى.

3- الأمن الشعبي ينفذ بالجماهير ولا يحاكي الأجهزة الرسمية.

4- الأمن الشعبي هو أن يتحول دور المواطن من متعاون إلى شريك في منظومة الأمن.

5- الأمن الشعبي هو أمن يجب أن نفكر فيه على هذا الأساس لذلك يحتاج إلى شكل وآلية محددة .

وفي إطار تنفيذ هذه التوجيهات اتخذت أمانة اللجنة الشعبية العامة للأمن العام الخطوات التالية :-

- تَصدّر ملف الأمن الشعبي المحلي البنود الأولى لاجتماعات أمانة اللجنة الشعبية العامة للأمن العام ، وتمت مشاركة رؤساء مكاتب الأمن الشعبي المحلي بالشعبيات في الاجتماع الرابع لأمانة اللجنة الشعبية العامة للأمن العام لسنة 1374 و.ر.

- تم إصدار دليل الأمن الشعبي المحلي الذي يحدد الأسس العملية والتنفيذية لهذا التوجه وفق ضوابط وشروط تكفل التطبيق السليم للفكرة وتمت مراجعة الدليل من قبل القطاع ، حيث من المحك العملي تستنتج الحلول وسيصدر الدليل في صيغته الجديدة في أقرب وقت .

- تم البناء الإداري والفني لمكاتب ومراكز الأمن الشعبي المحلي لتتمكن من أداء دورها كمكون أمني جماهيري وفق شروط ومواصفات تؤكد فلسفة الأمن الشعبي المحلي بما يضمن مشاركة الجماهير في حماية مكتسباتها ، وذلك بواقع (22) مكتب أمن شعبي بالشعبيات وعدد (468) مركز أمن شعبي محلي .

- تم تجهيز مكاتب ومراكز الأمن الشعبي المحلي بالإمكانيات الضرورية لانطلاقة العمل .

- اتخذت المستشفيات والمؤسسات التعليمية والشركات العامة وما في حكمها نقاط أمن ذاتي .

- اتخذت المقاهي والورش ومكاتب الخدمات السياحية وما في حكمها مصادر معلومات لمراكز الأمن الشعبي المحلي وفق آلية محددة تضمن انسياب المعلومات لمراكز الأمن الشعبي المحلي .

- تم تعميم كشوفات المطلوبين في قضايا جنائية على مراكز الأمن الشعبي المحلي للتحري عنهم وتقديم المعلومات للغرف الأمنية بالشعبيات.

- تم توزيع عدد (2000) صندوق بلاغات على مراكز الأمن الشعبي لوضعها في أماكن بارزة تمكن المواطنين من تقديم بلاغاتهم .

- اتخذت الإجراءات العملية لإعداد منهج تربوي يدرس بالتعليم الأساسي ، بمشاركة خبراء من التعليم وشعب التثقيف بمكتب الاتصال باللجان الثورية وإدارة الأمن الشعبي المحلي.

- عُقدت ملتقيات الأمن الشعبي المحلي بشعبيات (النقاط الخمس / ترهونة مسلاته / تاجوراء والنواحي الأربع / صبراته وصرمان) وقد شاركت فيها كافة الفعاليات الشعبية والثورية لتبصير المواطن بأهمية مشاركته في تحقيق الأمن .

- أعدت خطة تدريبية تهدف إلى تدريب المواطنين على كافة مهام وبرامج الأمن الشعبي المحلي المختلفة.

- أنشئت غرفة بلاغات الأمن الشعبي المحلي تعمل طيلة (24) ساعة.

- جاري تنفيذ برنامج تثقيفي لتحريض الجماهير على تأدية واجبات الأمن الشعبي المحلي بالتنسيق مع مثابات اللجان الثورية والفعاليات والقيادات الشعبية الاجتماعية.

- تم توزيع قوة جيدة من السيارات، أخرها عدد (22) سيارة لمكاتب الأمن الشعبي المحلي بالشعبيات لتمكنها من متابعة أداء مراكز الأمن الشعبي المحلي لمهامها والحيلولة دون حدوث أي قصور أو تجاوزات أو انحراف في التطبيق.

وقد أدت الإجراءات التنفيذية لكافة برامج الأمن الشعبي المحلي إلى تحقيق العديد من المناشط الأمنية وذلك باكتشاف العديد من الجرائم مجهولة الفاعل وعلى الأخص جرائم سرقة السيارات والتبليغ عن العديد من العناصر المشبوهة بالنشاط الزندقي ومعالجة العديد من المشاكل الاجتماعية التي تحصل بين المواطنين والحد من تداعياتها .. والقوى الثورية الحية والمؤمنة والصادقة بقطاع الأمن العام تنحاز انحيازاً لا رجعة فيه لإنجاح هذا العمل العظيم وتقديم حقيقة تطبيق الفكرة على أرض الواقع بدون تزييف أو مواربة والتوجه مباشرة للجماهير التي يبدأ منها وينتهي إليها هذا العمل.

في مجال مكافحة جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية

<u>- أولاً :-</u>

في مجال ضبط جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية خلال الفترة من 2006/1/1مسيحي وحتى 2006/11/30مسيحي :-

1- بلغ عدد الضبطيات (2085) ألفان وخمسة وثمانون .

2- بلغ إجمالي عدد المتهمين في القضايا (3035) ثلاثة آلاف وخمسة وثلاثون متهماً.

3- تم ضبط كمية من مخدر الحشيش تقدر بحوالي (14389) أربعة عشر ألف وثلاثمائة وتسعة وثمانون كيلو جرام من مخدر الحشيش .

4- تم ضبط كمية من مخدر الهيروين تقدر بحوالي (17.837) سبعة عشر كيلو جرام وثمانمائة وسبعة وثلاثون جرام .

5- تم ضبط كمية من مخدر الكوكايين تقدر بحوالي (0.9) تسعة جرام .

6- تم ضبط كمية من الأقراص المخدرة تقدر بحوالي (40074) أربعون ألف وأربعة وسبعون قرص مخدر .

- ثانياً :-

في مجال علاج متعاطي ومدمني المخدرات :-

بلغ عدد النزلاء الذين دخلوا مركز تاجوراء لرعاية وتأهيل متعاطي المخدرات خلال هذه الفترة (458) أربعمائة وثمانية وخمسون نزيل .

الدفاع المدني

يشكل مرفق الدفاع المدني في قطاع الأمن العام أهمية متضاعفة في حالتي الحرب والسلم .. وهو معني بتأمين مقدرات الجماهير وحمايتها من كافة مظاهر الاعتداء أو الوقائع العارضة ، وقد اهتمت اللجنة الشعبية العامة للأمن العام بوضع الاستراتيجيات والخطط التي تكفل تحديث وتطوير أساليب العمل وإيجاد الآليات المساعدة على تحقيق أكبر قدر من الأهداف وفقاً للسياسات والبرامج الموضوعة .

وفي الوقت الذي يقدر فيه مرفق الدفاع المدني ويثمن حرص جماهير المؤتمرات الشعبية الأساسية على الإحاطة بالمناشط والمهام التي أنجزها فإنه يطالب هذه الجماهير ويدعوها إلي تخصيص الموارد المالية اللازمة لتحقيق مستهدفاته .

وخلال المدة موضوع التقرير أمكن تحقيق الآتي :-

(1) العمل على تأمين ملتقيات مؤتمر الشعب العام والملتقيات المؤتمرات الشعبية الأساسية في مختلف مناطق الجماهيرية العظمي .

(2) تأمين جميع المهرجانات والمناشط الرياضية والاحتفالات الدينية والوطنية .

(3) تأمين وصول وإقامة وتحركات ضيوف الجماهيرية من الدول الشقيقة والصديقة.

(4) تأمين المسيرة العالمية التي نظمتها الجمعية الليبية للثقافة والعلوم تحت شعار ((مكافحة الجوع)) بمشاركة أطفال المدارس والكشافة .

(5) تأمين الندوة الدولية بمناسبة ذكري العدوان الغاشم على الجماهيرية العظمي.

(6) تأمين الاحتفالات بالمولد النبوي الشريف في جميع مدن الجماهيرية .

(7) تأمين عملية الاختيار الشعبي .

(8) تأمين انعقاد مؤتمر القمة لدول تجمع (س – ص) الذي انعقد بمدينة طرابلس.

(9) تفعيل الخطة الأمنية لتأمين شعبيات الجماهيرية .

(10) تنفيذ الخطة الأمنية الصادر لتأمين الأفواج السياحية القادمة لمشاهدة ظاهرة الكسوف الشمسي بمناطق ((الواحات – مرزق – البطنان)) .

(11) تنفيذ الخطة الأمنية رقم (5) بتاريخ 2006/9/28مسيحي بشأن تأمين الاحتفال بيوم الوفاء بمدينة الرباط الأمامي سرت .

(12) الاحتفال باليوم العالمي للدفاع المدني بمشاركة طلبة المدارس والمعاهد وذلك بإعطاء محاضرات إرشادية في الأمن والسلامة .

(13) مكافحة الحرائق والحد من أضرارها .

(14) تسجيل حلقات وتغطية فقرة الأمن والسلامة ببرنامج الأمن والمجتمع بإذاعات الجماهيرية العظمي ووسائل الإعلام المكتوبة .

(15) إزالة مخلفات الحرب العالمية الثانية من القنابل والألغام التي تم الإبلاغ عنه في مختلف الشعبيات بالجماهيرية

(16) الزيارات الميدانية إلى بعض المصانع والشركات لغرض التفتيش .

(17) تقديم المشورة لبعض المصنع والمؤسسات والمنشآت والشركات العامة والخاصة وإعداد الخطط الوقائية لها .

(18) التفتيش على الشركات والمؤسسات والمصانع وغيرها لمعرفة مدى التزامها لكافة التدابير الوقائية الخاصة بالسلامة العامة .

(19) تم دعم بعض الأقسام بالشعبيات بعدد (21) شاحنة إطفاء حديثة الصنع .

(20) المشاركة في يوم الحداد وذكرى المنفيين الليبيين إلى الجزر الإيطالية .

(21) إقامة معرض صور مخلفات الحرب العالمية الثانية وذلك بالتنسيق مع اللجنة الشعبية لشعبية طرابلس ومركز دراسات وأبحاث الجهاد الليبي وإصدار بعض المطبوعات الخاصة بذلك .

(22) إقامة معرض صور مخلفات الحرب العالمية الثانية على هامش الندوة السنوية لدول غرب المتوسط (5+5) بفندق المهاري .

الإحصائيات

- **أولاً** :-

الحرائق :

بلغ تعداد إجمالي الحرائق خلال الفترة موضوع التقرير مجموعه (1773) حريق مختلفة الأنواع وقد أوردت الإحصاءات بأن الخسائر البشرية الناجمة عن ذلك بلغت الآتي :-

- وفيات (30) شخص .   - إنقاذ (91) شخص .

أما حالات الإنقاذ لحوادث ناجمة عن أسباب مختلفة مثل (انهيار رملي أو سقوط في أبار أو انتشال جثث) فبلغت مجموعة (70) حالة بلغت خسائرها الآتي .

- وفيات (85) شخص .   - إنقاذ (44) شخص .

- **ثانياً** :-

المفرقعات .

- بلغت إحصائية ما تم إعدامه من مخلفات الحرب العالمية الثانية ما مجموعة (3148) قذيفة من مختلف الأنواع والأغراض والأحجام .
- بلغت إحصائية ما تم تجميعه من مخلفات حديثة الصنع (97) قذيفة مختلفة الأنواع والأحجام .
- بلغت أعمال التفجير والإشراف والنقل لصالح التشاركيات والشركات الخاصة والعامة ومجموعه (1274) قذيفة مختلفة الأنواع والإغراض .

- **ثالثاً** :-

تهدف الإدارة العامة للدفاع المدني إلى صقل مهارات العاملين ودعم القدرات والكفاءات .للمؤسسات والجهات العامة والخاصة وقد بلغ إجمالي عدد المتدربين (79) متدرباً لعدد (5) مصانع .

- بلغ عدد إجمالي المتدربين لصالح الإدارات والمدارس والجهات العامة مجموعه (213) متدرباً لعدد (7) مدارس .

- بلغ عدد إجمالي المتدربين من منتسبي الإدارة مجموعه (250) متدرباً لعدد (6) دورات .

- **رابعاً** :-

التفتيش .

- بلغ إجمالي حالات التفتيش على الجهات العامة والمصانع والتشاركيات مجموعة الأتي :-

(عدد المصانع 21) – التشاركيات والشركات والمصارف (19)(الفنادق 12) – (المستشفيات 14) الإدارات العامة (6) .

الإدارة العامة للتدريب

تؤكد القواعد المنطقية بأن مجال التدريب يمكنه أن يصنع تحولاً نوعياً في كافة القطاعات التي تعتمده توجهاً أساسياً لمشروعاتها المستقبلية ويقع موضوع التدريب الأمني ضمن مشمولات هذه القواعد لأنه يسهم في إكساب المهارات التي يمكنها أن ترفع من مستوى الأداء تنفيذاً لخطة التدريب السنوية للقطاع.

نفذ القطاع عدد(491) دورة تدريبية ، شملت عدد(26927) متدرباً في مختلف التخصصات.

بشان الموظفين المدنيين المنسبين للقطاع :-

بناءً على توجيهات الأخ/ القائد واللجنة الشعبية العامة بدعم قطاع الأمن العام بموظفين من الجهاز الإداري شرعت الإدارة العامة للتدريب في تنفيذ برامجها وتم تنسيب عدد (81.499) موظف من الجهاز الإداري لقطاع الأمن العام بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (256) لسنة 1373و.ر على أن يتم تنفيذه على مدى خمسة سنوات وأحيلت الدفعة الأولى وعددها (20.000) موظف .

- بلغ إجمالي الموظفين الذين مثلوا إمام اللجان (14199) أما الذين أنطبقت عليهم الشروط فبلغ عددهم (9025) اما الذين انهوا الدورات عددهم (5986) منهم عـــدد (4768) موظف تم تنسيبهم للقطاع والباقي قيد التنسيب والذين هم قيد التدريب بلغ عددهم (450) والذين تم استبعادهم وفق الضوابط بلغ عـــددهم (4053) والـــذين ابدوا عدم الرغبة عددهم (381) والمفصولين من الدورات عددهم (211) والـــذين هم قيد استكمال الإجراءات عددهم (529) والذين لم يمثلوا أمام اللجان (16610) موظف .

- تم الانتهاء من تنسيب عدد (1233) عنصر من التشـــكيلات الثوريـــة المقاتلـــة للعمل بالقطاع .

التنمية البشرية

يهدف القطاع إلى دعم التنمية البشرية وتنشيط دورها في مواكبة التطور العلمـــي القادر على مواجهة حالة الجريمة بكل كفاءة واقتدار من خلال اعـــداد العنصـــر البشري علمياً وتدريبياً وتزويده بالخبرات والكفاءات العلميـــة وتحـــديث المنـــاهج وتطوير البنية الأساسية لمرافق التعليم والتدريب وفي مجال استيعاب المزيد مـــن العناصر البشرية لإعدادها وتأهيلها لممارسة العمل الأمني من خلال كلية وثانوية علوم الشرطة.

السلع الأمنية

في مجال استيراد السلع ذات الطابع الأمني فقد أوكل ذلك بحكم القانون رقم (21) لسنة 1977ميلادي إلى الشركة العامة لاستيراد السلع الأمنية التي بدورها قامـــت بتنفيذ ما اسند لها من مهام عمل في هذا الجانب الأمني حيث كان نشاطها خـــلال هذه السنة 2006 وفقاً لما يلي :-

1) توفير مادة المفرقعات ومن بعد للجهات الطالبة إلى حيث مقـــار التخـــزين أو الاستخدام للحصول على المواد الأولية اللازمة لتنفيـــذ المشـــاريع الاســـتراتيجية ومشاريع البنية التحتية ... إضافة إلى استقبال ونقل المفرقعات الخاصـــة بإنتـــاج النفط من وإلى المنافذ البرية والبحرية والجوية ، حيث بلغت حالات صرف مـــادة المفرقعات خلال المدة المبينة عالية (163) حالة .

2) توفير ومن بعد صرف ونقل برامج الألعاب النارية للجهات الراغبة للاستخدام في المناسبات الوطنية وغيرها حيث بلغت حالات الصرف خلال المدة المبينة عالية (14) حالة .

3) توفير معدات ومستلزمات السلامة العامة ومنها أجهزة الإطفاء وصيانتها لسد احتياجات السوق المحلي منها .

4) القيام بالكشف الدوري على أجهزة الإطفاء بكل من مطار طرابلس العالمي وبرج الفاتح العظيم وفق عقد مبرم معهم بالخصوص .

5) تنفيذ بقيت الارتباطات التعاقدية مع القطاع حيث قامت الشركة بالوفاء بالتزاماتها بتوريد أجهزة الرؤية الليلية والنهارية وكمية من الأصباغ والغاز المسيل للدموع والسوائل الرغوية الخاصة بسيارات مكافحة الشغب إضافة إلي غرفتي عمليات المتنقلة للإدارة العامة لشئون الأمن ، وتزويد الإدارة العامة للدفاع المدني بكمية من السوائل الرغوية ، وتوريد عدد من الإشارات الضوئية للسيارات إلى مكتب شئون الآليات بالإدارة لعامة للشئون الإدارية والمالية .

حماية الطاقة الكهربائية :-

- **أولاً :-**

تمشياً مع مسيرة اللجنة الشعبية العامة للأمن العام في مجالات الأمن المختلفة فكان لابد من أعطاء قطاع الطاقة الكهربائية أهمية خاصة تساهم في إنجاح أعمال هذا القطاع ونورد فيما يلي الأعمال الهامة التي قامت بها الإدارة العامة لحماية الطاقة الكهربائية خلال سنة 2006مسيحي وهي كالأتي :-

جرائم اقتصادية		جرائم ضد الموظفين		الجنح والمخالفات الأخرى		عوارض		شكاوى إدارية	
أحيلت للنيابة	مبلغ عنها	أحيلت للنيابة	مبلغ عنها	أحيلت للنيابة	مبلغ عنها	أحيلت للنيابة	مبلغ عنها	أحيلت للنيابة	مبلغ عنها
87	9	15	4	211	200	8	1	12	2

- ثانياً :-

ساهمت الإدارة عن طريق فروعها والمراكز التابعة لها بمختلف أنحاء الجماهيرية بمساعدة موظفي الشركة بمحاربة ظاهرة سرقة التيار الكهرباء من الشبكة بـدون تعاقد وكذلك استرداد الديون المستحقة

-رابعاً:-

تقوم الإدارة بتأمين الحراسة اللازمة ووضع الخطط الأمنية الكفيلة لمنع الجـرائم التي تقع على المقار الإدارية والمنشآت والمخازن ومعدات وممتلكـات الشـركة حيث تقوم بحراسة المواقع الهامة والحيوية.

الإدارة العامة للجوازات والجنسية

تباشر الإدارة العامة للجوازات والجنسية اختصاصات على جانب كبير من الأهمية سواء من الناحية الأمنية أو الفنية وهذا ملخص إحصائي لنشاطها:

- أولاً :- فيما يتعلق بالأجانب والجهات الأجنبية .

(1) بلغ إجمالي عدد الشركات الأجنبية المسـجلة بـالإدارة العامـة للجـوازات والجنسية (21209) .

(2) عدد السواح الذين منحوا موافقات لدخول الجماهيرية (82773) .

(3) إحصائيات المتواجدين بالجماهيرية والذين ليس لديهم أقامات ممنوحة يتراوح ما بين المليون ونصف المليون وجلهم من العمالة العارضة .

(4) إجمالي الاقامات الممنوحة (39993) .

(5) عدد الاقامات المصروفة لأول مرة (10561) .

(6) عدد الاقامات المجددة (29432) .

(7) عدد التأشيرات الخروج النهائي (9595) .

(8) عدد التأشيرات الخروج والعودة (66126) .

(9) عدد طلبات الدخول لأراضي الجماهيرية لكافة الأغراض (46693) .

(10) تمديد السياحة والمهمة (10567) .

(11) التسجيل خلال أسبوع (52075) .

(12) عدد جوازات السفر الأجنبية المفقودة والمعمم عنها خلال الفترة (1354) .

(13) عدد الأجانب المرحلين والمبعدين (10482) .

(14) عدد الأجانب الضالعين بعمليات الهجرة الغير الشرعية (73) .

(15) بالنسبة إلى إحصائية حركة دخول وخروج الأجانب لم تردنا معلومات تتعلق بهذا الشأن من الجهة التي تولت هذه الإجراءات.

- **ثانياً :- بالنسبة للمواطنين الليبيين.**

1- عدد المواطنين الليبيين المتورطين في عصابات هجرة الغير شرعية (166) .

2- قوارب ضبطت أثناء استعمالها للهجرة الغير الشرعية (63) .

3- إجمالي الجوازات المصروفة (248665) .

4- وثائق السفر المصروفة (1857) .

5- بطاقات شخصية مصروفة (567636) .

6- جوازات سفر بحرية مصروفة (157) .

7- شهائد الجنسية المصروفة (854) .

الإدارة العامة للعلاقات والتعاون

ضمن أنشطه الإدارة العامة للعلاقات والتعاون باللجنة الشعبية العامة للأمن العام خلال الفترة المحددة بالتقرير يبرز دور الإعلام الأمني بمختلف قنواته المرئية والمكتوبة بهدف توعية الجماهير الشعبية وتبصيرها بل ودعوتها لممارسة الأمن انطلاقاً من أهمية توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في هذا المجال .

الإدارة العامة لشئون الأمن

أوردت مصادر الإدارة العامة لشئون الأمن بأن إجمالي المناشط التي قامت بها خلال الفترة المحددة بالتقرير كان وفقاً للبيان التالي :-

المهام الأمنية :-

- بلغ إجمالي الدوريات الروتينية والتكليفات ما مجموعة (6302) وصاحبتها عدد (31) خطة أمنية مكنها تأمين الأنشطة الرياضية لعدد (620) حالة وأمكن تأمين أفواج سياحية لعدد (286) حالة وتأمين شحن لمفرقعات بلغ عدد (163) حالة .

المجاهرة بالأمن :-

- حجز مرتبات بلغ (1121) حالة .

- ضبط مطلوبين بلغ (419) حالة .

- مخالفات مرورية بلغ (145) حالة .

- ضبط متسللين بلغ (775) حالة .

- بشأن ضبط حالات الهجرة غير الشرعية أوردت مصادر الإدارة العامة للأمن العام بأن مؤشراتها تدل على الآتي :-

- الأجانب المضبوطين من مختلف الجنسيات بلغ ما مجموعة (7259) متسلل منهم (281) ضبطوا في حالة تسول.

- الأجانب المرحلين من مختلف الجنسيات بلغ (9331) منهم أعداد ضبطوا ورحلوا بمعرفة مباحث الجوازات .

- القضايا المحالة للنيابة العامة بلغ (153) قضية.

الإدارة العامة لمكافحة الجريمة

حرصت اللجنة الشعبية العامة للأمن العام على متابعة اهتمامها بمجال مكافحة الجريمة والتصدي لها من خلال تعزيز آليات المنع أولاً ومباشرة ملاحقتها بغرض تجفيف منابعها وذلك من خلال أعداد المكونات الفنية والقرارات القادرة على تحقيق النجاحات الموعودة من خلال هذه الملاحقة .

وقد قامت خلال الفترة المحددة بالتقرير هذا العام بتكثيف حملاتها لضبط المطلوبين وقد أسفرت النتائج المرفوعة عن أعمال لجان ضبط المطلوبين في قضايا بمراكز الشرطة بالشعبيات جميعها عن ضبط (3322) حالة تمت إحالتهم للقضاء .

- أوردت المؤشرات الجنائية ما يفيد بأن حالة من الانخفاض النسبي لحركة الجريمة صارت تشهد تنامياً خلال الفترة المحددة بالتقرير وذلك راجع إلى تشديد حالات المتابعة والضبط للاختراقات الجنائية وكذلك تنشيط دور آليات الضبط والمتابعة.

الإدارة العامة للدوريات

ساهمت الإدارة العامة للدوريات مساهمة فعالة في إرساء دعائم الأمن الذي نسعى جمعياً من أجل تحقيقه والوصول به إلى المستهدف في الأمن والآمان واحترام

القانون وسيادته ووفقاً للاختصاصات الموكلة لهذه الإدارة فقد كان واضحاً وجلياً من خلال الضبطيات المختلفة للمتسللين والمهربين للبضائع بمختلف أنواعها نوردها فيما يلي:

- **المضبوطين** من خلال التمركزات الأمنية (4365) حالة وتم أيضاً وبصفه عامة وخلال المدة من 2006/1/1مسيحي إلى 2006/11/30مسيحي ضبط وترحيل وإحالة إلى جهات أمنية أخرى مع عدة (42707) شخصاً رحل منهم عن طريق الدوريات الصحراوية ما عدده (38342) شخصاً ، ويلاحظ من خلال الأرقام أن الجنسيات التالية هي الأكبر عدداً من المتسللين (مالي النيجر – تشاد – أثيوبي – ارتريا) كما ساهمت هذه الإدارة في ملاحقة تجار المخدرات حيث بلغت الضبطيات خلال المدة المنوه عنها ثلاثون ضبطية وتقدر الكمية المضبوطة بـ(2421) كيلو جرام بالإضافة إلى (21) قطعة أضف إلى ذلك ضبط كميات من الخمور وأقراص الهلوسة وأنوع كثيرة من التبوغ ، ولم تسلم الأدوية من أيدي العبثين بصحة هذا المجتمع سعياً في الحصول على المال وبطرق غير مشروعة فقد لحقت هذه الإدارة بكامل أجهزتها هول الاتجار حيث ضبط كميات كبيرة من الأدوية لبشر والحيوانات حيث صدرت وأحيل من ضبط من مرتكبيها إلى القضاء.

- **الأمن المروري :-**

ما من شك أن حوادث المرور باتت من اشد الإخطار التي تهدد حياة الناس وسلمتها ولهذا فأن جل الدول في لعصر الحديث تنفق الأموال الباهظة من اجل توفير الأمن المروري لانعكاسه الدباشر على النواحي الاجتماعية والاقتصادية وميزان القوى البشرية والتنمية .

وعلى هذا الأساس قامت اللجنة الشعبية العامة للأمن العام باتخاذ الإجراءات التالية للحد من حوادث المرور:-

- أعيد النظر في سن أهلية قيادة سيارات الركوبة العامة ونقل البضائع بصدور قرار أمين اللجنة الشعبية العامة للأمن العام رقم (1092) لسنة 2006مسيحي .

- شكلت لجنة دائمة لدراسة حوادث المرور برئاسة مدير الإدارة العامة للدوريات وعضوية رؤساء أقسام المرور بالشعبيات وخبراء متخصصين في هذا المجال

لتتولى دراسة الموضوع من جميع جوانبه وتقديم المقترحات والدراسات اللازمة لتطوير وتفعيل الأداء المروري .

وفيما يلي أهم التوصيات التي توصلت إليها :

(1) العمل على توفير وسائل النقل الجماعي المنظم داخل المدن (المترو الأرضي + الحافلات) للقضاء على ازدحام المركبات الصغيرة والتقليل من التلوث ومشاكل السير الأخرى .

(2) ضرورة مواكبة الطرق الرئيسية والفرعية لعدد آليات السير المتزايدة بشكل مضطرد .

(3) أهمية وجود المحطات الثابتة والمنظمة لاستيعاب سيارات الركوبة العامة والحافلات بالتنسيق مع المرافق والتخطيط العمراني .

(4) القضاء على ظاهرة توقف السيارات بجوانب الطرق ويتطلب ذلك وجود محطات لوقوف السيارات الصغيرة داخل المدن (متعدد الأدوار) .

(5) ينبغي ازدواجية الطريق الساحلي الممتد من راس أجدير إلى امساعد .

(6) إعادة النظر في مدارس قيادة السيارات من حيث الضوابط الحالية وما يجري على ارض الواقع .

(7) إقحام المؤسسات الأخرى المعنية ووضعها في الصورة (الكهرباء – المرافق – الزراعة والثروة الحيوانية – مصلحة الطرق والجسور).

(8) العمل على تركيب شاشات المراقبة وخاصة الطرق الهامة والسريعة ضماناً لسرعة التوجيه والتدخل المروري في أي لحظة .

(9) تأمين الوثائق ذات العلاقة بالأمن المروري كرخص القيادة وكتيبات السيارات وفق التقنية الحديثة بما يحفظها من التلاعب والتزوير .

(10) إجراء البحوث الاجتماعية والنفسية لدراسة هذه الظاهرة والتركيز على السائق الذي وضعت القوانين من اجله .

(11) التركيز على البرامج التوعوية والأعلام بما يرسخ الثقافة المرورية وينميها لدى الأطفال وطلاب المدارس وتعزيز قناعة احترام القوانين لدى المواطن .

وندرج فيما يلـــي إحصـــائية حـــوادث المـــرور المســـجلة خـــلال الفتـــرة مـــن 2006/1/1مسيحي وحتـــى 2006/11/30مســـيحي علـــى مســـتوى الشـــعبيات بالجماهيرية العظمى :-

البيان		العام 2006مسيحي
القتل	حوادث	1314
	أشخاص	11680
الإصـــــابات البليغة	حوادث	3241
	أشخاص	5201
الإصـــــابات البسيطة	حوادث	2880
	أشخاص	6000
حوادث الإضرار		3539
المجموع	حوادث	11001
	أشخاص	12881

المركبات المتضررة	15363
قيمة الإضرار د . ل	18643879
الجنح المسجلة	103631
المخالفات المسجلة	246716

الشئون المالية

الميزانية :-

- بلغ المعتمد بميزانية التحول بموجب قانون مؤتمر الشعب العام ما مقداره (220.000.000) مليون دينار مائتان وعشرون مليون دينار .

- بلغت قيمة المخصص من التفويضات مبلغ (125.000.000) مائه وخمسة وعشرون مليون دينار خصصت لتوفير الحد الأدنى من الاحتياجات الضرورية حيث تم صرف مبلغ وقدره (102.154.260) د.ل من المبلغ المخصص .

العقود الموقعة :-

أفادت مصادر الإدارة العامة للشئون الإدارية والمالية بأن العقود الموقعة خلال سنة 1374و.ر-2006مسيحي بلغت عدد (23) عقد توريد بقيمة إجمالية قدرها (85.947.834) د . ل .

الإيرادات :-

بلغ أجمالي الإيرادات المالية خلال الفترة موضوع التقرير ما مجموعة (17.326.000) سبعة عشر مليون وثلاثمائة وستة وعشرون ألف دينار أمكن جبايتها من قبل الإدارات العامة والوحدات الإدارية المخصصة لهذا الشأن بمختلف مؤسسات القطاع .

ختاماً وفي الوقت الذي تبرز فيه اللجنة الشعبية العامة للأمن العام هذه المناشط والاهتمامات الواردة في برنامج عملها عن الفترة المحددة بالتقرير تودان تعرب عن عظيم شكرها وتقديرها لجماهير المؤتمرات الشعبية الأساسية على حرصها الدائم والمستمر تجاه تفعيل دور القطاعات الأمنية من خلال تفهمها واستيعابها لهذا الدور الطليعي والبارز الذي يعزز الحماية للمقدرات الجماهيرية التي تحققت بفعل الثورة وقائدها ودفعه وتحريضه لهذه الجماهير حتى تعانق عصرها وتتولى كافة مقاليدها من خلال أحلال التسلط الشعبي الواعي على الأجهزة والمؤسسات ولاسيما في مجال الأمن العام حتى يمكن توسيع قاعدة مشاركة الجماهير في أعمال الأمن العام وتأمل اللجنة استمرار دعم الجماهير استنادا إلى أهمية تحقيق الربط الموضوعي بين الأمن والحرية وتفعيلاً للمقولة الرائدة التي تؤكد على الخيار القائل ((إذا لم يستتب الأمن فالحرية في خطر)) .

قطاع

الثقافة والإعلام

مقدمة

الإجراءات التي اُتخذت حيال توجيهات الأخ القائد في قطاع الثقافة

1- إبراز معارك الجهاد إعلامياً

يعمل مركز جهاد الليبيين باللجنة الشعبية العامة للثقافة والإعلام على إحياء ذكرى المعارك والاحتفال بمواقعها وفق تواريخ حدوثها في كامل أنحـــاء الجماهيريـــة ، وذلك بالتنسيق مع أمانات المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية ودور المجاهدين في عدد من الشعبيات من خلال أعداد المحاضرات والندوات وإقامة المعارض وإبراز الأضرار المادية والبشرية التي لحقت بالليبيين من جراء الحـــروب الاســـتعمارية ومخلفاتها ، ومن خطط المركز المستقبلية إعداد أشرطة وثائقيـــة مرئيـــة تبـــرز الملاحم البطولية لمرحلة الجهاد وتجسد المعارك بالصوت والصورة مـــع تقـــديم إحصائيات ومعلومات عن المعارك ويتم توزيعها وعرضها عبر وسائل الإعـــلام المختلفة.

2- نقل الوثائق التاريخية وتجميعها في موقع واحد بمركز الجهاد

تمّ تكوين لجنة من مصلحة الآثار ومركز جهاد الليبيين لتقـــوم بـــالإطلاع علـــى الوثائق وتقرير وضعها ، وأحسن السبل لحصرها ونقلها من مكانها الحـــالي إلـــى مكانها الجديد بمركز الجهاد

3-توثيق حركة الوحدويين الأحرار:

أعد مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية تصوراً للموضوع وتمـــت الموافقـــة عليه والعمل جاري للتنفيذ حالياً

4-تبسيط معارك الجهاد للأطفال

أصدر مركز جهاد الليبيين عدداً من القصص التي ألفهـــا مجموعـــة مـــن كبـــار القاصين تجسد عدداً من معارك الجهاد والأمانة بصدد الاستمرار في هذا المشروع ضمن إصداراتها المستقبلية

5- حصر وتوثيق سخرة الليبيين أثناء الاستعمار الإيطالي

قام مركز جهاد الليبيين بإعداد ونشر استبيان بالخصـــوص ، ويجـــري المركـــز اتصالات مع عدد من الجهات ، وعلى الأخص الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات

بهدف تضمين هذا الاستبيان في رنامج الإحصاء السكاني لعام 1373 و.ر - 2005 مسيحي

6- الاهتمام بالدراسات والأبحاث المتعلقة بأفريقيا:

أعدَّ مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية تصوراً كاملاً لخطوات هذا المشروع وسيتم تنفيذه حالما تتوفر التغطية لمالية اللازمة

7- إقامة مؤسسة حرة خاصة فنية وأدبية ومؤسسة لإنتاج الشريط ومؤسسة للنشر والصحافة وتمنح الدولة قروضاً لبناء هذه المؤسسات وتشتري الإذاعة إنتاجها .

8- الإذن والموافقة بتأسيس العديد من التشاركيات الفنية والأدبية وهي تزاول الآن نشاطها في هذا المجال .

9- أنشئت المؤسسة العامة للصحافة سنة 1993 ف(الهيئة العامة للصحافة حالياً)

10- منح القروض ليس من اختصاص هذا القطاع إلا أننا ندعم هذا التوجه .

11- كثيراً ما تقوم الإذاعة بشراء إنتاج التشاركيات الفنية وفقاً لما يتوفر لهذا في ميزانيتها .

12- تكون هناك جهة ليبية مسؤولة عن موضوع التاريخ وفلسفته

13- يتولى مركز الجهاد الليبيين للدراسات التاريخية هذه المهمة حيث كثيراً ما يقوم بتنفيذ الندوات والمحاضرات حول هذا الموضوع .

14- الاستفادة من العولمة والخروج من العزلة المادية والذهنية القديمة

يقوم القطاع في بالاستفادة من العولمة والخروج من العزلة المادية والذهنية القديمة حيث تقوم الصحافة والإذاعة بدورهما في مجال التعريف والتوعية بالعولمة بما يتفق وتوجهات الجماهيرية العظمى وهذا كله بفضل حكمة وتوجيهات الأخ/ القائد الثورة الذي أخرج البلاد من العزلة التي كانت مفروضة عليها وسار بالبلاد إلى بر الأمان.

في إطار توجيهات الأخ القائد وقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية وبنود المساءلة .

- تشجيع الإخوة الكتاب والمؤلفين الليبيين ، قامت الأمانة خلال هذا العام من الانتهاء من طباعة وإبرام عقود طباعة لأكثر من (241) كتاباً ذات مضامين مختلفة في شتى المجالات الثقافية والأدبية .

- كما تم التعاقد على تلخيص الكتب الصادرة بالخارج مع مجموعة من المؤسسات المتخصصة.
- قامت الأمانة بإبرام عقود الطباعة للأعمال الإبداعية للأخ القائد .
- قامت الأمانة بشراء عدد عشرين ألف كتاباً لعدد خمسة عشر كاتباً ليبياً .
- إلغاء الرسوم الجمركية على الكتاب المورد مما يسهم في خفض سعر الكتاب
- جاري العمل حالياً لوضع دراسة علمية حول مستهدفات النشر ووضع الآلية المناسبة لها .
- تنظيم العديد من المعارض الكبرى بعدد من الشعبيات وكان التركيز فيها على الكتب الموردة لصالح معرض الجماهيرية الدولي للكتاب ، ونتيجته النجاح الذي لاقته هذه المعارض ، فالعمل جاري لتعميم هذه المعارض بالشعبيات الأخرى .
-تمت المشاركة في عدد من المعارض الدولية بعدد (570) عنوان لكل معرض لأهم الناشرين الليبيين .
- قامت الأمانة بتخفيض سعر الكتاب يصل من 40% من سعر الغلاف إلى 80% أثناء إقامة معرض الجماهيرية المحلي .
- وضعت الأمانة سياسة عامة لتوزيع الكتاب على المراكز الثقافية والمؤسسات التعليمية بحيث يكون في كل مدرسة مكتبة عامة .
- المساهمة في وضع آلية للاستفادة من كل الأعمال الليبية الصالحة لأن تتحول لأعمال درامية .
- تم شراء عدد ثلاثين ألف نسخة كتاب من المؤسسات البحثية والنشرية لعدد من الكتاب والمؤلفين في خطوة تهدف إلى دعم جهودهم.

دعم المكتبات العامة والمراكز الثقافية :

- في إطار الاهتمام بالمكتبات العامة والمراكز الثقافية قامت الأمانة بتزويد العديد من الجهات والمساجد والمؤسسات التعليمية بمكتبات عامة متنوعة ثقافية وأدبية ودينية ، حيث يصل عدد الكتب الموزعة إلى 37000 ألف كتاب .
- كما قامت الأمانة بتوزيع عدد من المكتبات المتكاملة لأعمال إبداعية ليبية لدول عربية شقيقة .
- جاري العمل على تزويد العديد من المؤسسات العامة بمكتبات ثقافية .

- قامت الأمانة بتسيير العديد من لقوافل الثقافية للشعبيات خلال هذا العام وصل عدد الكتب الموزعة 47.670 ألف كتاب ولا زال العمل جاري على تسيير القوافل الثقافية إلى بقية الشعبيات .

في مجال المسرح والموسيقى والفنون الشعبية :

- في إطار الاهتمام بالفرق الوطنية والأهلية قامت الأمانة بعدة إجراءات من اجل تفعيل المناخ المسرحي والفني بشكل عام وذلك من حيث

- الاهتمام برفع كفاءة المسرحيين عموماً ، وذلك عن طريق إقامة دورات تدريبية لكافة التخصصات المسرحية .

- إقامة العديد من المعارض في مجال الفنون التشكيلية .

- إقامة المهرجانات المسرحية والموسيقية .

- مشاركة عدد من الفرق المسرحية والفنية بالمهرجانات والمحافل الدولية وذلك في إطار تشجيع الفرق الأهلية على التألق والإبداع .

- تنفيذاً لتوجيهات الأخ القائد بضرورة الاهتمام بالفرقة الوطنية للغناء والموسيقى حيث قامت الأمانة بالاهتمام بالفرقة الوطنية للغناء والموسيقى حيث تم تقديم كل أشكال الدعم المادي والمعنوي وتوفير كل الإمكانيات لهذه الفرقة ومدها بالعناصر الفنية المؤهلة من مختلف الشعبيات ، كما قامت الفرقة بأحياء العديد من المناسبات الوطنية بمختلف شعبيات الجماهيرية .

المراكز الثقافية بالداخل :

وضعت الأمانة خطة بخصوص تجهيز وتأثيث هذه المراكز ، فقد تم تقسيم هذه الخطة إلى مرحلتين :

- تشمل المرحلة الأولى المراكز لثقافية بالمنطقة الغربية وعددها عشرة مراكز ثقافية .

- تشمل المرحلة الثانية المراكز الثقافية في المنطقة الوسطى والشرقية وعددها إحدى عشر مركزاً ثقافياً ، وقد بدء العمل بالمرحلة الأولى في شهر أي النار 2006 مسيحي .

المراكز الثقافية بالخارج :

بالرغم من الظروف الصعبة التي تمر بها المراكز الثقافية بالخارج والمتمثلة في عدم تخصيص ميزانية لتغطية المناشط الثقافية والفكرية وافتقارها إلى الأجهزة والمعدات اللازمة لذلك إلا أنها استطاعت تنفيذ عدة مناشط ثقافية وفكرية وفنية وفق خطة العمل السنوية المعدة بهذا الخصوص ، وقد قامت اللجنة الشعبية العامة بإدراج المبالغ اللازمة لتطوير المراكز الثقافية بالخارج بميزانية عام 2007 مسيحي والشروع في تطويرها والتوسع فيها وخاصة بدول الاتحاد الأفريقي .

فيما يتعلق بالخطاب الإعلامي والبث المرئي :

بالنسبة لمستوى الخطاب الاعلامى فأن ما تقدمه الهيئة العامة لإذاعات الجماهيرية العظمى هو نتاج لأبناء المجتمع من كُتاب وأدباء وفنانين يحاولون اللحاق بأفكار القائد وتقديمها ولذلك نجد الكثير من الهفوات التي يتم تداركها أولا بأول من خلال تعدد أشكال الخطاب الاعلامى ولكن التحسن ملحوظ والأمل كبير في سد الفجوة بين المطلوب جماهيريا والمقدم من الخطاب إعلاميا .

في مجال المطبوعات الصحفية

إن جهوداً تبذل للارتقاء بالأداء الصحفي من أجل خطاب إعلامي يواكب مسيرتنا الثورية ويستجيب لطموحاتنا كأصحاب رسالة حضارية ..

ويكون قادراً على التصدي لكل الحملات المضادة التي تستهدف ثوابتنا وهويتنا وخياراتنا وقد انصبت هذه الجهود في تطوير الصحف شكلاً ومضموناً وذلك من خلال رفع الأداء المهني للعاملين في هذا الحقل ، وفي هذا السياق تم اتخاذ جملة الإجراءات والتدابير التالية :-

- إقامة الدورات الفنية والعملية للعاملين في جميع مجالات الفنون الصحفية.
- السعي لخلق مخرجين أكثر كفاءة في فن الإخراج الصحفي .
- السعي لاستقدام عناصر فنية من الخارج في أطار التدريب مع العمل والمساندة الفنية .
- توسيع شبكة المراسلين مندوبي الأخبار لكل صحيفة وتزويدهم بالإمكانيات اللازمة

- إتاحة الفرصة للمحررين بالصحف للمشاركة في مختلف الفعاليات السياسية والثقافية والاقتصادية في الداخل والخارج لكسب الخبرة وزيادة المعرفة والتعرف على مختلف المدارس الصحفية المعروفة .

- الاستمرار في إقامة الدورات الفنية والتدريبية للعاملين في الهيئة في الخارج حيث بدأ إرسال عدد من العاملين للتدريب على الفنون الصحفية إضافة إلى العديد من الدورات الداخلية المحلية

كما تسعى الهيئة لإعداد وتطوير العناصر الصحفية والكتاب وقد تم وضع خطط لتدريب وتطوير العاملين بصحف ومجلات الهيئة في مختلف المجالات الصحفية والفنية واللغات ضمن خطة طموحة نأمل أن تصل بنا إلى المطلوب من صحافتنا وتفوقها ، ويمكن ملاحظة ذلك التغيير الذي طرا على المضمون والإخراج والشكل العام للصحف .

أما من الجانب التقني والفني :

يجري العمل حالياً على سد الفجوة بين صحافتنا والصحف الأخرى من الناحية الفنية ، حيث تم إنجاز منظومة ما قبل الطبع في طرابلس وهي جاهزة للعمل وجرى تدريب عناصر ليبية لتشغيلها وصيانتها ، وسيتم تركيب آلات الطباعة الجديدة في طرابلس التي بإمكانها طباعة صحيفة كاملة بالألوان وبواقع (45) ألف نسخة في الساعة .

كما يجري تجهيز منظومة ما قبل الطبع في بنغازي جديدة لتتم عملية الطباعة عن بعد في وقت واحد في طرابلس وبنغازي.

توزيع الصحف في الداخل والخارج :

تم اتخاذ التدابير التالية :

- خلق قراء في كل المناطق وخاصة النائية من خلال ما يتم تناوله في تلك الصحف يخص تلك المناطق .

- المساعدة في فتح قنوات أخرى غير المكتبات كالأسواق المجمعة وغيرها من القنوات التي تسهل للمواطن اقتناء الصحيفة .

- توزيع الصحف على المكتبات العامة والمراكز الثقافية .

- الإسراع في إنجاز عملية الطباعة عن بعد .

- إيصال الصحف إلى محطات قريبة من الشركات التي تتولى التوزيع وتحفيز هذه الشركات على توزيع الصحف في كل مكان .

في مجال الإعلام الالكتروني :

وقد قامت الأمانة وهي تضطلع بمسؤولياتها ومهامها المسندة إليها في إنجاز ما هو مطلوب منها في تسجيل نقلة نوعية في إطار التبشير بالفكر الجماهيري وسلطة كل الناس عبر تفعيل الوسائط المختلفة السمعية والبصرية والالكترونية وامتدادها أفقياً لتغطي أنحاء المعمورة .

فإن الأمانة ماضية في التعاطي مع كل الأحداث والتصورات السياسية في العالم ومواكبة لها . بهدي من رؤى وفكر القائد معمر القذافي مبدع النظرية العالمية الثالثة .وذلك بإفراد مساحة أكبر لنشاط الأخ قائد الثورة في الداخل والخارج وتغطية أخبار ونشاطات أمانة مؤتمر الشعب العام وجلسات المؤتمرات الشعبية الأساسية ولجانها الشعبية ومناشط وأخبار اللجنة الشعبية العامة واللجان الشعبية النوعية الاهتمام بنشر كل ما يتصل بنشاطات وفعاليات اللجنة الشعبية العامة للثقافة والإعلام وكذلك مناشط وأخبار المؤسسات الإعلامية والثقافية التابعة لها ، كما يتم إعداد نشرة تتناول المؤشرات السياسية التي تعنى بالساحتين الأفريقية والعربية وكذلك الدولية وبتجهيز الأخبار المتصلة بالفعاليات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية التي تقام في الشعبيات بالجماهيرية العظمى، والتعريف بالعقول والخبراء والمبدعين الليبيين في سائر مناحي الحياة والاهتمام بالتوجه القاضي بالتعريف بخصائص الاتحاد الأفريقي العظيم الذي جاء تتويجاً للمبادرات الخلاقة للأخ القائد الثورة .. وتناول سيرة الآباء المؤسسين لوحدة أفريقيا .

في مجال التصدي لظاهرة بيع وتأجير الأشرطة المرئية والمسموعة التي تسيء إلى ثقافة المجتمع الجماهيري :

قامت الأمانة من خلال إدارة مراجعة المطبوعات في إطار اختصاصها تدقق قدر الامكان فيما يعرض عليها من خلال قسم المصنفات الفنية ولا تعطي إذن بالتداول إلا للأشرطة التي ترى أنها لا تخدش الذوق العام ، ولا تتعارض إجمالاً وقانون المطبوعات .. ويظل التطور التقني المذهل إشكالية كبيرة حيث أن قرص مضغوط يحوي مادة تخدش الحياء أو غيرها من المواد التي يحظر قانون

المطبوعات تداولها يمكن تهريبه بسهولة ويمكن نسخه أيضا وبكميات كبيرة وبسهولة بمعامل نسخ منزلية عادة يتعذر متابعتها .. والمسألة هنا تعود إلى المواطن .

بالنسبة لضعف البث العام :

يتم حالياً تغطية كافة مناطق الجماهيرية بالبث الفضائي ومعظم المناطق بالبث الاراضي .وذلك وعليه فأن هذه الملاحظة كانت حقيقة خلال سنتين سابقتين وقدا أمكن التغلب على ذلك .

الإذاعة المسموعة :

جميع مناطق الجماهيرية مغطاة بابث المسموع على الموجات القصيرة والمتوسطة وتتم ألان التغطية بموجات أل (FM) في جميع الشعبيات .

قد تحدث الانقطاع في بعض المناطق ولكن ذلك ناتج عن خلل وعطل فني يتم تداركه وإصلاحه خلال فترة قصيرة من الزمن حسب بعد الموقع عن المركز الرئيسي بحيث لا ننسى أن الجماهيرية منطقة شاسعة جداً.

في إطار اهتمام قطاع الثقافة والإعلام بإرساء بنية تحتية ثقافية ، فإنه يجري حالياً إنشاء وصيانة العديد من المرافق الثقافية في شتى ربوع الجماهيرية حسب الكشف التالي :

ر.م	المشروع
1	صيانة بيت الثقافة ـ طرابلس
2	استكمال مبنى المركب الثقافي ـ سبها
3	إنشاء سور وبوابة على ضريح عمر المختار
4	صيانة وتجهيز مقر الخدمات الإعلامية ـ طرابلس
5	صيانة مخازن الكتاب
6	إضافة أعمال صيانة بمقر رابطة الأدباء والكتاب
7	صيانة دار عرض الزهراء ـ طرابلس
8	صيانة المسرح بمعهد جمال الدين الميلادي
9	إنشاء مكتبة ثقافية ـ بوفاخرة بنغازي
10	إنشاء مكتبة ثقافية ـ حي المختار بنغازي
11	إنشاء مكتبة ثقافية ـ بنينة بنغازي
12	إنشاء مكتبة ثقافية ـ هواري بنغازي
13	إنشاء مكتبة ثقافية ـ القوارشة بنغازي
14	إنشاء مكتبة ثقافية ـ الثورة الشعبية بنغازي
15	إنشاء مكتبة ثقافية ـ الفويهات بنغازي

16	إنشاء مجمع الخيمة الثقافية المرحلة النهائية ـ بنغازي
17	إنشاء مكتبة ثقافية ـ السلاوي بنغازي
18	استكمال مسرح الطفل ـ البركة المرحلة الأولى بنغازي
19	إنشاء مكتبة ثقافية ـ المقرون بنغازي
20	إنشاء محطة تقوية البث المرئي ـ بشر
21	رفع سور بمحطة الإرسال المرئي ـ الواحات
22	استكمال إنشاء المركز الثقافي ـ تمنهنت سبها
23	استكمال إنشاء المركز الثقافي ـ سمنو سبها
24	إنشاء المسرح الوطني ـ درنة
25	إنشاء المركز الثقافي تجمع تكوت ـ نالوت
26	إنشاء المركز الثقافي الحوامد ـ نالوت
27	إنشاء المركز الثقافي بدر ـ نالوت
28	إنشاء المركز الثقافي الحرابة ـ نالوت
29	صيانة دار عرض ـ نالوت
30	إنشاء المركز الثقافي الشعواء ـ نالوت
31	صيانة وتحوير مبنى إذاعة الجفارة المحلية
32	إنشاء المركز الثقافي العزيزية ـ الجفارة
33	إنشاء المركز الثقافي امساعد
34	إنشاء المركز الثقافي الجغبوب ـ البطنان
35	إنشاء مسرح الفقها ـ الجفرة
36	استكمال مبنى مسرح سوكنة ـ الجفرة
37	إعداد برنامج مرئي عن شعبية هون
38	تنفيذ شريط وثائقي وإعلامي ـ شعبية الجفرة
39	استكمال وتجهيز دار بشير السعداوي ـ المرقب
40	مقر قطاع الثقافة والإعلام ـ المرقب
41	توريد إذاعة مرقب المحلية
42	المركز الثقافي المطرد ـ الزاوية
43	المركز الثقافي الصابرية ـ الزاوية
44	توريد وتركيب برج الإرسال ـ الزاوية
45	مبنى إداري لبرج الإرسال ـ الزاوية
46	إنشاء قاعة عامة لمؤتمر تاورغاء
47	إنشاء المركز الثقافي ذات الرمال ـ مصراتة
48	إنشاء المركز الثقافي رأس الطوبة ـ مصراتة
49	صيانة دار عرض مصراتة للخيالة
50	إنشاء مبنى إذاعة سرت المحلية
51	تحوير وصيانة قاعة القرضابية ـ سرت
52	إنشاء المركز الثقافي آقار ـ مرزق
53	إنشاء المركز الثقافي تساوة ـ مرزق
54	إنشاء المركز الثقافي زويلة ـ مرزق
55	إنشاء المركز الثقافي أمر الأرانب ـ مرزق

قطاع
الاقتصاد والتجارة والاستثمار

مقدمة

تسعى اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة والاستثمار إلى تنفيذ توجيهات الأخ/ قائد الثورة وقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية وفقاً للسياسات الاقتصادية التي أقرها مجلس التخطيط العام ، واعتمدتها المؤتمرات الشعبية الأساسية.

وفي إطار حرص اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة والاستثمار على تنفيذ أحكام التشريعات النافذة وتطوير القطاع الخاص وضعت برنامجاً لتنفيذ ماجاء في لقاءات الأخ/ القائد مع الفعاليات الاقتصادية بهدف الوقوف على الصعوبات والمعوقات التي تواجه تطور القطاع الخاص والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لمعالجتها .

وفي هذا الإطار تم اتخاذ الخطوات التالية:

- تفعيل اللائحة التنفيذية للقانون رقم 21 لسنة 1369 و.ر بشأن مزاولة الأنشطة الاقتصادية المعدل بالقانون رقم (1) لسنة1372 و.ر الصادرة بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة رقم(171) لسنة 1374 و.ر(2006 مسيحي) إجراءات تأسيس الشركات والتشاركيات وكذلك إجراءات الترخيص بمزاولة الأنشطة الاقتصادية ، ونصت على إنشاء مكتب ترخيص رئيسي باللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة والاستثمار تتبعه مكاتب فرعية في المدن الرئيسية ، وقد صدر قرار اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة والاستثمار رقم (53) لسنة 1374 و.ر بتاريخ 2006/7/30 مسيحي بإنشاء 51 مكتباً في المدن الرئيسية بالشعبيات المختلفة وذلك من اجل تقريب الخدمة للمواطنين وتسهيل إجراءات تأسيس هذه الأدوات من جانب ، والتأكد من الالتزام بالضوابط التي حددتها التشريعات من جانب آخر ، ويتوقع الانتهاء من استكمال تكوين هذه المكاتب قبل نهاية العام الحالي ، بحيث تباشر أعمالها ابتداء من بداية عام 1375و.ر (2007مسيحى).

وحرصا *على إقامة الأنشطة الاقتصادية المختلفة والعمل على تنويعها بالشكل الذي يسهم في تنمية الاقتصاد الوطني والابتعاد عن الأنشطة الهامشية واستثمار الأموال في الأنشطة التي تفيد الاقتصاد الوطني وعدم تركيزها في التجارة فقط* ، هناك العديد من التشريعات النافذة تمنح المستثمرين مزايا وحوافز من شأنها أن توجههم إلى الأنشطة الإنتاجية والخدمية من أهمها قانون التنظيم الصناعي وقانون

رقم (7) لسنة1372 و.ر بشأن السياحة والتي منحت من يستثمرون في مجالات الإنتاج الصناعي والخدمات السياحية إعفاءات متنوعة من ضرائب الدخل والضرائب الجمركية وغيرها .

- وتشجيعاً للمستثمر الوطني على ممارسة الأنشطة الإنتاجية صدر قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (252) لسنة 1374 و.ر (2006 مسيحي) بشأن الملاكات الوظيفية ومعدلات الأداء الوظيفي بالوحدات الإدارية العامة

-ولمزيد من إتاحة فرص العمل أمام العناصر الوطنية بشكل متكافئ حرصت التشريعات على تأسيس التشاركيات في مختلف الأنشطة الاقتصادية بحيث قصرت تأسيسها على المواطنين الليبيين فقط ، وصدر قرار أمانة اللجنة الشعبية العامة رقم (443) لسنة 1374 و.ر(2006 مسيحي) الذي اشترط في مادته الأولى اعتباراً من صدور القرار" أن تكون مزاولة النشاط الاقتصادي للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الأجانب في الجماهيرية العظمى لتنفيذ المشروعات العامة الإنتاجية أو لقيام بأعمال المقاولات العامة وأعمال البناء والتشييد من خلال المشاركة مع إحدى أدوات النشاط الاقتصادي الوطنية العامة الأهلية في مجال تخصصها وذلك بتأسيس شركات مساهمة مشتركة وفقاً للتشريعات النافذة ".

- صدرت اللائحة التنفيذية للقانون رقم (6) لسنة 1372و.ر، بشأن الوكالات التجارية والتي نظمت بموجبها شروط وضوابط منح الوكالات التجارية بحيث تمنع الاستغلال وتوفر فرص عمل مناسبة لليبيين القائمين بها وأيضاً توفير الحماية للمستهلك وتوفير خدمات ما بعد البيع.

أما في إطار تنظيم التجارة بشقيها الداخلية والخارجية فقد اعتمدت جملة من السياسات التجارية التي تهدف إلى تحسين كفاءة النشاط التجاري (استيراداً، تصديراً ، توزيعاً) ، وتودي في ذات الوقت إلي الاهتمام بالإنتاج المحلي وحمايته وتطويره وزيادة كمياته والرفع من جودته .

واستكمالاً لدور قطاع الاقتصاد والتجارة والاستثمار في تنظيم التجارة فقد تم اتخاذ جملة من الإجراءات منها على سبيل المثال لا الحصر:

أولاً: توفير مواد البناء :

1- حظر تصدير مادتي الحديد والأسمنت .

2 – إيقاف العمل بأية زيادة في أسعار بيع الأسمنت تمت خلال العام 1374 و.ر (2006 مسيحي) من قبل الشركات المنتجة .

3- السماح والأذن للشركات المنتجة لمادتي الأسمنت والحديد بتوريدها من الخارج ، وقد قامت الشركة الليبية للحديد والصلب بتوريد كمية (300 ألف طن من الحديد من الخارج خلال هذه السنة ساهمت إلي حد كبير في سد جزء من العجز القائم) .

4- دعوة القطاع الأهلي للمساهمة في استيراد هذه السلع ، والتنسيق مع مصرف ليبيا المركزي لدفع المصارف التجارية لتقديم التسهيلات المصرفية اللازمة لعمليات التوريد .

5- إعفاء كافة مواد البناء الموردة بما فيها مادتي الأسمنت والحديد من الرسوم والضرائب على الواردات بما فيها ضريبتي الإنتاج والاستهلاك ورسوم خدمات التوريد ، وإعفاء الإنتاج المحلي من مادة الأسمنت والحديد من رسوم صندوق دعم الصناعات المحلية .

ثانياً: تجارة الأدوية :- تسعى اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة والاستثمار إلي تنظيم تجارة الأدوية والمستلزمات الطبية والصحية الأخرى وذلك بعد صدور قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (167) لسنة 1374 و.ر _2006 مسيحي) والذي حدد آلية واضحة لتوريد وتوزيع الأدوية وضوابط واشتراطات تداولها بالجماهيرية العظمى والاشتراطات الخاصة بالأسواق الدولية التي يتم الاستيراد منها حيث أجاز لأدوات النشاط الاقتصادي من القطاع الأهلي المتخصصة لتوريد الأدوية واشترط وجود المختصين والمؤهلين علمياً في تداول الدواء سواء بالمخازن أو عمليات التوزيع ، ولحساسية بعض الأنواع ذات الطبيعة الخاصة فقد قصر توريدها على الشركة الوطنية للأدوية .

ثالثاً: تنظيم تجارة التبغ وإلغاء احتكارها على الشركة العامة للتبغ وذلك بموجب القرار الصادر عن اللجنة الشعبية العامة رقم 328 لسنة 1374 و.ر (2006 مسيحي) بشأن تنظيم تجارة التبغ الذي فسح المجال أمام القطاع الأهلي

بأدواته المتخصصة في هذا النشاط لتوريده من خلال وكلاء تجاريين معتمدين ضماناً لعدم تعرض المواطن للغش التجاري ومنعاً لتداول وتهريب أصناف غير معروفة وغير مطابقة للمواصفات القياسية المعتمدة (الليبية أو العالمية) نظراً لما تشكله هذه الأصناف من خطورة على صحة المواطن ، وحدد تاريخ البدء بهذه الإجراءات اعتباراً من 2007/1/1 مسيحي .

أما بخصوص التجارة الخارجية (تصدير واستيراد السلع) فإن هذا الموضوع يحظى باهتمام كبير وذلك من أجل تحقيق عدة أهداف تتمثل في توفير المعروض السلعي المناسب والاهتمام بالإنتاج المحلي وزيادة الصادرات المحلية وذلك من خلال تشجيع المصدرين، ورفع القيود على تصدير المنتجات المحلية وإلغاء العمل بنظام تراخيص التصدير ، وكذلك تنظيم إجراءات الاستيراد ورفع القيود الكمية على الواردات وإلغاء العمل بنظام تراخيص الاستيراد ونظام موازنات الاستيراد ، وتم التنسيق مع كافة الجهات ذات العلاقة.

وتنفيذا للسياسات المتعلقة بالتجارة الخارجية للفترة (2006-2010) التي تم عرضها على المؤتمرات الشعبية الأساسية في دور انعقادها السنوي لعام 1374و.ر اتخذت العديد من الإجراءات التنفيذية من أهمها القرارات التالية :-

- قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (128) لسنة 1374و.ر بإنشاء مركز تنمية الصادرات الذي يهدف إلى مساعدة المصدرين على الدخول إلى الأسواق العالمية من خلال توفير المعلومات وتقديم الدعم الفني والمالي وتقديم الخدمات المكملة لنشاط التصدير بما يؤدى إلى زيادة حجم الصادرات الليبية وتنويعها ، وتحسين ميزان المدفوعات .
- قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (30) لسنة 1374و.ر الذي ألزم الموردين باستخدام أساليب الدفع المعتمدة لدى مصرف ليبيا المركزي ضمانا لعدم تسريب العملات الأجنبية خارج القنوات الطبيعية ، وتحقيقا للاستفادة القصوى للاقتصاد الوطني ، كما ألغى نظام التثمين الذي كان مطبقا في السابق وذلك تبسيطا للإجراءات وتوفيراً للوقت والجهد وبناء الثقة بين الموردين والأجهزة التنفيذية العامة .

- قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (288) لسنة 1374و.ر بإخضاع بعض السلع لضريبة الإنتاج والاستهلاك والذي تم بموجبه إعفاء مستلزمات الإنتاج والتشغيل من ضريبتي الإنتاج والاستهلاك ومن رسم مقابل الخدمات وذلك تشجيعا للإنتاج الوطني الواعد ومساعدته على منافسة المنتجات الموردة.
- قرار اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة رقم (16) لسنة 1374و.ر بشأن تنظيم التصدير والاستيراد الذي ثم بموجبه إعادة النظر في القوائم السلبية والمحتكرة وتقليصها.
- قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (31) لسنة 1374و.ر بشأن تخفيض الحد الأدنى للتغطيات النقدية بالدينار الليبي اللازمة لفتح الاعتمادات المستندية ليصبح 15% فقط من قيمة الاعتمادات وذلك في إطار تحفيز المستثمرين وأصحاب الأعمال على المبادرة في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي ،وقيام المصارف بتمويل التجارة الخارجية بشكل أوسع .
- كما أصدر مصرف ليبيا المركزي العديد من القرارات والمناشير والتعليمات إلى المصارف التجارية وذلك في إطار تسهيل إجراءات فتح الاعتمادات ،كذلك تحصيل قيمة الصادرات في أقصر فترة ممكنة .

وفى إطار معالجة أوضاع غرف التجارة والصناعة قامت اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة والاستثمار باتخاذ جملة من الإجراءات منها:

- صدور قرار اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة والاستثمار رقم (77) لسنة 1374 و.ر بتاريخ 2006/8/9 مسيحي بشأن إنشاء غرف جديدة للتجارة والصناعة وإعادة تنظيم الغرف القائمة ، حيث تم استحداث عدد (8) غرف جديدة لتضاف إلى الغرف القائمة حالياً ليصبح عددها الإجمالي خمس عشرة غرفة وفقاً للقرار المشار إليه أعلاه ، الأمر الذي سوف يمكن أكبر عدد من مزاولي الأنشطة الاقتصادية من الانتساب لتلك الغرف والاستفادة من الخدمات التي تقدمها .

ووفقاً للقانون رقم (4) لسنة 1372 و.ر بشأن غرف التجارة والصناعة والاتحاد العام للغرف يجوز إنشاء مجلس يسمى مجلس أصحاب الأعمال يتولى القيام بكل ما من شأنه دعم مصالح المنتسبين إليه ، ويعمل في إطار الاتحاد وتحت مظلته .

هذا وقد نصت اللائحة التنفيذية للقانون رقم (4) المشار إليه على أن منتسبي المجلس من مزاولي الأنشطة الاقتصادية هم من المقيدين بالغرف التجارية ، الأمر الذي يعني أن الغرف التجارية ومجالس رجال الأعمال هي مكملة لبعضها البعض وتعمل لتحقيق هدف واحد وهو خدمة ورعاية مصالح منتسبيها .

وعند اكتمال بناء غرف التجارة والصناعة الجديدة وإعادة تنظيم الغرف الحالية سوف يتم إعادة بناء الاتحاد العام غرف التجارة والصناعة ومن تم إنشاء مجلس جديد لأصحاب الأعمال ، وتحديد .ور كل منهما بكل وضوح .

وتعمل اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة والاستثمار حالياً من خلال عدة لجان تم تشكيلها بالخصوص على تحقيق هذا الهدف من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة بناء غرف التجارة والصناعة والاتحاد العام للغرف ومجلس أصحاب الأعمال .

وفي مجال تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية قامت هيئة تشجيع الاستثمار منذ تأسيسها وحتى تاريخ 2006,10/31 ف، بالموافقة على إقامة(216) مشروعاً صدرت لها قرارات موافقة للاستثمار في الجماهيرية العظمى ، الغي منها عدد (64) مشروعاً لعدم التزام أصحابها بنصوص القانون رقم (5) ولائحته التنفيذية.

وبلغ عدد المشروعات القائمة حالياً (152) مشروعاً استثمارياً في مختلف المجالات ويقدر إجمالي التكاليف الاستثمارية لهذه المشروعات بحوالي (5598) مليون دينار منها حوالي(4050) مليون دولار مساهمة أجنبية أي ما يعادل حوالي (5266) مليون دينار أي ما نسبته (94%) من إجمالي التكاليف الاستثمارية وبمشاركة رأس مال وطني بقيمة إجمالية تبلغ حوالي (333) مليون دينار أي ما نسبته (6%) من إجمالي التكاليف الاستثمارية وبأجمالي فرص عمل (15157) منها (12726) فرصة للعمالة الوطنية تمثل ما نسبته(84%) من إجمالي فرص العمل المتوقعة .

وكان الموقف التنفيذي لهذه المشروعات على النحو التالي :-

- مشروعات دخلت مرحلة التشغيل وعددها (49) مشروعاً ، وتمثل مانسبته (32.22%) من إجمالي عدد المشروعات القائمة وبتكلفة إجمالية (504) مليون دينار منها حوالي (329) مليون دولار

مساهمة أجنبية أي ما يعادل (427) مليون دينار، وبإجمالي فرص عمل(5499) منها (4643) فـــرصـــة للعمالة الوطنية ، وان توزيع هذه المشروعات كالأتي :

- (28) مشروعاً صناعياً و(10) مشروعات خدمية و(7) مشروعات صـــحية ، وعدد مشروع واحد سياحي وواحد زراعي وواحد في مجال الثروة البحرية .

- مشروعات تحت التنفيذ وعددها (52) مشـــروعاً وتمثل ما نسبته(34.24%) من إجمالي عـــدد المشروعات القائمة وبتكلـــفة إجمالية تبلـــغ حـــوالي (669) مليون دينار منها حوالي (415) مليون دولار مساهمة أجنبية أي مـــا يعـــادل حوالي (539) مليون دينار بإجمالي فـــرص عمـــل (4593) منهـــا (3841) فرصة للعمالة الوطنية . وان توزيع هذه المشروعات كالأتي:-

- (34) مشروعا صناعيا و(8) مشـــروعات خدميـــة و(8) مشـــــروعات صـــحية ، ومشروعي استثمار عقاري .

- مشروعات تحت التأسيس وعددها (51) مشروعاً وتمثل ما نســـبته(33،54%) من إجمالي عـــدد المشروعات القـــائمة وبتكلـــفة إجمالية تبلغ حـــوالي (4426) مليون دينار منـــها حوالي (3307) مليون دولار مساهمة أجنبية أي ما يعـــادل حوالي (4230) مليون دينار وبإجمالي فرص عمـــل(5065) منهـــا (4242) للعمالة الوطنية .

وان توزيع هذه المشروعات كالأتي :-

- (35) مشروعاً صناعياً ومشروع مصفاة لتكرير النفط و (5) مشـــروعات خدمية ومشروعين صحيين ، وعدد (7) مشروعات في مجال الاستثمار العقاري ومشروع واحد زراعي .

أما في مجال الاستـــثمارات الخارجيـــة فتفيد بيانات الشركة الليبية للاســـتثمارات الخارجية إن عدد مشاريعها الخارجية بلغ 94 مشروعاً بقيمـــة اســـتثمارية تقـــدر بحوالي 767 مليون دينار توزعت على القطاعات الاقتصادية المختلفة (زراعية ، صناعية ، خدمية .

كما تشير الميزانية العمومية للشركة في 2005/12/31 مســـيحي إلـــي تحقيـــق صافي أرباح بلغت حوالي (58.7) مليون دينار .

وفي إطار مواصلة الاهتمام بنشاط المناطق الحرة فقد صدر قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (168) لسنة 1374 و.ر بشأن إنشاء هيئة المناطق الحرة ، وتستهدف هذه الهيئة العمل على اختيار المناطق الحرة على أسس اقتصادية والترويج لهذه المناطق لاستقطاب كبار المصنعين لإنشاء المشروعات الصناعية داخل الجماهيرية العظمى ونقل التقنية إليها ، وتوفير مواطن شغل للباحثين عنه ، وفتح الأسواق الدولية أمام المنتجات الوطنية ، والاستفادة من الموقع الجغرافي المتميز للجماهيرية العظمى .

وفي هذا المجال فقد **بلغ إجمالي عدد طلبات الاستثمار بالمنطقة الحرة بمصراته** من تاريخ إنشائها حتى 2006/9/30 ف (1927) طلب منها (1815) طلب محلي تنقسم إلى (1612) أفراد وعدد (203) شركات وتشاركيات محلية وعدد (112) طلب أجنبي ، كما بلغ إجمالي المساحة المقدرة للاستثمار حتى تاريخه (8,080,005) متر مربع وهي تمثل مانسبته (149.9%) من إجمالي المساحة الحالية للمنطقة الحرة . ونظراً للعدد الهائل من الطلبات وخاصة المحلي منها الذي نتج عنه زيادة في المساحة المطلوبة للاستثمار والتي تفوق مساحة موقع المنطقة الحرة فقد قامت إدارة المنطقة بدراسة مبدئية لهذه الطلبات لمعرفة جديتها ونوعية المشاريع المزمع إقامتها ومدى مساهمة هذه المشاريع في تحقيق الأهداف التي أنشئت من اجلها.

ومن خلال الدراسات المبدئية للطلبات حتى تاريخه بلغ عدد الطلبات التي تبين جديتها بالاستثمار من خلال متابعة مقدميها لإدارة المنطقة وقاموا باستكمال مستنداتهم وهي الآن تحت الدراسة النهاية والتقييم من قبل إدارة الاستثمار بالمنطقة (43) مشروعاً .

وفي إطار مواصلة الاهتمام بنشاط سوق الأوراق المالية :

-صدر قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (134) لسنة 1374 و.ر، بإنشاء سوق الأوراق المالية الليبي ونظامه الأساسي.

-صدر قرار أمين اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة والاستثمار رقم(384) لسنة 1374 و.ر بتكليف لجنة إدارة ولجنة مراقبة للسوق .

- وفي إطار العمل على تفعيل دور السوق وإظهاره إلى حيز الوجود تم إدارج الشركات التالية بالسوق :-

1- الشركة الأهلية للأسمنت 2- الشركة العامة للمطاحن والأعلاف

3- مصرف الصحارى 4- الشركة المتحدة للتامين

5- مصرف طرابلس الأهلي 6- مصرف سوق الجمعة الأهلي

7- مصرف حي الأندلس الأهلي .

كما تم فتح باب التداول على أسهمها وقد تم تنفيذ بعض العمليات الخاصة بمصرف الصحارى والشركة المتحدة للتامين.

وفي إطار توسيع قاعدة الملكية قامت الهيئة العامة للتمليك بعدة خطوات عملية تمثلت في الأتي:

أولا : تهيئة الشركات والوحدات الاقتصادية التابعة لها والمستهدف تمليكها وإعادة هيكلتها للرفع من مستوى أدائها بما يشجع الإقبال على تمليكها والمساهمة فيها وعددها (50) شركة ووحدة اقتصادية وذلك حتى تاريخ صدور قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (69) لسنة 1374 و.ر بتنظيم أمانة اللجنة الشعبية العامة للصناعة والكهرباء والمعادن والقرارات اللاحقة التي تم بموجبها نقل تبعية تلك الوحدات والشركات للأمانة المعنية .

ومن أهم الإجراءات المتخذة في إطار التهيئة لتلك الوحدات الاقتصادية والشركات إلى ما قبل صدور قرارات نقل تبعيتها الأتي :-

- تم متابعة محاضر اجتماعات اللجان الشعبية والإدارية والجمعيات العمومية للشركات من خلال لجنة مشكلة بالهيئة لهذا الغرض .
- تم اعتماد الميزانيات التقديرية خلال النصف الأول من العام المالي الحالي لعدد (16) شركة ومصنعاً .
- تم اعتماد الهياكل التنظيمية لعدد (10) شركات واعتماد الملاكات الوظيفية لعدد (7) شركات .
- معالجة فائض العمالة : فيما يخص العمالة المنسبة للهيئة بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (33) لسنة 1374 و. ر، فقد تم إحالة عدد (187) منتجاً من المنسبين للهيئة إلى صندوق الضمان الاجتماعي (التقاعد الاختياري) .

- أما ما يخص فائض العمالة المتدقي من الوحدات المستهدفة بالبرنامج وعددها (3067) منتجاً فقد تم التنسيق مع أمانة اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل لإعادة تنسيبهم وفق الرغبات والسن والمؤهل وحاجة الجهة المنسبين إليها على أن تتولى الهيئة سداد مرتباتهم ، حيث بلغ قيمة ماتم سداده من مرتبات حتى 1374/9/30 و.ر مبلغاً وقدره (21،923،431 د.ل) فقط واحد وعشرون مليوناً وتسعمائة وثلاثة وعشرون ألفاً وأربعمائة وواحد وثلاثون ديناراً.

هـ - التشغيل المشترك :-

تولى الهيئة الاهتمام اللازم لتشغيل بعض الوحدات الاقتصادية بالتعاون مع مستثمرين محليين وذلك حرصاً من الهيئة على المساهمة في حل جزء من مشاكل سداد المرتبات وضمان المحافظة على أصول الوحدات الانتاجية لضمان تشغيلها ويبلغ عدد الوحدات الاقتصادية التي تدار عن طريق التشغيل المشترك (6) وحدات .

ثانياً ما بخص أعمال التقييم :-

شرع في تقييم عدد (46) وحدة إنتاجية [illegible] من خلال مكاتب متخصصة أو لجان فنية ، مع العلم بأن عدداً منها تم [illegible] لشعبيات القطاعات وجهات أخرى تنفيذاً لقرار اللجنة الشعبية العامة رقم ([illegible]) لسنة 1374 و.ر بتنظيم الجهاز الإداري للجنة الشعبية العامة للصناعة والكهرباء والمعادن وكذلك لقرارات اللجنة الشعبية العامة بإنشاء عدد من شركات الأشغال العامة والخدمات بالشعبيات وضم عدداً من الشركات التي كانت تتبع الهيئة لتلك الشركات .

أما فيما يخص قطاعي النفط والخدمات فقد تم تشكيل لجنة للإشراف على التمليك بالقطاعين بموجب قرار أمين اللجنة الشعبية للهيئة رقم (15) لسنة 1373 و.ر (2005 مسيحي) يشمل الشركات التالية :-

1- الشركة الاشتراكية للموانئ
2- الشركة الوطنية العامة للنقل الجوي
3- شركة ليبيا للتامين
4- الشركة الوطنية للأدوية والمستلزمات الطبية
5- الشركة الوطنية لتموين الحقول والموانئ النفطية

6- الشركة العامة للنقل السريع

7- الشركة الوطنية لحفر وصيانة أبار النفط

8- شركة الجوف للتقنية النفطية

9- شركة الحمادة للأنابيب

10- شركة البريقة لتسويق النفط

11- شركة الخطوط الجوية الليبية

12- الشركة الليبية للتموين

13- شركة المناولة والخدمات الأرضية والصيانة بالمطارات

وهذه الشركات من ضمن الشركات الواردة بقرار اللجنة الشعبية العامة رقم (99) لسنة 1373 و.ر الصادر بتاريخ 2005/3/23 مسيحي بشأن إعادة هيكلة الشركات العامة (برنامج توسيع قاعدة الملكية)

ثالثاً :- أعمال التمليك والمتابعة

- حتى نهاية شهر الفاتح من هذا العام تم توقيع عقود التمليك لعدد (16) وحدة اقتصادية بدلاً عن العقود المبدئية وبلغ إجمالي قيمة الأصول بها (31،387،723 د.ل) فقط واحد وثلاثون مليوناً وثلاثمائة وسبعة وثمانون الفاً وسبعمائة وثلاثة وعشرون ديناراً ،وبذلك يكون إجمالي الوحدات الاقتصادية التي تم توقيع عقود تمليكها (36) وحدة بلغ إجمالي قيمة الأصول المملكة بها (68،276،166د.ل) ثمانية وستون مليوناً ومائتان وستة وسبعون الفاً ومائة وستة وستون ديناراً .

بالإضافة إلي الانتهاء من إجراءات تحويل الشركة العربية للاسمنت إلي شركة مساهمة تعمل في القطاع الأهلي بعد الاكتتاب في كامل أسهمها وعقدت الجمعية العمومية اجتماعها غير العادي الأول بتاريخ 2006/2/12 مسيحي تم فيه إقرار تعديل النظام الأساسي وتعديل اسمها إلى (الشركة الأهلية للاسمنت المساهمة) .

- وحدات معروضة للتمليك ، ويبلغ عددها خلال الفترة سواء من خلال الاكتتاب العام أو بتمليكها للمنتجين بها في شكل تشاركيات عدد (21) وحدة اقتصادية والمعتمدة نتائج تقييمها بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (107) لسنة 1373 و.ر (2005 مسيحي) .

هذا وقد صدر قرار اللجنة الشعبية العامة رقم(199) لسنة 1374و.ر بتاريخ 2006/6/20 مسيحي بشأن نقل تبعيتها إلى أمانة اللجنة الشعبية العامة للصناعة والكهرباء والمعادن على أن تتولى الإشراف عليها ومتابعة أعمال مراجعة تقييمها من قبل مركز البحوث الاقتصادية واستمرار طرحها للتمليك بالتنسيق مع الهيئة .

وفي إطار متابعة اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة والاستثمار لنشاط المؤسسة الوطنية للسلع التموينية التي تهدف إلي تثبيت وتوحيد الأسعار في مختلف شعبيات الجماهيرية العظمى وحماية المستهلك من كافة تقلبات الأسعار العالمية فان المؤسسة تقدم خدماتها إلى جميع قنوات التوزيع المعتمدة لدى المؤسسة .

وقد بلغت الاعتمادات المستندية المفتوحة لاستيراد السلع التموينية للمؤسسة خلال الفترة من 2006/1/1 مسيحي إلى 2006/9/30 مسيحي حوالي (579) مليون دينار ليبي .

وفي مجال الواردات السلعية بلغ إجمالي قيمة ما تم استيراده من السلع التموينية خلال الفترة موضوع التقرير (638.1) مليون دينار ليبي .

ومن خلال متابعة حركة المبيعات لجميع فروع ومكاتب المؤسسة في مختلف أنحاء الجماهيرية العظمى بلغ إجمالي قيمة المبيعات خلال الفترة موضوع التقرير (103،0) مليون دينار .

وقد بلغ الدعم المالي المقرر للمؤسسة (800) مليون دينار ليبي وجاري العمل الآن لتطوير الدعم السلعي إلى الدعم النقدي بحيث يكون الدعم السلعي محصور في الدقيق – الأرز – مشتقات القمح الصلب (كسكسى – مكرونة) ، أما بقية الدعم يتحول إلى دعم المعاشات الأساسية .

وقد صدر قرار اللجنة الشعبية العامة الذي أدى إلى زيادة المعاشات الأساسية إلى (180) دينار للفرد كحد أدنى .

ورقة

في شأن برنامج الأسر المحرومة من الثروة

تنفيذاً لقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية بشأن تحسين مستوى ذوي الدخل المحدود، وما تناوله **الأخ القائد** في حديثه خلال لقائه بالفعاليات الثورية بمدينة البيضاء/ شعبية الجبل الأخضر بتاريخ 1374/8/31 و.ر/ 2006 مسيحي حول الأسر المحرومة من الثروة وتأكيده المستمر على تحسين ورفع مستواها المعيشي، وما قرره مجلس التخطيط العام في اجتماعه العادي الثاني للعام 1372 و.ر/ 2004 مسيحي حول تحسين الدخول، أولت أمانة اللجنة الشعبية العامة موضوع الأسر المحرومة من الثروة جل الاهتمام وتناولته في أكثر من اجتماع، واتخذت جملة من الإجراءات تتلخص في الآتي:

- بلغ مجموع المواطنين الذين قامو بتعبئة استمارة حصر أصحاب الثروة المحرومين منها على مستوى الجماهيرية العظمى (1,118,804) استمارة، كُلِّفَتْ الهيئة العامة للمعلومات بتدقيق البيانات والمعلومات المتعلقة بهم وفرزهم وتصنيفهم بحسب الفئات المستهدفة.
- شُكِّلَتْ لجنة لمتابعة تنفيذ البرنامج تعمل تحت إشراف كل من أمين مجلس التخطيط العام وأمين اللجنة الشعبية العامة باشرت مهامها بالفعل، وشرعت في متابعة تنفيذ إجراء المسح الاجتماعي والاقتصادي الشامل للفئات المستهدفة.
- شُكِّلَتْ غرفة عمليات مركزية بصندوق التضامن الاجتماعي، وغرف فرعية بفروع الصندوق بالشعبيات تُشرف على أعمال المسح الاجتماعي والاقتصادي للفئات المستهدفة، ومعالجة أية صعوبات تواجه سير عمل فرق المسح .
- باشرت فرق العمل المكلفة بأعمال المسح الاجتماعي والاقتصادي مسحها الميداني اعتباراً من 2006/10/17 مسيحي بناء على البيانات التي أحيلت إليها من الهيئة العامة للمعلومات والتي بلغت 310 ألف و480 أسرة للشرائح المستهدفة بتوزيع الثروة وهي أصحاب المعاشات الأساسية والضمانة وشاغلوا الدرجات الوظيفية الدنيا في الجهاز الإداري العام للدولة الذين تقل دخولهم الشهرية عن 200 دينار علاوة على بقية الشرائح التي لم تتقدم للحصول على نصيبها من الثروة وتقل دخولها عن 200 دينار شهرياً .

وقد خلصت النتائج التي توصلت إليها فرق المسح الاجتماعي والاقتصادي الميداني الشامل حتى 1374/12/14 و.ر (2006 مسيحي) على النحو التالي :-

- بلغ مجموع عدد الحالات التي تم بحثها ميدانياً 35 ألف و113 أسرة .
- بلغ مجموع عدد الحالات التي أثبت البحث استحقاقها لنصيبها من الثروة 11 ألف و918 أسرة .

وشرع في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسليم الأسر المستحقة نصيبها من الثروة وفقاً لرغباتهم وحسب الترتيبات الآتية:

-أنشأ صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (330) لسنة1374و.ر (2006 مسيحي) ، ومن ضمن مهامه استثمار ما يخصص من مبالغ مالية لصالح الأسر المحرومة من الثروة.

وخصص له من الأموال المجنبة مبلغ (6,250,000,000.000) ستة مليار ومائتين وخمسين مليون دينار، وشرع في تكوين محافظ استثمارية للأسر التي ترغب في استثمار نصيبها من الثروة وإصدار شهادات أسمية بملكية الأسهم المستثمرة لكل أسرة.

- يتولى الصندوق دفع العائد السنوي لكل أسرة من الأسرة المحرومة من الثروة في حساباتها من خلال صندوق التضامن الاجتماعي ويستمر صندوق التضامن الاجتماعي في دفع المبالغ النقدية الشهرية للأسر على قوة عائد استثمار محافظها لدى صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي على أن تتم التسوية بينهما في نهاية العام.

- يتولى صندوق التضامن الاجتماعي توفير السكن للأسر التي ترغب في الحصول على سكن بالتنسيق مع مصلحة الأملاك العامة ومصرف الادخار الاستثماري والعقاري وصندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

على أن يشرع في تنفيذ ما ذكر أعلاه اعتباراً من 1375/01/01 و.ر (2007 مسيحي) علماً بأن لجنة المتابعة وفرق البحث الاجتماعي والاقتصادي الميداني الشامل مستمرة في أعمالها ومسوحاتها الاجتماعية والاقتصادية الميدانية إلى حين الانتهاء من المسح الميداني لكافة الأسر المستهدفة بتوزيع الثروة بكل مناطق وشعبيات والمؤتمرات الشعبية بالجماهيرية العظمى وكلما أثبت المسح الاجتماعي والاقتصادي استحقاق أي أسرة للثروة ينطبق عليها ما ذكر، إلى أن يتحسن وضعها الاقتصادي وعندها تخرج من هذا البرنامج وتدخل إليه أسرة أخرى مستحقة للثروة وهكذا إلى أن تصل كل الأسر إلى مستوى معيشي جيد وتتحقق العدالة الاجتماعية في المجتمع الجماهيري الاشتراكي الحر السعيد.

وإلى الأمام،،،

ورقة

بشأن برامج الإقراض لخلق فرص العمل والتحول للإنتاج

في الأنشطة الإنتاجية والخدمية

بلغ عدد القروض الممنوحة من مؤسسات التمويل المتخصصة(مصرف التنمية – المصرف الزراعي – صندوق التحول للإنتاج (سابقاً) صندوق التشغيل حالياً) خلال الفترة من (2000-2005) (18683) قرضاً في مختلف الأنشطة الإنتاجية ، بالإضافة إلى عدد (41) ألف قرضاً من المصرف الريفي والتي تتصف بصغر حجمها وقيمتها وقصر مدتها ، وقد بلغت قيمة القروض المشار إليها نحو (1168.7) مليون دينار شاملة قروض المصرف الريفي وذلك وفق التوزيع التالي:

- عدد (12254) قرضاً بقيمة (420.2) مليون دينار شملت مختلف الأنشطة الزراعية الإنتاجية والخدمية ، نفذت عن طريق المصرف الزراعي.
- عدد (2936) قرضاً بقيمة (348.8) مليون دينار للمشروعات الإنتاجية والخدمية المتوسطة والقصيرة وبعض الشركات العامة نفذت عن طريق صندوق التحول للإنتاج .
- عدد (3493) قرضاً بقيمة (258.6) مليون دينار لإقامة مشروعات إنتاجية وخدمية عن طريق مصرف التنمية .
- عدد (41) ألف قرضاً بقيمة (141) مليون دينار منحت عن طريق المصرف الريفي .

ساهمت القروض الممولة من مؤسسات التمويل المتخصصة في تحقيق الأهداف التالية :

- توفير فرص عمل مباشر لعدد (51.7) ألف فرد من الداخلين الجدد لسوق العمل، ومن المنفكين من الخدمة الوطنية، ومن الباحثين عن عمل ومن المحالين على الإنتاج، تتوزع بين (16424) فرصة عن طريق قروض المصرف الزراعي و(14526) فرصة من قروض مصرف التنمية، و(14359) من قروض صندوق التحول للإنتاج، بالإضافة إلى (6400) فرصة من قروض المصرف الريفي، إلى جانب توفير فرص عمل جزئية لشريحة كبيرة من النساء عن طريق القروض القصيرة من المصرف الريفي .

- إقامة طاقات إنتاجية في عدد من الصناعات المعتمدة على المدخلات المحلية من منتجات مجمع الحديد والصلب واللدائن من مجمعي أبي كماش ورأس لانوف ، إلى جانب بعض الصناعات المعتمدة على الخامات الزراعية ومواد البناء .
- إشباع الاحتياجات من بعض الخدمات كوسائل النقل والركوبة العامة، إلى جانب الإسهام في تغطية جانب من الاحتياجات من الخدمات الأخرى مثل الخدمات التعليمية والصحية والسياحية كالفنادق والمطاعم وخدمات شبكة المعلومات .
- الإسهام في زيادة الإنتاج والناتج المحلي وأن كان بصورة محدودة .

وجاري الآن تقييم برنامج الإقراض الإنتاجي والخدمي بما يؤدي إلى المساهمة الفعالية في نمو الاقتصاد الوطني ومراجعة الضوابط اللازمة بشأن تسهيل الإقراض وضمان استيراد القروض .

وإلى الأمام،،،